وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
المرجع : ...../2013

ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــــــوان :

الشركات متعددة الجنسيات و دورها في العولمة الاقتصادية

□

دراسة حالة : شركة اكسون موبيل exxon mobil .

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالب :
- موهوب عزيز

إشراف الأستاذ :
- ريغي هشام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: قرين الربيع	رئيسا
الأستاذ: بولعراس سفيان	عضوا مناقشا
الأستاذ: ريغي هشام	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2013/2012

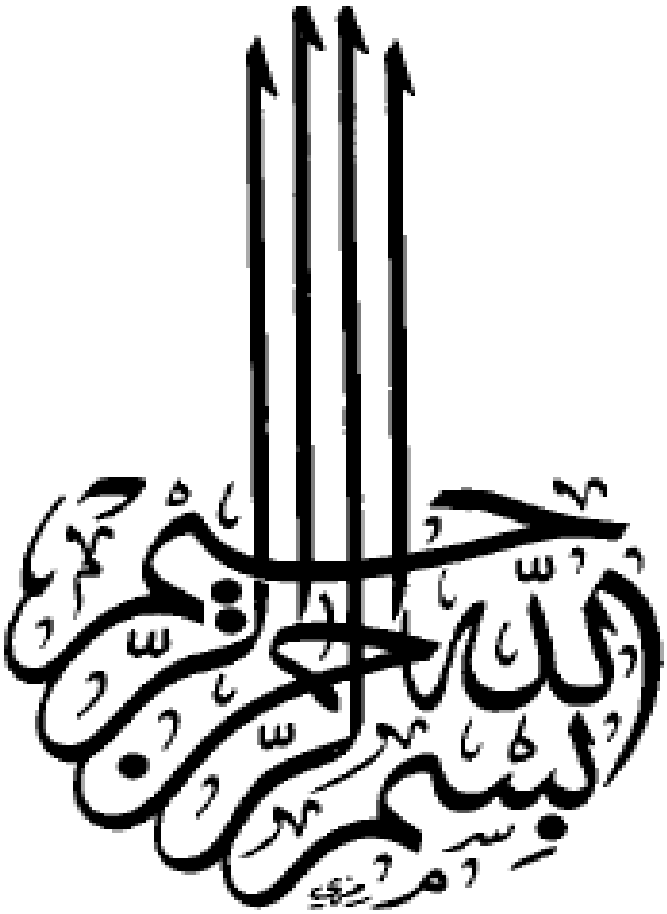
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السماوات وملء الأرض الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل من أجل المواصلة، ونصلي ونسلم ونبارك على الحبيب المصطفى محمد النبي الأمي الذي علم الأمم.

و نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **"ريغي هشام"** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان **"للجنة المناقشة"**

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر.

ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة جهدي:

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود "أمي ".

إلى روح أبي الطاهرة

الى التي وقفت معي و أحبتني و ضحت لأجلي أمي الثانية شمس فؤادي خالتي العزيزة

الى أخي الشقي رمزي المقبل على شهادة البكالوريا ، أتمنى له النجاح

الى الحنونة سمية الفتاة التي مهما وصفتها فلن أوفي حقها

الى زبيدة التي لم تنسني يوما

الى الكتكوت الوسيم رسيم

الى أختي العزيزة أمينة

الى قيس أفضل صديق

الى كل عمال مكتبة المركز الجامعي ميلة و أخص بالذكر محمد عامل قاعة الأنترنيت

الى المشاغب صلاح الذي لم يسأم يوما مني

الى حمزة الذي وقف معي وقدم لي يد العون في محنتي

الى تولين توأم روحي

إلى كل أصدقائي

إلى كل زملائي

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية وبنوك دفعة 2013 .

إلى من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي.

فهرس المحتويات

المحتـــــوى الصفحة

الاهداء والشكر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة..... (أ–ج)

الفصل الاول: الشركات متعددة الجنسيات

تمهيد..... 2

المبحث الأول : ماهية الشركات متعددة الجنسيات..... 3

المطلب الأول :مفهوم الشركات متعددة الجنسيات و تطورها التاريخي..... 3

الفرع الأول : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات 3

الفرع الثاني :التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات..... 4

المطلب الثاني : أنواع الشركات متعددة الجنسيات و تنظيمها القانوني..... 6

الفرع الأول : أنواع الشركات متعددة الجنسيات..... 6

الفرع الثاني: التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات..... 7

المطلب الثالث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات..... 8

المبحث الثاني: نظريات أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات..... 17

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات..... 17

الفرع الأول: النظرية التقليدية..... 17

الفرع الثاني: النظرية السويدية..... 19

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لنشوء الشركات متعددة الجنسيات..... 22
الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج..... 22
الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق..... 28
الفرع الثالث: نظرية الحماية 30
الفرع الرابع: نظرية الموقع 31
الفرع الخامس: نظرية الموقع المعدلة..... 32
المبحث الثالث: مزايا وعيوب الشركات متعددة الجنسيات..... 34
المطلب الأول: مزايا الشركات عابرة القوميات..... 34
المطلب الثاني: عيوب الشركات متعددة الجنسيات..... 35
خلاصة الفصل..... 38

الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية

تمهيد..... 40
المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية..... 41
المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية و تطورها التاريخي..... 41
الفرع الأول: تعريف العولمة..... 41
الفرع الثاني: مفهوم العولمة الاقتصادية..... 43
الفرع الثالث: التطور التاريخي لظاهرة العولمة الاقتصادية..... 45
المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية والعوامل المؤدية إليها..... 46
الفرع الأول: أنواع العولمة الاقتصادية..... 46
الفرع الثاني: أسباب بروز العولمة الاقتصادية..... 55

المطلب الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية و أهدافها..... 59
الفرع الأول: خصائص العولمة الاقتصادية..... 59
الفرع الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية..... 61
المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية..... 63
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي 63
الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي و نشأته..... 63
الفرع الثاني: ظروف نشأته و تطوره..... 64
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي..... 65
الفرع الرابع: دور صندوق النقد الدولي في الحد من المديونية الخارجية الجزائرية..... 65
المطلب الثاني: البنك الدولي 68
الفرع الأول: نشأته ووظائفه..... 68
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي..... 69
الفرع الثالث: المؤسسات التابعة للبنك الدولي..... 69
الفرع الرابع: موارد البنك الدولي..... 70
المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية 71
الفرع الأول: نشأتها وأسباب قيامها..... 71
الفرع الثاني: المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية و أهدافها..... 72
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة..... 73
المبحث الثالث: آثار العولمة الاقتصادية..... 76
المطلب الأول: ايجابيات العولمة الاقتصادية..... 76

المطلب الثاني: سلبيات العولمة الاقتصادية..... 79
خلاصة الفصل..... 82

الفصل الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد

تمهيد 84
المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر..... 85
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه، خصائصه، أهميته..... 85
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... 85
الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر..... 86
الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 87
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: مؤسساته، أشكاله..... 88
الفرع الأول: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 88
الفرع الثاني: أشكال FDI..... 89
المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل الاستثمار الأجنبي المباشر..... 93
الفرع الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 93
الفرع الثاني: نقل الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسيات..... 97
المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و التجارة الدولية..... 107
المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية..... 107
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية..... 107
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية..... 108
المطلب الثاني: واقع التجارة الدولية..... 108

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية..... 114

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات و تدويل وظائف البحوث والتطوير..... 118

المطلب الأول: مفاهيم عامة..... 118

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا..... 118

الفرع الثالث: مفهوم نقل التكنولوجيا..... 118

الفرع الرابع: أنواع النقل التكنولوجي..... 119

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و دورها في نقل نشاطات البحوث و التطوير..... 119

الفرع الأول: اتجاهات نفقات البحوث والتطوير العالمية..... 119

الفرع الثاني: تدويل وظائف البحوث و التطوير و الاقتصاديات المضيفة النامية..... 121

خلاصة الفصل..... 124

الفصل الرابع: دراسة حالة شركة اكسون موبيلexxon mobil

تمهيد..... 126

المبحث الأول: نبذة عن الشركة..... 127

المطلب الأول: التعريف بالشركة و خصائصها..... 127

الفرع الأول: التعريف بالشركة..... 127

الفرع الثاني: خصائص الشركة..... 127

المطلب الثاني: العمليات التشغيلية..... 129

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في EXXON MOBIL..... 134

المطلب الأول: مشاريع EXXON MOBIL في الدول العربية..... 134

الفرع الأول: إكسون موبيل في مصر..... 134

الفرع الثاني: إكسون موبيل في المملكة العربية السعودية..... 134
الفرع الثالث: اكسون موبيل في العراق..... 135
الفرع الرابع: اكسون موبيل في الامارات العربية المتحدة..... 135
الفرع الخامس: اكسون موبيل في ليبيا..... 136
الفرع السادس: إكسون موبيل في الكويت..... 136
المطلب الثاني: مشاريع EXXON MOBIL في دول العالم..... 137
المبحث الثالث: التجارة في شركة إكسون موبيل..... 140
المبحث الرابع: وظائف البحوث و التطوير في شركة إكسون موبيل..... 147
المطلب الأول: احصائيات حول وظائف البحوث و التطوير للشركة..... 147
المطلب الثاني: نظام ادارة التكنولوجيا بالشركة..... 153
خلاصة الفصل..... 155
الخاتمة..... 157
قائمة المراجع..... 160

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور المبيعات الخاصة بعمليات الإندماج و الاستحواذ عابرة الحدود في الدول الأصلية (الدول الأم)من 1987–1999 – القيمة بملايين الدولارات	9
2	قيمة المشتريات الخاصة بعمليات الإندماج و الاستحواذ عابرة الحدود التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأصلية من 1987–1999(بملايين الدولارات).	10
3	بعض المؤشرات العائدة لبعض الشركات متعددة الجنسيات لعام 1999(مليار دولار)	10
4	مؤشرات مختارة للفروع الخارجية للشركات المتعددة الجنسيات من 1982–2002	11
5	التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات و فروعها في الخارج:	12
6	عدد الشركات الأم و الفروع الأجنبية لها في بعض الدول	13
7	واقع إسهامات "روبوك، وسيموندس" REBOKC AND SIMONDS	32
8	معدلات نمو التجارة العالمية مابين 1996–2000	48
9	تطور اندماج التجارة العالمية في إطار العولمة من 1991–2004	48
10	النمو المقارن لـ PNB العالمي FBCF والتجارة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر من 1981–1996	49
11	تغيرات النظم و أثرها على قيمة FDI من 1991–2004	50
12	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له (1992–2007)	50
13	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و مقارنة مع الدول الأخرى.	52
14	حصة بعض الدول من الموجودات العالمية بين 2001–2007	53
15	إجمالي الموجودات المالية العالمية في بعض مناطق العالم ما بين2001–2007	54
16	تقييم التجارية بين الدول المختلفة و الدول المتقدمة و بعض المقاطعات من 1995إلى 2010 (التجارة الكلية)	57
17	تطور حجم التجارة الالكترونية خلال الفترة (1995–2002) (مليار دولار)	57
18	يوضح تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1985– 1993 الوحدة مليار دولار	66

19	مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر و الإنتاج الدولي 1990–2011 . " القيمة بالأسعار الجارية – مليار دولار	76
20	مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) و الاستثمار الأجنبي غير المباشر(fpi)	87
21	مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي و الإنتاج الدولي 1982–2004 (الوحدة: مليارات الدولارات و بالنسب المئوية).	94
22	نسبة fdi الوارد الى 6 دول	96
23	مؤشرات منتقاة من الشركات متعددة الجنسيات من 1982– 2004. (بمليارات الدولارات بالنسب المئوية)	98
24	توزيع الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول بحسب المنطقة، الموطن ، الاقتصاد الموطن في 2010.	101
25	توزيع بعض الشركات متعددة الجنسيات الأولى التابعة للدول النامية مرتبة حسب أصولها المتواجدة في الخارج في سنة 2006	104
26	قيمة صفقات عمليات الاندماج و الاستحواذ التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات المتواجدة بأمريكا اللاتينية و الكاريبي ما بين 2005– 2007 (مليون دولار).	105
27	قيمة و نسبة صادرات السلع و الخدمات في2007 و 2008 –الوحدة تريليون دولار	108
28	اتجاهات الصادرات في السلع و الخدمات من 2000–2008	109
29	نسبة نمو الصادرات و الواردات في التجارة العالمية في 2008.(%)	110
30	الصادرات العالمية من السلع و الخدمات التجارية لسنة 2008 (ملايين الدولارات و نسب مئوية).	110
31	نسبة الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات في الفترة الممتدة بين 2005–2011 (%)	111
32	قيمة التجارة في السلع و الخدمات 2001–2011	111
33	قيمة المبيعات العابرة للحدود عبر الاقتصاديات في الفترات 2007– 2009 (ملايين الدولارات).	113
34	أكبر الشركات عبر الوطنية في الصناعات الأساسية (المكونة لصناعات البنية التحتية)	114

	والمرتبة (1) في 2006 و سنوات أخرى	
35	بعض مؤشرات 10 شركة أجنبية (2005–2006)، القيمة بملايين الدولارات– آلاف العمال و نسب التغيير.	115
36	مؤشرات مختارة للتجارة الدولية و الإنتاج الدولي 1990–2010	115
37	صادرات و واردات الشركات متعددة الجنسيات العاملة ب و.م.أ من و الى بعض مناطق العالم	116
38	نفقات البحوث و التطوير في عدد من الشركات متعددة الجنسيات (مليون دولار)(2003)	120
39	نفقات البحوث و التطوير في بعض الدول (مليار دولار) 2002	120
40	الاقتصاديات المضيفة لبعض الشركات من أصل أكبر 700 شركة من حيث نفقات البحث و التطوير في العالم (2003).	121
41	نفقات البحوث و التطوير من طرف الفروع الأجنبية في بعض الاقتصاديات المضيفة النامية (مليون دولار)، و حصتها من مجموع تلك النفقات في قطاع الأعمال (%)	122
42	الفوائد المحتملة لنشاطات البحوث و التطوير و التكاليف المحتملة	123
43	خصائص شركة إكسون موبيل	127
44	ترتيب الشركة حسب حجم الأصول الأجنبية لسنة 2006	130
45	قيمة أصول الشركة ما بين 2004 و2005 (مليون دولار)	133
46	تاريخ قيام بعض المشاريع في بعض الدول حسب احصائيات 2007 (القيمة: مليار دولار)	137
47	ترتيب شركة EXXON MOBIL حسب الايرادات و الأرباح سنة2011– القيمة(مليار دولار أمريكي)	138
48	إنتاجية المنبع في سنة 2000	141
49	إنتاجية المصب لسنة 2000	142
50	بيانات الأداء للشركة من 2002 إلى 2005	143

51	بيانات الأداء المالي من 2005 إلى 2008 (القيمة: بليون دولار)	144
52	المؤشرات الانتاجية للشركة من 2005الى2009	144
53	بعض مؤشرات الشركة خلال سنتي 2007و 2008	145
54	قيمة الإنفاق على وظائف البحوث و التطوير لشركة إكسون موبيل من 2001– 2006 (القيمة مليون دولار)	147
55	النفقات المالية للاستكشاف من 2003 إلى 2007 (الوحدة مليون دولار)	148
56	حصة المنبع من النفقات الرأسمالية الخاصة بالاستكشاف التابعة للمصب (مليون دولار)	149
57	النفقات الرأسمالية الخاصة بالاستكشاف التابعي للمصب (مليون دولار)	150
58	النفقات الرأسمالية الاستكشافية الخاصة بالكيماويات من 2006 إلى 2008 (مليون دولار)	150
59	نفقات البحوث و التطوير من 2006 إلى 2012 (مليون دولار)	150
60	النفقات الرأسمالية للاستكشاف من 2006 إلى 2012 (الوحدة مليار دولار)	150
61	حصة الاستكشافات الإضافية للمنبع من النفقات الرأسمالية من (2008 إلى 2010) الوحدة: مليون دولار، مليون برميل مكافئ –الدولار	151
62	قيمة نفقات الاستكشاف للمنبع و المصب و الكيماويات لسنتي: 2011–2012	151
63	قيمة الدعم المالي من طرف الشركات لمشروع جامعة ستانفورد 2010–2013	152
64	نسبة مساهمة الرعاة في مشروع 1 سبتمبر 2010	152

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أنواع الشركات متعددة الجنسيات	7
2	دورة حياة المنتج في الدول مرتفعة و منخفضة الدخل (مقارنة)	24
3	الأبعاد الأساسية للمنتج	25
4	مراحل دورة حياة المنتج الأمريكي	25
5	تحقيق العولمة الاقتصادية	44
6	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2005–2007 و 2010	51
7	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	75
8	تحولات في إطار العولمة الاقتصادية	76
9	هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	78
10	تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية الدولة المصدرة	90
11	تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدولة المستقطبة له.	90
12	حصة كل من الدول المتقدمة و النامية و دول الاقتصادات المتحولة من fdi الوافد	92
13	توزيعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حسب الاقتصاديات لسنة 2005	93
14	توزيع fdi الوارد إلى الدول المتقدمة لسنة 2008.	96
15	نسبة fdi الوارد	97
16	تطور عمليات الإندماج وشراء الشركات عبر الحدود من 1982– 2004.	100
17	التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر 2002– 2010، و الإسقاطات المتعلقة بالفترة 2011– 2013 (مليارات دولارات(	102
18	صادرات السلع و الخدمات في 2007و 2008 (تريليون دولار(	109
19	معدل نمو إجمالي السلع و الخدمات و إجمالي السلع و كذلك الخدمات التسويقية(%)	110
20	واردات السلع والخدمات العالمية	111

21	صادرات السلع و الخدمات العالمية	111
22	هيكل أعمال شركةexxon mobil	129
23	المساهمة الاقتصادية العالمية لإكسون موبيل في 2011	133
24	الناتج المحلي الإجمالي من 2000 إلى 2012 (ترليون دولار(	140
25	قيمة نفقات البحوث و التطوير لشركة EXXON MOBIL ما بين2001–2006 –الوحدة مليون دولار	147
26	النفقات الرأسمالية للاستكشاف من 2003 إلى 2007	148
27	نسبة تزايد نفقات الاستكشاف عن كل سنة	149
28	نسب الزيادة في النفقات من 2003 إلى 2007 (مليون دولار(	149
29	أنشطة اكسون موبيل لادارة الابتكار	153
30	نظام ادارة تكنولوجيا لاكسون موبيل	154

المقدمـــة

يشهد المجتمع الدولي تحولات عظيمة في بنيته منذ حقبة التسعينات من القرن الماضي , تمثل هذا التحول اساسا في ظهور مفهوم العولمة كظاهرة كبرى لها مضامينها و انعكاساتها على العالم أجمع. فالعولمة باعتبارها أصبحت واقعا مفروضا على طبيعة العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي، فإنها لم تأت من العدم بل ساهمت في بلورتها عدة مؤسسات وقوى ومن هذه المؤسسات و القوى المالية والتجارية نجد: صندوق النقد الدولي ،البنك الدولي للإنشاء و التعمير ،منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات التي تعد من أهم مؤسسات العولمة و أهم القوى المؤثرة في دور الدولة خاصة في بعض الميادين فضلا عن تأثيرها في حقوق الانسان و القانون الدولي.

ان الدول حديثة النمو أو الساعية للإصلاح الاقتصادي أو الساعية للخروج من الاقتصاد المركزي تتجه الى جذب المستثمر الأجنبي المباشر للاستثمار على أراضيها رغبة في الحصول على التكنولوجيا غير المتوفرة محليا ، و كذلك لخلق فرص عمل للمواطنين و الحصول على تكنولوجيا الادارة و تنظيم المشروعات و الدخول في غمار المنافسة داخليا و خارجيا، و هذا لا يتحقق الا باتباع سياسات واستراتيجيات جديدة كفيلة بمجابهة الأخطار التي تهددها فان لم تفعل و لم تأخذ بأسباب التقدم و التطور فمصير اقتصاداتها الافلاس و الزوال في وجه قوى عظمى عالمية عابرة للقارات.

ان ما ينبغي التأكيد عليه هو ان هناك رابطة سببية بين كل من العولمة الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات فكل منهما غدى الاخر و استفاد منه خلال السنوات الماضية ، حيث تساهم العولمة الاقتصادية في زيادة حجم الشركة مؤدية الى توسع حجم الدمج و التملك عبر الحدود وازالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلية، ومن ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار و استيراد متطلبات الانتاج دون عقبات تجارية.

و من جهة أخرى تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا فعالا في تعميق العولمة الاقتصادية و تسريعها. والتساؤل المطروح هنا : ما هو دور الشركات متعددة الجنسيات في العولمة الاقتصادية؟

و للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-هل تساهم الشركات متعددة الجنسية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

2-هل للشركات متعددة الجنسية دور في حركة السلع و الخدمات عبر العالم ؟

3-هل تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا في تدويل وظائف البحوث و التطوير ؟

4-هل ساهمت شركة اكسون موبيل في تعميق العولمة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا فعالا في العولمة الاقتصادية اذ تعتبر بمثابة محرك وناقل للعولمة الاقتصادية.

الفرضيات الثانوية:

1-تلعب الشركات المتعددة الجنسية دورا رئيسيا في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خاصة في إطار عولمة نشاطاتها مما أدى إلى خلق شبكات عبر العالم.

2- تؤدي الشركات المتعددة الجنسية دورا هاما في حركة السلع والخدمات عبر الحدود وخاصة من خلال التجارة الداخلية لهذه الشركات الناتجة عن إنتاج مختلف الفروع المكونة لها عبر العالم.

3- أصبحت الشركات المتعددة الجنسية تلعب دورا" محوريا في نشاطات البحوث والتطوير، ليس فقط في دولها الأم، ولكن أيضا في الدول المضيفة من خلال تدويل تلك النشاطات.

4-ساهمت شركة exxon mobil و بشكل كبير في عولمة الاقتصاد من خلال خلقها لشبكات استثمارية ضخمة عبر العالم، و تسويقها لكميات ضخمة من المواد البتروكيماوية الى كل مناطق العالم، وانشائها لمراكز البحوث و التطوير.

أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة في :

أهمية علمية:

-هذا البحث نتاج فكري يضيف أهمية معرفية لإثراء المكتبة الجامعية من جهة و احتياجات الطلبة و كل من يهمه الموضوع من جهة اخرى.

-هذا الموضوع مقدم بصفة بسيطة و سلسة تتيح للقارئ الفهم العميق للموضوع.

-كما أنه يعتبر حلقة وصل لمواضيع لاحقة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و تداعيات العولمة على الدول النامية ، و تأثيرات الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، و مواضيع اخرى ...

أهمية عملية:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من اهم ملامح الاقتصاد العالمي الجديد نظرا لضخامة حجمها و تنوع نشاطها و انتشارها الجغرافي و السوقي و قدرتها على تحويل الانتاج و الاستثمار عالميا و اقامة التحالفات الاستراتيجية ، بالإضافة الى المزايا الاحتكارية و تعبئة المدخرات العالمية و تعبئة الكفاءات و التخطيط و غيرها من الامتيازات التي تدفعنا لمعرفة فاعلية هذه الشركات و ما احدثته من تغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه و أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية و السياسية ، و ايجاد مقاربات علمية و عملية لهذه الظاهرة يمكن أن تساهم في وضع بعض الحلول للحد من سلبيات هذه المنظمات أو سلبيات العولمة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

1- متابعة كيفية تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و كيف استطاعت الاليات المستخدمة من طرف هذه الشركات أن تؤثر تأثيرا عميقا على مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

2- متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم ، حركة التجارة الدولية، و المؤسسات المساعدة على ذلك.

3-متابعة تعاظم ظاهرة العولمة الاقتصادية واثارها على الاقتصاد العامي وبشكل خاص على الدول النامية.

أسباب اختيار الموضوع:

1-الرغبة في دراسة هذا الموضوع الشيق كونه معضلة العصر.

2-أهمية الموضوع بالدرجة الثانية، فهذا الموضوع يعد جد مهم في هذا العصر اذ أن الاقتصاد العالمي في تغير، و يجب معرفة مسببات هذا التغير، و أثارها على الدول عامة و الدول النامية خاصة.

3-حداثة الموضوع، اذ لم يتم التطرق اليه سابقا، فكلنا نعرف تأثير العولمة الاقتصادية على الشركات متعددة الجنسيات و لكننا نجهل دور هذه الشركات في عولمة الاقتصاد، و ماهي قنوات تأثيرها عليه.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث منهجية علمية وصفية تحليلية من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للشركات متعددة الجنسيات و تحليل الظواهر المترتبة على عملها و ايجاد الرابطة بينها وبين الدول المضيفة وابراز الاليات المستخدمة في ذلك ، و محاولة استشراف الرؤية المستقبلية لتأثيراتها معتمدين على بعض المراجع وثيقة الصلة بالموضوع.

الدراسات السابقة:

تتلخص في:

1-دراسة محمد حشماوي 2006 بعنوان: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية هدفت الدراسة إلى معرفة اهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي من الدولة إلى العولمة و كذا معرفة الاتجاهات الجديدة للتجارة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد وما رافقه من تقسيم عالمي جديد للعمل.

2—دراسة غسان عيسى العمري 2009 بعنوان: المعضلات الأخلاقيةُ وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان :تداعيات الأزمة الاقتصادية، هدفت الدراسة الى تجلية المعضلات الأخلاقية التي تواجه الشركات في البيئات المختلفة و المجالات المختلفة، وما ينتج عنها من معضلات تؤثر في تراجع أهداف الشركات متعددة الجنسية .

3- دراسة ابراهيم محسن عجيل 2007-2008 ،تناولت هذه الدراسة الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة- دراسة قانونية – اقتصادية- سياسية مقارنة و الهدف من هذه الدراسة يكمن في معرفة تأثير العولمة والشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول في ظل المتغيرات التي عاشها النظام الدولي المعاصر من تكريس العالمية الى ما يعرف بظاهرة العولمة ومحاولة تحديد ما أنتجته هذه الشركات من تغيرات في إطار النظام الدولي المعاصر لاسيما في ظل العولمة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث الى 3فصول حيث تناولنا في الفصل الأول : الشركات متعددة الجنسيات وقد تطرقنا الى ماهية الشركات متعددة الجنسيات و تطورها ، سماتها و دوافعها و كذا الى النظريات المفسرة لهذه الشركات لنخلص في الأخير الى مزايا و عيوب هذه الشركات عبر الوطنية و الصعوبات التي تلاقيها.

ثم تطرقنا في الفصل الثاني لظاهرة العولمة الاقتصادية كظاهرة جديدة لها أبعاد و مضامين وأثار على الاقتصاد العالمي مبينين ماهية العولمة و والإطار المؤسسي لها وكذا إيجابياتها و سلبياتها.

وتناولنا في الفصل الثالث : دور الشركات عبر القومية في العولمة الاقتصادية من خلال القنوات الأساسية التي تؤثر بها و هي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات السلع و الخدمات داخل و خارج الشركات و تطورات البحوث والتقنية أو ما يعرف بعولمة التكنولوجيا.

و كمثال عن هذه الشركات سنقوم بدراسة شركة EXXON MOBIL من حيث تدفقات الاستثمار الخاصة بها، حركة السلع و الخدمات، تدويل وظائف البحوث و التطوير.

الفصـــل الأول:

الشركات متعددة الجنسيات

تمهيد:

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في توجهات الاقتصاد العالمي المعاصر، خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية أيامنا هذه، سواء من حيث وفرة حجم الإنتاج العالمي من السلع و الخدمات أو من حيث مساهمتها الكبيرة في حجم المبادلات التجارية الدولية، أو من حيث ثقل وزنها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: نظريات أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثالث: مزايا وعيوب الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الأول : ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الأول :مفهوم الشركات متعددة الجنسيات و تطورها التاريخي:

الفرع الأول : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات :

تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات **multinational companies** حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها و سياساتها و خطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم home country ، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية و الإقليمية لهذه الدولة و تتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة **host country**. وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين و التي شكلتها اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام transnational بدلا من multinational و كلمة corporation بدلا من enterprise [1]. و قد اتضح أن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول ، كما أن استراتيجياتها و قراراتها ذات طابع دولي عالمي ،ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات ، حيث تتعدى القوميات ،ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك و نقل الموارد ،ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال و العمل فضلا عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا ما بين الدول المختلفة ،وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميةsupra national ،و هي بالتالي تساهم في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تأثيرها في بلورة خصائصه و آلياته الجديد و التأكيد على عالميته[2].

- ويعرفها البعض الأخر بأنها مشاريع قليلة العدد في حجمها وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة و ذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها و مناطقها الإدارية، و تغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة و مناطق جغرافية متباينة.[3]
- هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول و تنقل نشاطاتها الى الدول الأخرى من خلال فروعها[4].
- أما جين لويس ميخايلي فيعرفها على أنها شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلاد الأصلية (البلاد الأم) الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج[5] .

وبالتالي يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات على أنها" تلك الشركات العملاقة دولية النشاط ، والتي تمارس أنشطتها داخل الدولة الأم و خارجها من خلال فروع لدى الدول المضيفة ، تتمز هذه الشركات بضخامة الحجم و وتنوع النشاط والتوزيع الجغرافي وضخامة حجم الأصول.

---

[1]– عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008،ص 278.277.

[2]–المرجع السابق، ص 278

[3]–موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008،ص 179

[4]–عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية 24 شارع زكريا غنيم– الإبراهيمية،مصر، 2008،ص 157

[5] -Jean louis Mucchelli, Relation economiques international, paris editions Machette,1994,p23

الفرع الثاني :التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات :

مهما قيل عن أول ظهور للشركات متعددة الجنسيات إلا أن البوادر الأولى للشكل الحديث لها ظهر مع القرن 19 م حيث تنشط في مناطق النفوذ الاستعماري لوطنها الأم ، و المتمثلة بالخصوص في الشركات الإنجليزية و الهولندية و الفرنسية والسويسرية و الألمانية لتتبع عن قرب الشركات الأمريكية التي فضلت أمريكا اللاتينية كقاعدة لعملياتها .

ويمكن أن نميز 4 فترات أساسية في تطور M.N.C وهي :

1-الفترة ما بين 1840- 1914:

عرفت هذه الفترة توجه هذه الشركات نحو الاستثمار في الإمبراطوريات الاستعمارية ومناطق النفوذ في الوطن الأم ، و ذلك للبحث عن المواد الأولية و استغلالها ، كما تشهد على ذلك ازدهار الشركات البترولية British petroleum، Royal Dutch، و المنجمية مثل:International Nickel، و **Asturienne des mines** في سنة 1980.[1]

أما الشركات المانوفاكتورية بدأت في إنشاء وحدات إنتاج خارج بلدانها ابتداء من سنة 1860 والتي نذكر منها على سبيل المثال Friedrich Bayer الذي أخذ مشاركة في مصنع للأنسلين في ولاية NEW YORK في سنة 1865 ، وذلك بعد سنتين فقط من إنشاء مصنع له للإنتاج الكيميائي في مدينة COLOGNE ، كما أقام المخترع السويدي للديناميت Alfred Nobel مصنعا للمتفجرات في Hamburg في 1866،ليليه في سنة 1867 المنتج الأمريكي لآلات الحياكة Singer الذي أقام مصنعه الأول في الخليج في مدينة Glasgow بحيث أنتجت ووزعت منتجا بنفس الشكل و نفس العلامة في العالم ،ومن ثم تعتبر أول شركة متعددة الجنسية في العالم.

ولا شك أن التحسن في وسائل النقل و الاتصال في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى ، والمتمثلة في تطور الملاحة البحرية و النقل بالسكك الحديدية و التلغراف جلب انتباه الصناعيين نحو الأسواق الأجنبية بحيث سمح لهم بالرقابة النسبية على الفروع البعيدة ، كما لاحظ تلك الامتيازات التي يوفرها تصنيع المنتج في الخارج بالقرب من المستهلك النهائي بدلا من تصنيعه في البلد مع تحمل أعباء النقل.[2]

- كما تميزت سنوات 1880 و 1890 بتركيز صناعي مكثف في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تجمعت أكثر من 5000 شركة حول 300 احتكار (TRUST) مسيطر على الصناعة بالرغم من وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة فقد تفاجئ البريطانيون في سنة 1901 عندما اكتشفوا أن westing house يقبع تحت الرقابة الأمريكية ، كما أن FORD تنتج ربع السيارات المصنعة في بريطانيا في سنة 1914.

2-الفترة ما بين 1914-1945

[1] عبد القادر زيان، التطور التاريخي و التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات، مقال الكتروني محمل على شبكة الانترنيت على الرابط الالكتروني: http://algerianexpert.maktoobblog.com/785/, لوحظ في 2012/12/25 على الساعة 10.30

[2] المرجع السابق، ص1.

كانت الوضعية في الفترة ما بين الحربين العالميتين سيئة على توسع الشركات متعددة الجنسيات و نموها نظرا لانتشار نفسية الحرب بحيث كانت الظروف تنذر بوشوك انفجار حرب أخرى مثل الحرب العالمية الأولى ما دفع الحكومات إلى البحث عن الاكتفاء الذاتي في المجال الصناعي ، وتبني إجراءات تميزية ضد الأجانب بحيث الوطنية ذروتها في ألمانيا النازية ، فقد كانت تفرض على الشركات بأن تتعهد بأن تكون ألمانية خاصة و بعيدة عن أي رقابة أجنبية .كما ساد نفس هذا الجو في كل مكان ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية هاجم البرلمان و الصحافة أكبر منتج للريون (RAYONNE) في العالم ، والمتمثل في American viscox و الذي ينتمي للشركة البريطانية Courtaulds حتى أن الحكومة الأمريكية وضعت سنة 1941 شرطا لتقديم مساعدة (قرض) لبريطانيا ، يبيعها الشركة بسعر رمزي .

–ما الوضعية النقدية شكلت عائقا رئيسيا اخر للاستثمارات الدولية ، فقبل 1914 كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعاملات النقدية الدولية ،كما أن رأس المال كان ينتقل دون عوائق بين البلدان، و النظام لم يكن مشكلا خطيرا، أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد عمت الفوضى و انتشر التضخم بشكل كبير ،ليتبع بانكماش اقتصادي أفقد الثقة في النقود و ظهر التحكم في الصرف ليتوج الأمر بظهور أزمة 1929 التي سببت انهيارا فادحا لمستوى المبادلات الدولية.[1]

3– الفترة الممتدة ما بين 1945– 1970:

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتوسع هائل في الاستثمار الدولي المباشر و بالخصوص ما قامت به الشركات متعددة الجنسية الأميركية ، فحتى نهاية هذه الفترة كانت حصة الشركات الأمريكية من كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم تتراوح بين 60% و65 % [2].

فمنذ سنة 1957 تفوقت الشركات الأمريكية عن نظيراتها الأوروبية حيث بلغت قيمة استثماراتها الأوروبية المباشرة حوالي 4.151 مليون دولار بينما بلغت قيمة الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة حوالي 3.753 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين تخلفت أوروبا في هذا المضمارحتى نهاية سنة 1962 فبلغت قيمة الاستثمارات الأوروبية في و.م. أ حوالي 8.510مليون دولار فقط .

كما تجدر الإشارة إلى أن إنشاء ''المجموعات الاقتصادية الأوروبية ''أو ''السوق الأوروبية المشتركة'' في سنة 1957كان له تأثيرا حاسما على موقف الشركات الأمريكية من أجل الاستثمار في أوروبا بحيث تضاعفت ممتلكات الشركات الأمريكية في أوروبا بين 1957 و 1962 كما تضاعفت مرة أخرى بين سنتي 1962و 1967 ليتحول التركيز من بريطانيا إلى الدول الأعضاء في السوق ، وبذلك حق تسمية هذه الفترة ب " الغزو الأمريكي ".

4–الفترة ما بعد 1970:

عرفت هذه الفترة بالهجوم المضاد الأوروبي و الياباني ، فمع بداية سنوات 1960 بدأت البلدان الأوروبية تعي هشاشة هياكلها الإنتاجية بالمقارنة مع الشركات متعددة الجنسيات ذات الإدارة الأمريكية فعهدت بعض البلدان الأوروبية إلى سياسة صناعية مدعمة للقطاع الثانوي (الصناعة) وذلك بجميع الصناعات الدقيقة و الكيميائية و غيرها، بحيث عرف قطاع الكيمياء في فرنسا حجما دوليا وذلك بتشكيل[3] مثل: RHONE POULENE، SAINT-GOBAIN ، PECHINEY UGINE.

---

[1] –بن صالح رشيدة، التنظيم الدولي للشركات متعددة الجنسيات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تحت إشراف: بسعي توفيق، كلية الحقوق والعلوم الإدارية– الجزائر– 2001–2002،ص 7

[2] –عبد القادر زيان، مرجع سبق ذكره,ص2.

[3]-C. H. FAVROD, « Encyclopédie du Monde Actuel – les Sociétés Multinationales », (E.M.A, Paris, 1975), PP.30-35.

المطلب الثاني : أنواع الشركات متعددة الجنسيات و تنظيمها القانوني :

الفرع الأول : أنواع الشركات متعددة الجنسيات:

يمكن تقسيمها تبعا لعدة معايير من بينها:

1-المنطقة الجغرافية : ويندرج ضمنها:

1-1- النمط المركزي: أي أن تكون الشركة وطنية أساسا و لكنها تملك مشروعا ،أو تمارس نشاطا في أكثر من دولة إضافة إلى الدولة المركزية (الدولة الأم) وهذا يعني أن الصفقة الدولية لهذا النوع من الشركات مرتبطة بنشاطها الدولي رغم أن ملكيتها واحدة حيث تدار وتتخذ قراراتها مركزيا .

1-2-النمط اللامركزي: والذي تتخذ فيه القرارات على مستوى الفروع أساسا ، وليس على مستوى المركز ، و بذلك تقل درجة سيطرة المركز على اتخاذ القرار مقارنة بالنوع السابق.

1-3-النمط الجغرافي : و الذي يستند إلى ممارسة الشركات لنشاطها على مستوى العالم ككل من خلال انتشارها الجغرافي و ضمانة مواردها و بكامل أنشطتها.[1]

2-طبيعة النشاط: يمكن تقسيم هذه الشركات حسب طبيعة أنشطتها إلى ما يلي :[2]

2-1- الشركات المتكاملة رأسيا : وهذا التكامل الرأسي قد يكون أماميا بتوجهه نحو السوق و المستهلك وبحيث تتكامل عمليات التسويق مع عمليات الإنتاج عن طريق توفير المنتجات للسوق ، وقد يكون التكامل خلفيا من خلال تكامل عملية إنتاج المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج عن طريق توفير المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية هذه للعمليات الإنتاجية وبحيث تتكامل من خلال التكامل الأمامي والخلفي حلقات و مراحل العملية الإنتاجية بدءا بمراحلها الأولى وانتهاء بمراحلها الأخيرة أي استخدامها النهائي ، والتي يمكن أن تتم في عدة دول.

2-2- الشركات المتكاملة أفقيا: و هي الشركات التي تعمل على توفير كافة الخدمات والمتطلبات الضرورية لقيام الإنتاج في مرحلة إنتاجية معينة وكذلك من خلال تكامل عمليات الإنتاج في هذه المرحلة المعينة ويمكن لهذه العمليات أن تتم في عدة دول.

2-3- الشركات المتكاملة راسيا وأفقيا: والتي تتسع في نشاطاتها بحيث تتكامل و بالشكل الذي يوفر لها القدرة على إنتاج السلعة بالسيطرة على مراحلها المختلفة وعلى الخدمات التي تتطلبها هذه المراحل وبدورها يمكن أن تتم في عدة دول.

---

[1] -فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، عالم الكتب الحديث، أربد،الأردن،2010، ص ص:67-68

[2] - علي عباس، ادارة الأعمال الدولية- المدخل العام – دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، ص: 178.

و يمكن تمثيل هذه الاقسام بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (1): أنواع الشركات متعددة الجنسيات

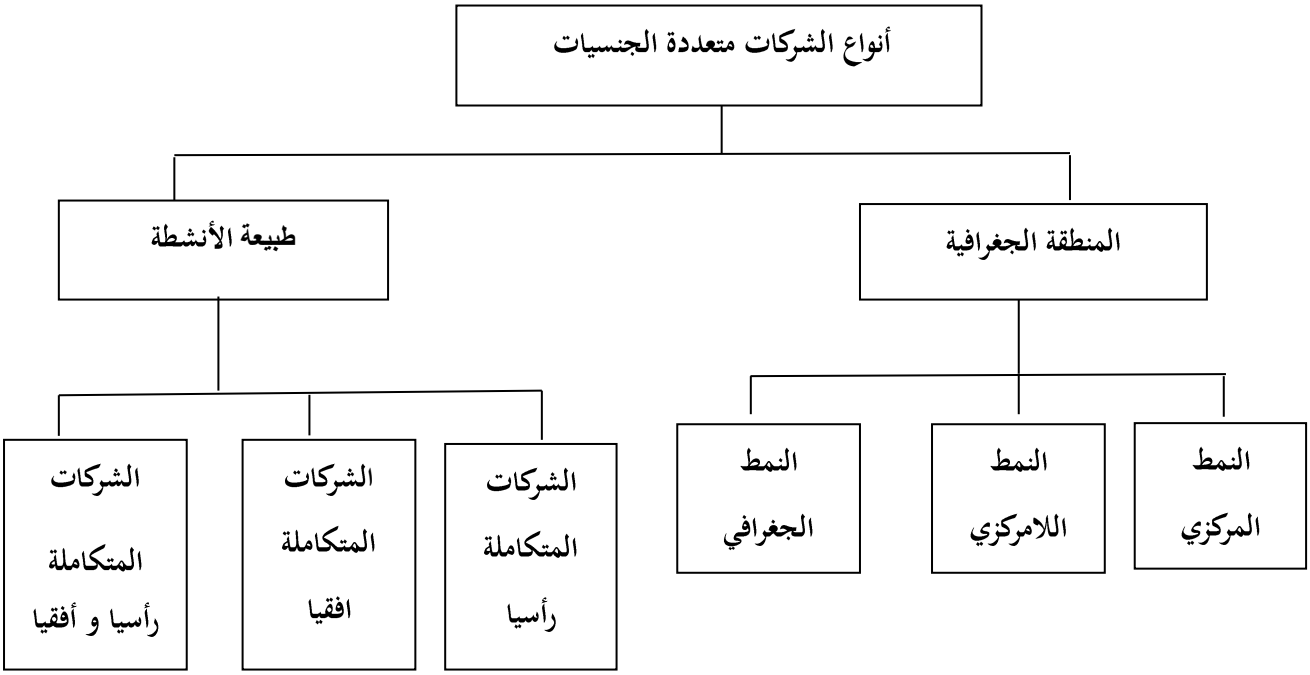

المصدر: من اعداد الطالب إستنادا إلى ما سبق.

الفرع الثاني: التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات:

يخضع تنظيم الشركات متعددة الجنسيات إلى قواعد وطنية تتعلق بالدولة الواحدة وقواعد دولية.

أولا: القواعد الوطنية: لم تكن دول العالم متشابهة في تعاملها مع هذه الشركات ففي البدأ وضعت الدول عراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تشكل خطر على الاقتصاد وتهدد الثروات الوطنية ،ولذلك سنت التشريعات التي تحد من الاستثمارات المباشرة ما لم تكن مقرونة بحيازة المعرفة التقنية كاليابان ،كما لم تسمح الدول الاشتراكية سابقا للشركات متعددة الجنسيات بممارسة أي نشاط على أراضيها إلا باتفاقية خاصة معها، لكن التغيرات في النظام

الاقتصادي العالمي دفعت لتغيير الموقف القانوني اتجاه هذه الشركات ،فقد سمحت دول العالم لهذه الشركات بحرية الاستثمار على أراضيها سواء بصورة نسبية أو مطلقة .[1]

إن القوانين الوطنية التي شاركت عمل هذه الشركات تطرقت إلى مسائل كجنسية الشركات وخضوعها للازدواج الضريبي ، وقوانين العمل النافذة و قوانين المحاسبة ، ومراقبة الشركات و القضاء المتخصص بحل المنازعات التي تكون إحدى أطرافها الشركة متعددة الجنسية أو أحد فروعها إضافة إلى مسائل تنفيذ القرارات القضائية ، وقوانين الاستثمار و المنافسة الحرة. وغالبا ما تسعى الدول للحد من نشاط هذه الشركات من خلال تحديد نسبة المال الأجنبي و الأفراد الأجانب في المشروع المحلي و إلغاء الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتنمية التقانة الوطنية ،وتبني برامج مراقبة الشركات ووضع شروط الاستثمار

و تحويل الأموال إلى الخارج [2] ، حيث تطبق الدول الأوروبية نظاما تنظيميا بين الدول الأعضاء في كل من السوق الأوروبية المشتركة (E.E.C) و الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة (E.F.T.A).[3]

ثانيا: القواعد الدولية: قامت بعض النظامات الإقليمية و الدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات متعددة الجنسيات مثلما قامت به الدول اللاتينية،[4] والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة (OCDE).[5]و اتخذت هذه القواعد في بعض الحالات صور توصيات دولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ،كما توجد صكوك مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا التي وضعها UNCTAD.[6]

ويمكن القول أنه لو لم يتم التوصل إلى صيغة دولية في مشروع التقنين لتنظيم نشاطات الشركات متعددة الجنسيات وكانت غير ملزمة ، وأقصد هنا مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات إلا أنها سوف تكون الأساس لعمل لاحق أكثر قوة و إلزاما ذلك أن المفاهيم الجديدة يصعب تقبلها بسهولة، و تمتعها بالصفة الإلزامية سيما أنها تمس المجال الحيوي لكل دولة.

المطلب الثالث:خصائص الشركات متعددة الجنسيات :

هناك عدة خصائص تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات عن مثيلاتها في الشركات العملاقة، و لكن هذه الخصائص غير كفيلة لوحدها بأن تجعلها شركة دولية عابرة للقوميات ،بل يجب تكاملها، ومن بين هذه الخصائص نجد:

1-كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات:

إن الخاصية الرئيسية للشركات عابرة القارات هي وجود وسيطرة الشركات ذات الحجم الهائل ، لكن ليس الحجم الكبير هو الشرط الوحيد لحدوث حالة تعدد الجنسية ، فليست كل شركة عملاقة هي شركة متعددة الجنسيات مثال: شركات

[1] – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء الطحان، فراس عبد الجليل، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس والثمانون– 2010، ص 8.

[2] –المرجع السابق، ص 9.

[3] –أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة– الإسكندرية – مصر، 2009، ص 447 (بتصرف).

[4] –أحمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[5] –للمزيد من المعلومات حول منظمة OCDE يرجى النظر على الموقع التالي:www .OCDE.org

[6] – للتعرف على هذه القواعد ابحث في الرابط التالي: http://www.unctad.org

الطيران كما أن شركات عملاقة حاولت أن تعمل في الخارج ولكنها فشلت ، و بالتالي لا يعد كبر الحجم شرطا كافيا أو وحيدا.[1]

ترجع أهمية هذه الخاصية إلى وبفرض ثبات العوامل الأخرى ،حيث أن الشركة الأكبر هي الشركة الأقوى ، وبالتالي تعكس هذه الخاصية مدى تفوق الشركات على الشركات الاقل حجما، و مدى قوتها الاقتصادية المتمثلة في توفير استخدام الموارد للتاثير على الاسواق العالمية، كما تعكس مدى قوتها السياسية و تأثيرها على مجرى الحوادث في بعض الدول المضيفة، فتورط شركة (ITT) في شيلي و فضيحة شركة (لوكهيد) و أمثلة أخرى كثيرة ...[2]

ويمكن إدراك هذه الخاصية من خلال:

- مؤشر حجم المبيعات: ازداد حجم المبيعات في ش م ج من (5503) مليار دولار عام 1990إلى (13564) مليار دولار عام1999 و إلى 18500 مليار دولار عام 2001،كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات 2509 مليار دولار ممثلة ما نسبته 16%من إجمالي مبيعات كل الشركات المنتسبة للاقتصاد العالمي عام 2000.
- مؤشر حجم الإرادات:فقد احتلت ميتسوبيشي بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184.4 مليار دولار المرتبة الأولى بين أكبر من 500 ش م ج عام 1995 ، والتي يصل إجمال إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي العالمي.[3]
- القيمة المضافة للشركات:حيث تكون في أغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول (الناتج المحلي الإجمالي) و تبلغ نسبة ما تملكه أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الأجنبية ما نسبته 11.99% من الموجودات الأجنبية التي تملكها كافة الشركات الاجنبية المنتسبة العاملة في الإحصاء العالمي و البالغة 21102 مليار دولار في عام 2000

–إن هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم خاصة في الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و سويسرا و اليابان نظرا للمناخ الجاذب للاستثمار و ارتفاع عائداته و توافر النسبة الأساسية و الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي، و قد بلغ الاستثمار عام 2003 حوالي 560 مليار دولار[4].

ولقد تطور نشاط الشركات متعددة الجنسيات سواء بالدولة الأم أو فروعها و خاصة من خلال عمليات الاندماج و الاستحواذ التي تقوم بها هذه الشركات.

و الجدول التالي يوضح قيمة المبيعات و المشتريات العابرة للحدود و التي تخص عمليات الاندماج و الاستحواذ الحاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية من 1987–1999.

جدول رقم(1):تطور المبيعات الخاصة بعمليات الإندماج و الاستحواذ عابرة الحدود في الدول الأصلية (الدول الأم)من 1987–1999 – القيمة بملايين الدولارات

	الدول المتقدمة					الدول النامية				
	العالم	إجمالي	الاتحاد	اليابان	الولايات	الاجمالي	افريقيا	امريكا	جنوب	شرق

[1]- Neil Hood &Stephen Young : the economics of Multinational entreprise , London , 1979,p16

[2] –عبد العزيز النجار الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 76.

[3]-أحمد عبد العزيز و آخرون, مرجع سبق ذكره , ص122.

[4]–اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة و التعامل الإقليمي، نيويورك،2005، ص 4.

		العالم	الأوروبي		المتحدة الأمريكية			اللاتينية والكاريبي	شرق اسيا	وسط اوروبا
1987	51.8	50.5	23.0	3.2	21.8	1.3	0.1	–	1.0	–
1988	63.9	63.1	19.0	10.8	17.7	0.7	–	–	0.7	–
1989	68.8	66.6	35.9	5.7	19.3	2.2	–	0.9	1.3	–
1990	54.7	50.9	26.8	7.7	10.8	3.8	–	0.4	1.8	–
1991	28.2	27.7	12.7	10.5	3.6	0.5	–	0.1	0.3	–
1992	15.8	14.6	6.7	3.4	3.5	1.2	––	1.0	0.1	–
1993	20.0	18.5	9.2	0.8	6.4	1.5	–	0.7	0.4	–
1994	44.7	42.6	19.0	0.4	9.2	2.1	–	1.0	0.8	–
1995	53.2	49.3	19.3	2.1	13.4	3.9	–	2.0	1.6	–
1996	68.1	66.0	42.1	4.4	8.8	2.0	–	1.0	1.1	–
1997	81.7	78.7	39.2	1.6	16.8	3.0	–	0.4	2.0	–
1998	209.5	206.1	148.4	0.7	22.7	3.4	–	2.5	0.7	–
1999	233.0	215.1	184.3	0.4	10.9	17.9	0.4	16.8	0.6	–

Source : Unctad ، world investment report 2000 ،cross border mergers and acquisitions and development new York and Geneva ،2000 p 33.

الجدول رقم(2): قيمة المشتريات الخاصة بعمليات الإندماج و الاستحواذ عابرة الحدود التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأصلية من 1987–1999(بملايين الدولارات).

	الدول المتقدمة					الدول النامية				
	العالم	إجمالي العالم	الاتحاد الأوروبي	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	الاجمالي	افريقيا	امريكا اللاتينية والكاريبي	جنوب شرق اسيا	شرق وسط اوروبا
1987	28.4	27.3	2.1	–	21.8	1.2	–	0.1	0.1	–
1988	24.2	23.9	4.4	–	17.7	0.3	–	0.1	0.2	–
1989	38.9	38.3	12.4	1.6	19.3	0.6	–	0.1	0.5	–
1990	27.6	24.5	6.5	–	10.8	2.9	0.4	2.2	0.3	0.2
1991	16.6	14.5	7.9	0.1	3.6	2.0	–	2.0	–	0.1
1992	15.0	12.5	5.9	0.1	3.5	2.1	–	1.3	0.8	0.4
1993	21.4	17.9	9.5	0.1	6.4	3.2	–	2.7	0.5	0.3
1994	28.5	25.6	12.3	0.3	9.2	2.6	–	2.3	0.3	0.2
1995	57.3	52.4	26.3	0.4	13.4	4.6	–	3.8	0.7	0.3

1996	60.7	50.3	28.2	0.3	8.8	8.9	0.2	7.1	0.4	1.5
1997	80.9	60.0	24.9	0.3	16.8	20.4	0.1	16.3	3.9	0.5
1998	137.4	115.6	62.8	4.0	22.7	20.8	–	15.6	5.2	0.3
1999	112.4	98.0	51.5	8.7	10.9	13.7	–	7.9	5.8	0.7

p 3،Source :op cit

جدول رقم(3): بعض المؤشرات العائدة لبعض الشركات متعددة الجنسيات لعام 1999(مليار دولار)

الشركة	البلد الام	الصناعة	الأصول في الخارج	إجمالي الأصول	المبيعات الخارجية	إجمالي المبيعات
General Electric	أمريكا	الالكترونيات	141.1	405.2	32.7	111.6
Exxon Mobil corp	أمريكا	النفط	99.4	144.5	115.5	160.9
Royal Dutch/shell	هولندا/أمريكا	النفط	68.7	113.9	53.5	105.4
General MOTORS	أمريكا	المحركات	68.5	274.7	46.5	176.6
Ford Motor comp	أمريكا	المحركات	–	273.4	50.1	162.6
Toyota Motor	اليابان	المحركات	56.3	154.9	60.0	119.7
Daimler Chrysler	ألمانيا	المحركات	55.7	175.9	122.4	151.0
Total fina S-A	فرنسا	النفط	–	77.6	31.6	39.6
IBM	أمريكا	الكمبيوتر	44.7	87.5	50.4	87.6
BP	بريطانيا	النفط	39.3	52.6	57.7	83.5

Source : world investment report.2001، download from :www.unctad.org

الجدول رقم (4): مؤشرات مختارة للفروع الخارجية للشركات المتعددة الجنسيات من 1982-2002

التفاصيل	النمو السنوي %					القيمةبالاسعار الجارية (مليار دولار)
السنة	90-86	95-91	2000-96	2001	2002	
مبيعات الفروع الخارجية	16.0	10.1	10.9	9.2	7.4	17684
الناتج الاجمالي للفروع	17.3	0.7	7.6	14.7	6.7	3437
اجمالي موجودات الفروع	18.8	13.9	19.2	4.5	8.3	26543

صـــادرات الفـــروع الخارجية	13.5	6.7	9.6	-3.3	4.2	2613
العمالـة فـي الفـروع (مليون)	5.5	2.9	14.2	-1.5	5.7	53094 مليـــون شخص

Source : unctad، Developing and globalisation : Facts and Figures chapiter 3 .p15 Geneva،2002

2-اتساع الرقعة الجغرافية لنشاطاتها:

تتجسد أهمية هذه السمة لدى الشركات متعددة الجنسيات في كونها تساهم في صياغة و رسم الإستراتيجية على صعيد العالم، ومن تحديد الكميات و النوعيات التي تنتج عالميا،و في ذات الوقت تهدف إلى تحقيق إستراتيجية أمن الإمدادات، ومن ثمة المحافظة على تقديم المستثمرين للشركة الذي قد تأثر موقفهم نحوها نتيجة توقف بعض نشاطاتها في ميدان الاستكشاف أو الإنتاج أو النقل في منطقة ما لسبب أو لأخر. جميع ذلك يدفع بها للسعي للانتشار في عشرات الدول بحثا عن ميزة نسبية في أي دولة و أحيانا دون إعطاء الأفضلية لدولة المقر القانوني.[1]

حيث تزايدت سيطرتها على التجارة الدولية بشكل ملحوظ، فتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية تسيطر حاليا على أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم ، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة [2].

ويتخذ نحو 90 % من أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات غير المالية في العالم من حيث حجم الأصول الأجنبية مقره الثالوث المهيمن على الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الإتحاد الأوروبي) ويعمل أكثر من نصف هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية و الإلكترونيات و السيارات و صناعة استكشاف النفط وتوزيعه[3].

وتقوم هذه الشركات بدور مهم في الإنتاج الأمريكي، ففي عام 1999 استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ثلث أكبر مائة شركة و تأتي خمس من شركاتها في ترتيب الشركات العشر الكبرى مصنفة وفقا للأصول الأجنبية لعام 1999، وتتمثل هذه الشركات كالآتي:

- **جنرال إلكترونيك للإلكترونيات (G.E)**
- **أكسون موبيل للتنقيب عن النفط و تكريره (EXOM)**
- **جنرال موتور للسيارات و المحركات (G.M)**
- **فورد موتور للسيارات و المحركات (F.M)**
- **أي-بي-ام للحواسب الإلكترونية (A.B.M)**

وقد ساعدت على ذلك كله الإبداعات الخاصة بالثورة العلمية و التكنولوجية في مجال المعلومات و الاتصالات حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد teleportation حيث توجد الإدارة العليا و أقسام البحث و التطوير و إدارة التسويق في بلد معين، و تصدر أوامر الإنتاج في بلاد أخرى[1].

[1] – أحمد السيد كردي، التحديات التنافسية للشركات متعددة الجنسيات، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الرابط الإلكتروني التالي:/www.docstoc.com/docs/1508190.

[2] – جريدة (الزمان), العدد 2223, التاريخ 26 / 9 /2005.

[3] – أحمد السيد كردي، المرجع السابق، ص 4.

و الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات في الخارج لعام 2002

جدول رقم(5) : التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات و فروعها في الخارج:

مجموعات البلدان	عدد الشركات	النسبة%	عدد الفروع الخارجية	النسبة%
إجمالي العالم	63834	100.0	866119	100
البلدان النامية	13936	21.8	517611	59.7
إفريقيا	1202		7049	
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	2022		45383	
آسيا و أوتانيوس	10685		464631	
بلدان وسط وشرق أوروبا	850	01.5	242678	28.0
البلدان المتقدمة	49248	76.8	105830	12.3
أمريكا الشمالية	4674		19437	
أوروبا	39715		79546	
أخرى	4695		6847	

Source: UNCTAD 2004، Development and Globalization، chapter 3، p 45.

أما الجدول التالي فيوضح عدد الشركات الأم و الفروع الأجنبية:

جدول رقم(6): عدد الشركات الأم و الفروع الأجنبية لها في بعض الدول:

الدولة	النسبة	عدد الشركات الأم	عدد الفروع أو الشركات التابعة
النمسا	1996	897	2362
بلجيكا	1997	988	1504
الدنيمارك	1998	9356	2035
فلندا	1997	1963	1200
فرنسا	1996	2078	9351
ألمانيا	1996	7569	11445
اليونان	1991	–	798
ايرلندا	1994	39	1040
إيطاليا	1995	966	1630

Source: United Nations، World Investment Report،1999، P 5.

3–التفوق التكنولوجي:

[1] - عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 281.

تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدر أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية و التنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.[1]

–والتفوق التكنولوجي ل (ش.م.ج) يعطيها مزايا نسبية أكبر عن الشركات الأخرى في نفس المجال من النشاط وهو ما يعطي الشركات متعددة الجنسيات مزايا تنافسية أكبر في الأسواق العالمية حيث أصبحت هي المحدد لاتجاه التكنولوجيا المستقبلية اذ تشكل المصدر الرئيسي للمبتكرات الإنتاجية الجديدة .[2]

حيث يلاحظ أن 10 شركات متعددة الجنسيات تستأثر بأكثر من 50% من إنتاج العالم من أجهزة الاتصالات السلكية و اللاسلكية، في حين تستأثر شركة واحدة بأكثر من 75% من السوق العالمية للهياكل الأساسية للحاسبات الإلكترونية، كما أنها تمثل قناة أساسية لنقل التكنولوجيا و خاصة من الشركة الأم لفروعها في الخارج .

و قد زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة و التي كانت نتيجة لجهود البحث و التطور (R&D) (Research and development) التي قامت بها هذه الشركات[3].

4–ازدياد درجة تنوع الأنشطة:

إن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة متعددة حيث يطلق على هذه السياسة بسياسة التوزيع في الأنشطة المختلفة و المتنوعة، و يرجع هذا النوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، و يطلق على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم[4].

وهكذا نجد أن الشركات متعددة الجنسيات لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى و لذلك فهي أقرب إلى الشركات القابضة، ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطور و قضايا التمويل و التسويق.[5]

و أهم ما يلاحظ في هذا الصدد أن الشركات متعددة الجنسيات وقد فككت الإنتاج الصناعي و فرضت التخصص في إنتاج السلع ثم إنشاء وحدات التجمع وتنتج تلك المواد و المكونات إما شركات تابعة للشركة متعددة الجنسيات و إما شركات أصغر حجما بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج بعض المكونات في مقابل ضمان لتصريف المنتجات.

ومن الناحية الواقعية يعني هذا أن الشركة متعددة الجنسيات يمكنها بواسطة التعاقد من الباطن أن تسيطر على كبير من الشركات دون أن تفرط دولار واحد من أصولها و أموالها لشراء الأسهم.[6]

5–إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات عابرة القوميات:

---

[1] – أحمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] – عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[3] – فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[5] – ولد محمد عيسى محمد محمود، الشركات متعددة الجنسيات و اقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مكملة انيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع، التحليل الاقتصادي تحت إشراف رجراح، محمد، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص 57.

[6]- محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق،، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصر,1999, ص60.

وهي من السمات الهامة لهذه الشركات كونها تأخذ سمة الاستمرارية، التي تنمي روح المنافسة وتعزيز و تأمين السيولة المالية من أجل البحث العلمي و تطويره، و بالتالي من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية و التسويقية أمام الشركات الأخرى.[1]

وتحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل و التنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، واستفادة كل منها من المزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية و المعرفة الفنية و أساليب التسويق و المهارات الإدارية.[2]

إن التحالف الإستراتيجي بين الشركات المتشابهة يتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر ،و في بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث و التطوير بما يحتاجه غلى تحويل ضخم، ومن الأمثلة على هذا التعاون :التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب و المعلومات و الاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية تنتج الحاسبات الآلية، وهي : بول (**bull**) الفرنسية و **TCL** البريطانية و سيمنز الألمانية .

وقد يتحول التحالف الإستراتيجي أيضا إلى شركات تابعة مشتركة للشركات متعددة الجنسيات، وكل هذا يمثل صيغ التعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتجي الذي يتم الاتفاق عليه.[3]

6-المزايا الإحتكارية للشركات عابرة القارات:

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية: كاحتكار التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية، و أساليب مراقبة الجودة و التسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالميا، و تعظيم إيراداتها و أرباحها خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تمويلية و قدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية و بأفضل الشروط نظرا لسلامة و قوة مركزها المالي.

و مزايا إدارية تتمثل في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على مستوى من الكفاءة و يسمح بتدفق المعلومات و سرعة الاتصالات، و يؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم و في الوقت المناسب، كما أن توفر هذه المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات شخصية و قادرة في مجالات التدريب و الاستشارات و البحوث الإدارية، كما يزيد قدرتها على التخطيط الإستراتيجي العالمي لمشاريعها و التركيز على نوعية النشاط الاستثماري الضخم في السوق العالمية، وهذا الوضع برمته يتيح لهذه الشركات زيادة قدراتها التنافسية و الربحية.[4]

تحصل الشركات على المزايا التقنية من خلال التطور التكنولوجي المستمر للإجابة لمتطلبات السوق و الحد من دخول المنافسين الجدد، وتقرير وضعها الاحتكاري ،و لذلك تحرص هذه الشركات على التحديد و الابتكار تحسن الإنتاجية و تطويرها و زيادتها على تحقيق مستوى عال الجودة.

أما بالنسبة للمزايا التسويقية فهي تأتي من خلال الشبكات التوزيعية و التسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة و في الوقت المناسب .

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998 ،ص 15

[2]–كلثوم كبابي, التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي– دراسة حالة الجزائر, المغرب و تونس, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي, تحت اشراف عبد الوهاب شمام, جامعة الحاج لخضر باتنة, الجزائر,2007–2008, ص 32

[3]عثمان أبو حرب, مرجع سبق ذكره. ص 182

[4] محسن حسن علوان, أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف, مجلة الفتح، العدد36، تشرين الأول، 2008، ص.231

إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق و التركيز على أساليب الترويج و الدعاية و الإعلان لمنتجاتها والضمان طلب متزايد و مستمر عليها.[1]

7-تعبئة الكفاءات و المدخرات العالمية في الشركات متعددة الجنسيات:

تنظر هذه الشركات إلى العالم كسوق واحدة، وبالتالي فهي تسعى لتعبئة أكبر قدر من المدخرات المالية من هذه السوق، إذ هي تسعى لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة و المشاركة دورات تدريبية.

كما أنها تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بعدة وسائل أهمها:

أ-طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة، وكذلك الأسواق الناهضة و غيرها

ب-تعتمد الشركات متعددة الجنسيات عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلا، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات و بمعدلات عالية.

ت-تستقطب الشركات عابرة القوميات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و توجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل 4/ 3 السوق العالمية.

ث-إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن للتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من المصرف المحلي وغيرها.[2]

8-التخطيط الاستراتيجي و الإدارة الإستراتيجية:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية، والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل[3].

ويكثر استخدام التخطيط الإستراتيجي في الشركات متعددة الجنسيات في المراكز الرئيسية، و يترتب على ذلك أن قواعد التخصص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وخدمة إستراتيجياتها العامة.

و يمكن تحديد العلاقة داخل الشركات متعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي:

**القرارات الإستراتيجية:*

هي القرارات التي تحدد اتجاهات الشركة و أهدافها، و البدائل المحتملة عند التغيير في البيئة العالمية يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم.

**القرارات الإدارية:*

وهي القرارات التي تنظم نشاط مختلف الموظفين و الموازنة، يتم اتخاذ هذه القرارات بالتشاور بين الشركة الأم و فروعها [4].

---

[1]-المرجع السابق, ص234.

[2] عبد المطلب عبد الحميد, النظام الاقتصادي الجديد و افاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر , مجموعة النيل العربية, القاهرة, مصر,2002, ص 52.

[3] عبد العزيز النجار, مرجع سبق ذكره, ص89.

[4]عباس الفياض, قضايا معاصرة في الشركات متعددة الجنسيات, سلسلة مؤلفات غير منشورة, لندن, 2008, ص 9.

المبحث الثاني: نظريات أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات:

لقد تطورت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بسرعة مذهلة في العقود الأخيرة من بضع شركات في التسعينات إلى ما يفوق40000 شركة متعددة الجنسيات، وبفروع بلغت 170ألف فرع تهيمن بشدة على الاقتصاد العالمي.[1] وتنقسم النظريات المفسرة لظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات إلى نظريات تقليدية و نظريات حديثة.

[1]-عثمان أبو حرب, مرجع سبق ذكره، ص180.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات:

الفرع الأول: النظرية التقليدية:

عمدت النظرية التقليدية إلى تفسير حركة رأس المال للاستثمار المباشر قاسا على حركة التجارة الدولية والمال، أو رأس المال المالي بصورة عامة،على أن هذا القياس قد قابلته صعوبات كامنة في طبيعة هذه النظريات ذاتها ،فنظرية التجارة الدولية لا تقوم بتقديم تفسير محدد للاستثمار الأجنبي.

1-افتراضات النظرية.

افترضت في بادئ الأمر عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد إلى آخر، كما أن الشركات تعمل في مستوى تنافسي ينفصل فيه البائع عن المشتري، وكل منهما كان ينظر إليه على أنه وحدة صغيرة، ولا يستطيع التأثير وحده على حركة الأسعار.

ومن ناحية أخرى الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل انتقالا لعوامل الإنتاج ،و يتم التبادل الدولي داخل الشركات عابرة القوميات أكثر مما يتم خارجها نتيجة طبيعة سوق احتكار القلة التي يعمل فيها أغلبها، و أكثرها قوة و أهمية.[1]

2-أساس تحرك رأس المال:

لقد سعى البعض لتطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية التقليدية من أجل فهم تدفق الاستثمار المباشر، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية كرأس المال ، وبالتالي يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية، ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية[2].

3-تفسير النظرية:

هذه النظرية ليست بدون فائدة في تفسير حركة الاستثمار المباشر، إذ أن جزءا أساسيا من العوامل التي تفسر هذه الحركة ترتبط برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل أو معدل استغلال قوة العمل بين الدول و المجتمعات مثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات تكلفة العمل المنخفضة أو معدل الاستغلال الأكبر لقوة العمل كما هو سائد في البلاد الأمن، ويتيح ذلك بتأكيد فرصة الحصول على معدل أعلى للربح حتى إن كان ذلك غير مؤكد في كل الأحوال[3].

4-مبررات تدعيم النظرية الكلاسيكية:

[1] محمد السيد سعيد, الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة الكونية, سلسلة عالم المعرفة, الكويت, 1986, ص 24.

[2] -المرجع السابق, ص24.

[3] -ولد محمد عيسى محمود, مرجع سبق ذكره, ص 63.

يرى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار المباشر الأجنبي من وجهة نظر الكلاسيك أن معظم المنافع المجنية منه تعود على المستثمر الأجنبي أو على الشركات متعددة الجنسيات، إذن فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر الكلاسيك هي مباراة من طرف واحد و الفوز فيها مؤكد لصالح الشركات العابرة للقوميات و ليس للدول المستقبلة للاستثمار، و هناك عدة مبررات لتدعيم وجهة نظر الكلاسيك يمكن إيجازها في :

أ–صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار.

ب–تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الناتج و الأرباح المحققة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

ت–ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا يتلائم و متطلبات التنمية[1] .

ث–قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الأجور لأن ما تقدمه من أجور عالية مقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية، و هذا ما يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية .

ج–قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاجتماعية و الثقافية للدول المضيفة.

ح–وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة من خلال الاعتماد على التقدم التكنولوجي في دولة أجنبية.

خ–خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.

د–قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية في الدولة المضيفة أي خلق تبعية سياسية.

ذ–حصول الشركات متعددة الجنسيات على المواد الأولية الخام بأرخص الأسعار.

ر– زيادة معدل الفائدة على الاستثمار حيث تعد الدولة المضيفة مصدر رئيسيا للمواد الأولية، و عليه فإن هدف هذه الاستثمارات الأجنبية هو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم، كما أن الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمات تكون منخفضة، كما أن الدول المضيفة تمثل أسواقا مربحة يتم الوصول إليها بطرقة سهلة عند انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذه من خلال الحوافز و الامتيازات التي تمنحها المستضيفة للمستثمر الأجنبي، وما يؤكد أن عنصر الاستغلال متوفر بكل أركانه.[2]

ز–العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر: اتجاه غالبية الاستثمارات إلى المواد الأولية و المعادن و الابتعاد عن الصناعات الإنتاجية التي تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الاقتصادي الأفقي و العمودي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في الدول المضيفة، و بهذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر و بهذه الطريقة يؤدي بالدول المتقدمة إلى زيادة معدل العائد من استثماراتها. [3]

---

[1]–حداد محمد, العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر, رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص نقود و مالية, تحت اشراف : طيب ياسين, جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بالخروبة قسم علوم التسيير, الجزائر, 2003–2004, ص186.

[2] -عبد السلام أبوقحف، " اقتصاديات والأعمال و الاستثمار" ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1993، ص237.

[3]–محمد السيد سعيد, مرجع سبق ذكره, ص25.

6-الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- **هذه النظرية تتناقض مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يترك داخل أسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال.**
- **لا تميز هذه النظرية بين الاحتكار المباشر من ناحية و غير المباشر من ناحية أخرى، فالأقرب إلى التصور هو أن يبدأ تدفق الاستثمارات غير المباشرة من بلاد الفائض إلى بلاد العجز استجابة للتباين في معدلات الفائدة، و في تحمل لمخاطر الإنتاج المباشر في بيئة أجنبية.[1]**

الفرع الثاني:النظرية السويدية:

إذا كانت التجارة تقوم بين الدول عندما تختلف التكاليف أو الميزة النسبية بينهما ، فلماذا إذن تختلف التكاليف النسبية بين هذه الدولة؟

وهذا تحديدا ما أجابت عليه النظرية الحديثة لتفسير التجارة و الخارجية أو ما يطلق عليها " نظرية نسب عناصر الإنتاج Factor production والتي قدمها كل من الاقتصاديين السويديين هكشر وتلميذه أولين[2].

1-فروض النظرية:

لقد جاءت نظرية نسب عناصر الإنتاج لتفادي عيوب النظرية الكلاسيكية مستندة في تحليلها إلى اعتبارات أكثر واقعية ومعتمدة في تحليل التجارة الخارجية على فروق عناصر الإنتاج (أسعار عناصر الإنتاج) التي تتحدد وفق الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدول المختلفة و لهذا سميت " بنظرية عناصر الإنتاج .

-تعتبر الفروض التي أقيمت عليها النظرية نتاج مساهمة المفكرين معا (هكشر و اولين) باعتبار أن "أولين" قد تبنى تفسير هكشر لاختلاف النفقات النسبية لأنه يغطي جانب العرض على المستوى الكلي وقام بتنقيحه ثم اضافة تفسيرا يخص جانب الطلب أيضا، وتتمثل الفروض فيمايلي :

أ- وجود دولتين و سلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال:

معنى هذا الغرض واضح ولقد وضع في صورته المبسطة من أجل أن يتمكن الباحثون من توضيح النظرية بأرقام ثنائية البعد و الوصول إلى إنتاج تستطيع التعامل مع حالة أكثر واقعية (أكثر من دولتين و أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج)، وذلك من خلال إجراء بعض التعديلات عليها إذ ألزم الأمر[3].

ب-استخدام نفس التكنولوجيا في الإنتاج في كل من البلدين: وهذا يعني أن كلا الدولتين تستطيع الوصول إلى نفس التقنيات العامة للإنتاج، ومن ثم استخدام هذه التقنيات، فإذا كانت أسعار عوامل الإنتاج (factor prices) واحدة من

---

[1]- ولد محمد عيسى محمود, مرجع سبق ذكره، ص64.

[2]الجمعية العلمية, نادي الدراسات الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, بحث محمل على شبكة الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي:WWW.CLUBNA DA JEERAN.COM, ملحقة الخروبة, ص5.

[3] عمار زودة, محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع الادارة المالية قسم علوم التسيير, تحت اشراف عبد الوهاب شمام, جامعة منتوري قسنطينة, 2007-2008, ص160.

كلتا الدولتين فإن المنتجين في كلا البلدين سوف يستخدمون أسعار عوامل الإنتاج الرخيص نسبيا لكي يستطيعوا خفض نفقات الإنتاج[1].

ت–يخضع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة للحجم لكل من السلعتين و في كل من البلدين:

تفترض النظرية أن زيادة كميات عنصر العمل و رأس المال المستخدمة في عملية إنتاج السلعة سوف يؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلعة بنفس النسبة وعلى سبيل المثال إذا قمنا بزيادة كميات عنصر العمل و رأس المال اللازمة لإنتاج السلعة بنفس النسبة، وعلى سبيل المثال إذا قمنا بزيادة كميات عنصر العمل و رأس المال اللازمة لإنتاج السلعة بنسبة 15% فإن هذا يؤدي إلى زيادة إنتاج السلعة بنسبة 15 %.

ث–التخصص غير التام في كل من الدولتين:

هذا يعني وفي ظل تجارة حرة تستمر كل من الدولتين في إنتاج السلعتين (س، ص) و هذا يتضمن أنه لا يمكن أن تكون إحدى الدولتين دولة صغيرة جدا حيث أن الدول الصغيرة أحيانا تقوم بالتخصص الكامل في إنتاج إحدى السلع[2].

ج–أذواق المستهلكين هي التي تحدد رغباتهم و احتياجاتهم من السلع المختلفة:

ويعني هذا الغرض أن تفصيلات الطلب DEMEND PREFERENCE التي تنعكس على شكل وموقع منحنيات سواء المجتمع تكون متشابهة في كلا البلدين ، وعندما تكون الأسعار النسبية للسلع متساوية في كلا البلدين، فإن كلا الدولتين تستهلك سلعة (س،ص) بنفس النسبة.

ح–وجود المنافسة الكاملة في أسواق السلعتين وفي أسواق عناصر الإنتاج في البلدين:

في ظل المنافسة الكاملة يكون هناك علم تام بظروف السوق (العرض و الطلب) و أسعار السلع و فوائد عوامل الإنتاج في جميع أنحاء الدولة، و في المؤسسات الصناعية، وبالتالي لا تتضمن الربح الزائد EXTRA PROFIT، و إنما تتضمن تكلفة الإنتاج و الربح العادي NORMAL PROFIT

خ–حركة عوامل الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على الانتقال و التحرك دوليا.

د–اختلاف كثافة عوامل الإنتاج في السلع المختلفة.

وإن تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة هو بمثابة شرط أساليب لصحة النظرية أو بعبارة أخرى أنه شرط أساسي لتفسير الأسعار النسبية للسلع على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.[3]

2–جوهرية النظرية:

ترجع نظرية هكشر – أولين السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في مدى الوفرة أو النسبية لعناصر الإنتاج ما بين البلاد المختلفة فهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية، و يؤدي هذا

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار, الاقتاد الدولي–نظريات و سياسات،،دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان ، الأردن،2007، ص161.

[2] الجمعية العلمية, نادي الدراسات الاقتصادية, مرجع سبق ذكره, ص7

[3] – ناجي بن حسن، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت إشراف عبد العزيز شرابي , جامعة متنوري قسنطينة, الجزائر, ص45.

بدوره في ظل فرض تفاوت كميات عناصر الإنتاج إلى اختلاف الأسعار النسبية للسلع بين البلدان المختلفة، ومن ثم قيام التجارة الدولية فيما بينها.

و طبقا لهذا الغرض فالسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة فهناك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض وسلع ذات كثافة في عنصر رأس المال و سلع أخرى ذات كثافة في عنصر العمل ، وعلى ذلك فالبلاد الغنية بعنصر الأرض ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة بهذا العنصر،و البلاد الغنية برأس المال تكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة به، و البلاد الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع المكثفة بعنصر العمل[1].

- في عالم يفترض أن يكون به دولتان(دولة 1،دولة 2) وينتج كل منهما سلعتين (س،ص) و تستخدم كل منهما في الإنتاج عاملين من عوامل الإنتاج ،العمل (ل) ورأس المال (ر) وفي هذا العالم المفترض يمكن القول أن السلعة (ص) وهي سلعة كثيفة برأس المال **INTENSIVE CAPITAL** إذا كانت نسبة

$$\frac{\text{عنصر رأس المال}}{\text{عنصر العمل}} = \frac{\text{ر}}{\text{ل}}$$ المستخدمة في إنتاج السلعة (ص) أكبر من نسبة

$$\frac{\text{عنصر رأس المال}}{\text{عنصر العمل}} = \frac{\text{ر}}{\text{ل}}$$ المستخدمة في انتاج السلعة(س)

- أما "أولين" فبإضافته لشرطين أساسيين وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد آخر، وكذا ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة لاحظ أنه حتى ولو تساوى البلدان تماما من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج فيهما إلا أنه من الممكن أن تقوم التجارة الخارجية بينهما، و أن تكون هذه التجارة مفيدة لكلا البلدين وبالتالي اختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فما بينهما وذلك بين الاختلاف في حالة الطلب من بلد لآخر، و أن حالة الطلب هذه قد تختلف بسبب اختلاف أذواق المستهلكين في كلا البلدين أو بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما أو غير ذلك من الأسباب[2].

3-الانتقادات الموجهة:

- استبعاد أثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنها التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية **O-H** تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.
- ستاتيكية نظرية **O-H** لاعتبارها أن دوال الإنتاج دوال خطية متجانسة.
- عدم الأخذ في الاعتبار إنتاج و تبادل السلع المختلفة و الخدمات في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية و إهمالها لظاهرة تنوع المنتجات، و أثرها على قيام التجارة الخارجية بافتراضها أن الإنتاج وتبادل السلع والخدمات تم في ظل شروط المنافسة الكاملة.

[1] -السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 40

[2] - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ص167.

- لا تفرق بين الدول المتقدمة و المتخلفة إذ تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول و الواقع يشير إلى خلاف ذلك .
- تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها في حين افترضت نظرية (O–H) عدم وجود نفقات نقل بين الدول.[1]

ولعل أشهر انتقاد لنظرية نسب عناصر الإنتاج جاء على يد حامل جائزة نوبل الاقتصادي الأمريكي ليونتيف و الذي عرف في أدبيات التجارة الخارجية "بلغز ليونتيف"، ففي ضوء نظرية نسب عناصر الإنتاج تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة وفيرة رأس المال في الواردات الأمريكية، والكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية، و هو ما يتناقض مع نظرية هكشر–أولين

ونظرا لان هذه النتيجة تعني هدما لنظرية O–H فقد أظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتيف السابقة.

- إن العامل الأمريكي أكثر إنتاجية من العامل الأجنبي
- إن المواطن الأمريكي يستهلك أكثر السلع كثيفة رأس المال
- قد تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل إلى سلعة كثيفة رأس المال والعكس.
- هيكل الحماية والتدابير التي تؤثر على حرية التجارة
- رأس المال البشري والإنفاق عليه من خلال برامج التعليم والتدريب
- أثر البحوث و التطوير.[2]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لنشوء الشركات متعددة الجنسيات

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج:

لأسباب مختلفة فشلت النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية، فبسبب سرعة التقدم التكنولوجي وزيادة عدد الشركات الكبيرة ذات الصفة الدولية المتعددة، أصبحت الحاجة ضرورية للبحث عن نظرية مناسبة لتفسير هذه التغيرات وأثرها على التجارة الدولية كما هي الآن. فنظرية دورة حياة السلعة وجدت بأنها نموذج ذو فائدة في التفسير والتنبؤ ليس فقط لأشكال التبادل التجاري بن الشركات بل أيضا لعملية التوسع الدولي للشركات ذات الصفة الدولية المتعددة وفروعها لذلك فهي قد تكون ذات فائدة في عملية تفسير بعض أشكال الاستثمار الأجنبي[3]

كما نعلم أن لكل سلعة في السوق دورة حياة خاصة، و من هذا المنطلق تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع في السوق التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياة من لحظة وصولها إلى السوق التجاري، وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، الانحدار ثم الزوال).

تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط عندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج و تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو بأخرى.[4] و لفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي على النحو التالي:

---

[1] –السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره ص 50.

[2] –عمار زوده, مرجع سبق ذكره, ص162.

[3] هاني حامد الضمور ، التسويق الدولي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط4، 2007، ص 47.

[4] –علي عباس، مرجع سبق ذكره, ص 151.

أ–مرحلة الإنتاج (الظهور) و البيع في السوق المحلي: INTRODUCTION STAGE

حسب RAYMOND VERNON بداية عندما تكون تلك السلع منتجات جديدة يكون هناك مقدار كبير من الخبرة في خصائص المنتج النهائي وعمليات الإنتاج، فعلى سبل المثال عندما صنع جهاز الفيديو للأغراض المنزلية كانت عدة خيارات واسعة النطاق من الأشكال المختلفة للاختيار منها، وكان القرص الليزري بيتا ماكس و الشريط VHS وكانت مجموعات مختلفة ضمن نفس الصناعة .

في هذه المرحلة المبكرة من الإنتاج يحتاج المصنعون لسوق مرتفع الدخل تكون فه ردود فعل وآراء المستهلكين عظيمة مما يتطلب التصميم الأساسي المتطور[1] إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تجتمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون هناك بعض المشكلات المتعلقة بالسوق و ارتفاع تكلفة الإنتاج، وهنا يكون قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يزداد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يتفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، و هنا يتطلب مداخلات علمية و هندسية ولهذا تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة و المتخصصة و البحث عن قوى عاملة مدربة.[2]

ب–مرحلة النمو والتصدير: GROWTH & EXPORT STAGE

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة و يقبل الناس على شرائها في السوق المحلي و تبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة الى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ما أمكنها في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل تحسين السلعة. و تعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلع بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة عمليات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي و الدولي، و هي مركزة في حملتها هذه على جودة السلعة و فوائدها.[3]

ج–مرحلة نضوج السلعة: MATURITY STAGE

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق طريقه في السوق المحلي و الأجنبي بالإنتاج، و أصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه ، و في هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج و استمرار مستوى جودته، و التأكد من ثقة المستهلك بالمنتج التي لازالت بدون تغير سلبي في السوق المحلي أو الأجنبي، وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي و الخارجي و المحافظة على أرباحها و مبيعاتها حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج و التوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية، فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تنفا جئ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حمائية مثل الرسوم و الجمارك و الضرائب. [4]

---

[1]– خالد محمد السواعي، التجارة الدولية, النظرية و تطبيقاتها، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن 2009 ص ص220، 221.

[2] –علي عباس، المرجع السابق، ص 152

[3] –المرجع السابق، ص 152

[4]– Raymond Vernon . international investment and international Trade in the Product cycle , journal of economy , new york,1968,p 196

ومن هنا تقوم الشركة بتأسيس وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة، معروفة و شائعة و مألوفة و شائعة مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا، و عندئذ تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور و انخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط،إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة و يصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص

من الفائض في المخزون (stock)،كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة [1].

د–مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدف استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهما للغاية، و بدأ المستهلكون يغيرون من ولائهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دور حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، و تقوم إجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة، و أحجامها[2]، و ألوانها و عبواتها و أسعارها ...الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه "الإستراتيجية الهجومية". والشكل التالي يبين دورة حياة المنتج في الدول مرتفعة و منخفضة الدخل.

شكل رقم (2) : دورة حياة المنتج في الدول مرتفعة الدخل ومنخفضة الدخل

دورة حياة المنتج في الدول مرتفعة الدخل

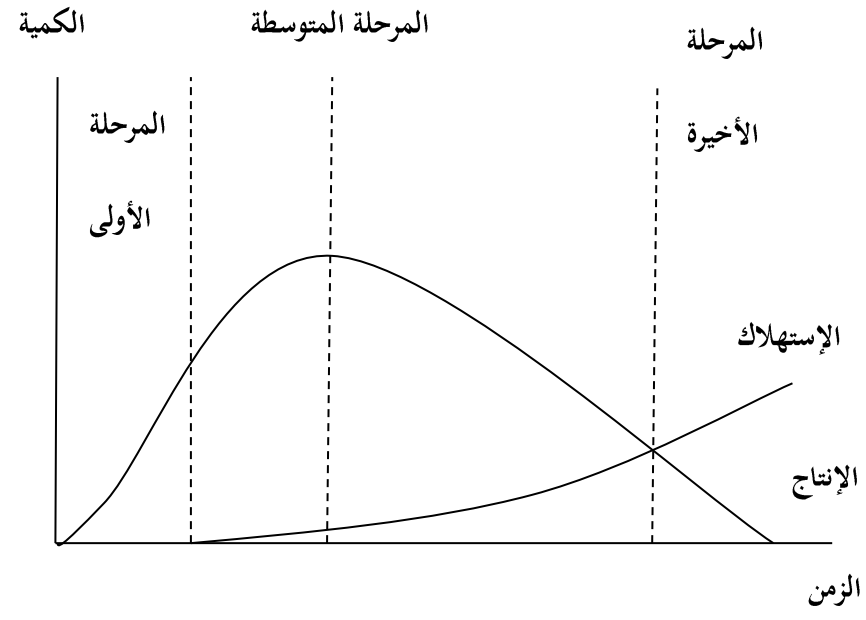

خبرات عديدة في تصنيع السلع لدورة حياة المنتج: الاختراع، الاستقرار، و المواصفات

دورة حياة المنتج في الدول منخفضة الدخل

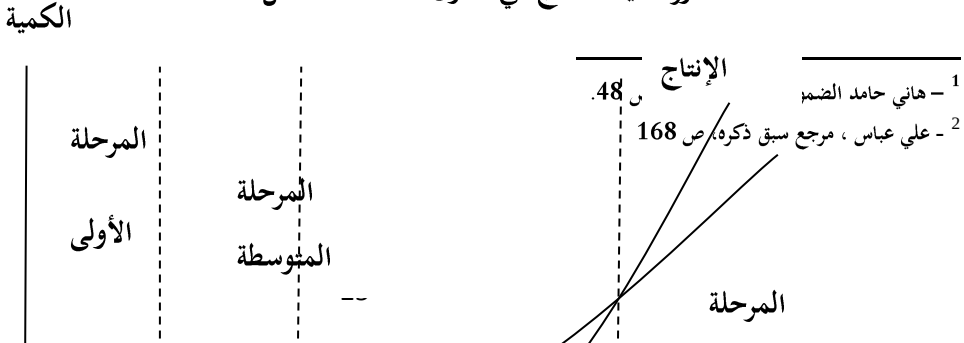

[1] – هاني حامد الضمو ص 48.

[2] - علي عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 168

تبدأ الدول الإنتاج خلال المرحلة المتوسطة عندما يبدأ تصميم المنتج و طرق الإنتاج بالإستقرار

المصدر : خالد محمد السواعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 222

شكل رقم (3): الأبعاد الأساسية للمنتج

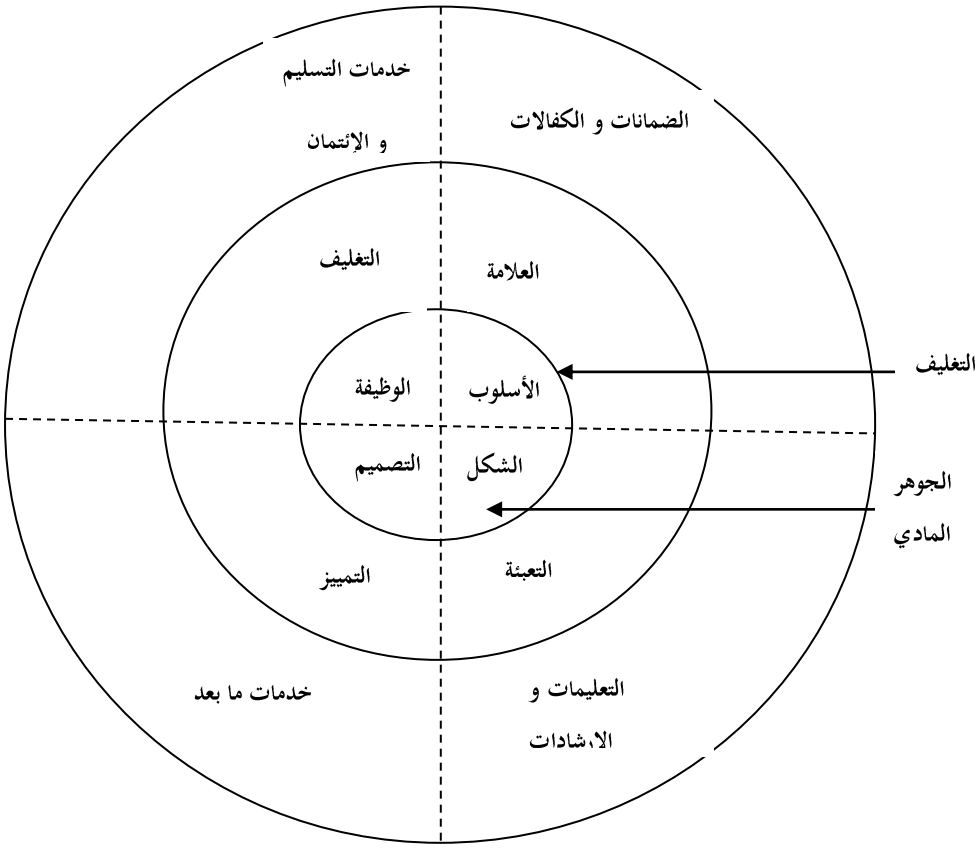

المصدر : هاني حامد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص **187**

شكل رقم (4):: مراحل دورة حياة المنتج الأمريكي

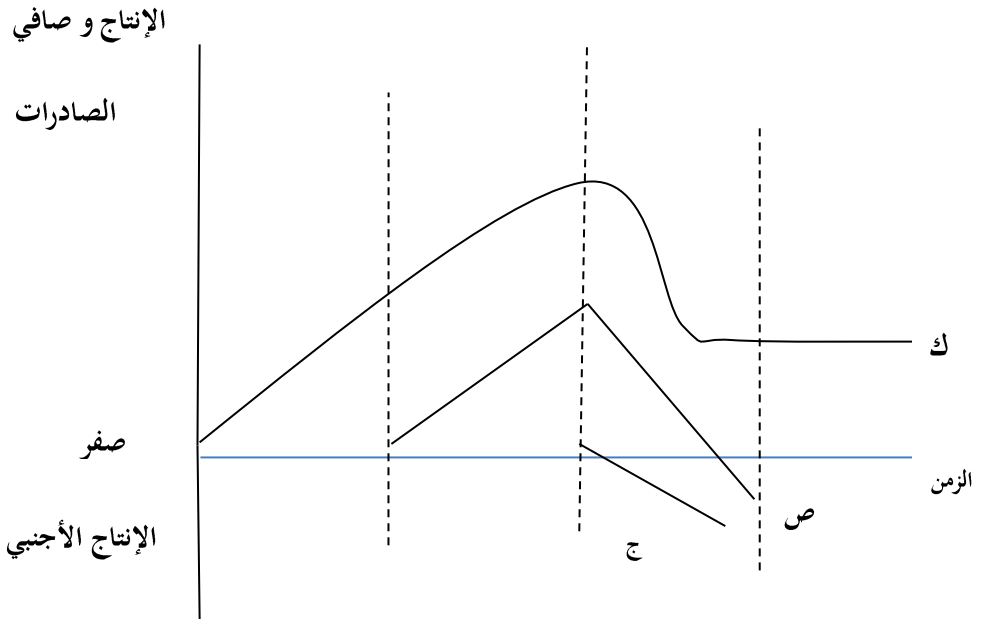

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص164

التعليق:

يبين الشكل –4– مراحل تطور المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني:

1–يبدأ تطور الإنتاج و تسويقه في السوق الأمريكية(تزايد ك)

2–يعد نجاح المنتج في السوق الأمريكي جاذبا للطلب الأجنبي عليه، مما يؤدي إلى بداية تزايد الصادرات الأمريكية (تزايد ص)

3–عندما تتمكن المنشآت الأجنبية من اكتساب المعرفة التكنولوجية اللازمة للإنتاج تبدأ بإنتاج السلعة (تزايد ج)، ومن ثم تسويقها في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى بداية تناقص الصادرات الأمريكية للمنتج (تناقص ص) .

4–سبب تحقيق التحسين للأجانب وفورات الحجم مع توسع إنتاجهم للأسواق المحلية و الخارجية يصبح لديهم ميزة نسبية في المنتج مما يحول أمريكا من صافي مستورد للمنتج (تصبح ص سالبة) .

بالطبع فإن الفترة الزمنية للدورة تختلف من منتج إلى آخر علاوة على أنه في بعض الأحيان تختلف من منتج إلى آخر علاوة على أنه في بعض الأحيان قد تختفي المرحلة الثانية أو الثالثة، و يعتمد ذلك بشكل كبير على سرعة انتقال التكنولوجيا و مدى فعالية براءات الاختراع، و على سرعة نمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد، وطبيعة وفرات الحجم المتحققة في الدول الأجنبية ومن ناحية أخرى فإنه يمكن أن يؤدي انتشار الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعقيد أو إلغاء مثل هذه الدورة فبالرغم من أن الابتكار يبدأ في أمريكا فقد تقرر الشركات متعددة الجنسيات لأسباب موضوعية بدأ الإنتاج في فرع يقيم في دولة أجنبية و هذا لتمتع أمريكا من جهة بدخل فردي عال جدا و بسوق ضخم الحجم معا يوفر الحوافز اللازمة للمبتكرين و المخترعين ومن جهة أخرى تتمتع أمريكا بالأفراد ذوي المهارات و

القدرات العالية المتفرقة و بتسهيلات كبيرة لأغراض البحث العلمي مما يجعلها تتمتع بميزة نسبية في مجال الاختراع و الابتكار.[1]

*ومع مرور الزمن يقوم الأفراد باستخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج و مع تطور قدراتهم الإنتاجية فإن عنصر الميزة النسبية الأساسية يبدأ في التغلب على الميزة الأمريكية المحصورة في الابتكار و الاختراع قصير الأجل.

وهذا يعني أن هذه النظرية الديناميكية تنطبق فقط على الأجل القصير بمعنى أن الميزة النسبية التي تحصل عليها الشركات متعددة الجنسيات في الابتكار و التطور الجديد مؤقتة و متناقصة مع الزمن بسبب المنافسة الأجنبية ولهذا فعلى هذه الشركات الاستمرار بتطوير منتجات جديدة لإبدال ما تخسره من المنتجات المتقادمة.

و تنسجم هذه النظرية مع التجارب الواقعية للعديد من المنتجات التي ظهرت في العقود الأخيرة مثل أجهزة الراديو و التلفزيون و المطاط الصناعي و الآلات الحاسبة والقطع الإلكترونية الدقيقة و أجهزة الحاسوب.[2]

و تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى تأييد افتراضات نظرية دورة الإنتاج، فقد تبين أن الصادرات الأمريكية من السلع المصنعة تستخدم بكثافة نسبيا عنصر العمل فائق المهارة كالعلماء و المهندسين و الفنيين المتخصصين ،كما و أشارت الدراسات إلى مركز الثقل من الصادرات الأمريكية يقع في الصناعات التي تتميز بإتقان هائل على البحوث والتطوير .

- وهذه النظرية لا تتناقض مع نظرية الميزة النسبية لريكاردو، فأمريكا لديها وفرة في الأفراد ذوي المهارات العلمية و الفنية العالية مما يعطيها ميزة نسبية في الابتكار و الاختراع إلا أن هذه الميزة مؤقتة، وما تلبث مع الزمن بعد أن تصبح التكنولوجيا معروفة وعامة و معيارية.[3]

❖ خلاصة:

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفيسور «Raymond Vernon» من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university) قسم إدارة الأعمال، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد "فيرنون" أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير تزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، و طبقا ل Vernon فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج الكبير و فتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة، كذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها إلى التغيير في اتجاهات و أذواق المستهلكين و خصوصا السلع الاستهلاكية المعمرة، فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل الموارد الصناعية الجاهزة الصنع الجاهزة الصنع و نصف المصنعة و بعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق ص تصل لمرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج و فتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم و الاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة .[4]

[1] –جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن 2010،ص 44

[2] –المرجع السابق ص 45

[3] - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص165.

[4] - عبد السلام أبوقحف، " التسويق الدولي"، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر ، 2002، ص87.

أهم الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

بالرغم من نجاح هذه النظرية و إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من هذه السلع أو الممتلكات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها ، ومن الأمثلة على ذلك السلع التي يطلق عليها بسلع التفاخر "goods- prestigious" مثل : سيارات الرولز رويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى (غير الدول صاحبة الاختراع) تقليدها أو إنتاجها بسهولة .

و هناك انتقاد آخر وهو أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات صاحبة الجنسيات المتعددة بالاستثمارات بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة.

- **كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا لسلوك الاحتكار في الشركة و اتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة و التمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة و كسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفترضها هذه الدول على الاستيراد [1]**
- **ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.**
- **ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسولوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع و بالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .**
- **تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل:العوامل ذات العلاقة بأهداف و فلسفة الشركة و خصائص متخذي القرارات و أخرى.**
- **لم تبين هذه النظرية كيف يمكن تحسين المستوى التصدير للشركات و العوامل المحددة لنجاحها.[2]**
-

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق: Market imperfection

من المعلوم و المتفق عليه أن المنافسة تعتبر أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق فهذا يؤدي بها إلى الزوال و على هذا الأساس تقوم هذه النظرية.

1-فروض النظرية:

***غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة: بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، أو حتى فيما يخص متطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات مثل: الموارد المالية، التكنولوجيا والمهارات الإدارية.....، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات الوطنية في الدول المضيفة.**

[1] -السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره, ص ص 206،207.

[2] -علي عباس،مرجع سبق ذكره، ص 169.

–أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافساتها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... سيكون أحد المحفزات و الدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية[1] .

*النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبية: فضلا أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

و في هذا الشأن يرى "هود و يونج" " Hood and Young" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة أي في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، و بالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع و الخدمات المقدمة و كذلك مدخلات و مكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق.[2]

و يتفق مع "هود و يونج" "Hood and Young" كل من "باري و كيفر" " Parry and Caver" في هذا الخصوص فالاستثمارات المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص و الموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع نظيراتها الوطنية في الدول المضيفة و هذا يعني أن الدافع وراء قرار الاستثمار وهو الميزة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات و التي تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.[3]

و يحدث رحيل الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم و اتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية:

- زيادة المبيعات و الأرباح: إذا كانت الشركة ناجحة محليا فإن التوسع نحو الأسواق الأجنبية يزيد من ربحها.
- الحصول على حصة في السوق الدولي: فمن خلال الاستثمار الخارجي تتعلم الشركة المزيد من الخبرة من منافسيها و الوسائل التي يستخدمونها للحصول على حصة في الأسواق الدولية.
- استقرار تقلبات السوق: من خلال العمل في الأسواق الدولية لا تعود الشركة أسيرة التغيرات الاقتصادية، و تغير أذواق و متطلبات المستهلك و التقلبات الموسمية في الاقتصاد المحلي.
- الاستفادة من الإنتاج الزائد: يمكن أن يزيد توسع الشركة في الأعمال الدولية إلى زيادة الإنتاج والتصدير، و أن يستمر هذا التقدم نحو الاستفادة من اقتصاديات الحجم و تخفيض التكاليف إلى فتح فروع للشركة في بعض الأسواق الدولية و تعزيز مكانتها التناقصية.
- تخفيف الاعتماد على الأسواق المحلية: من خلال التوسع في الأسواق الخارجية تزيد الشركة من قاعدة تسويقها وتقلل اعتمادها على الزبائن في السوق المحلي.

[1] عبد السلام أبوقحف، " التسويق الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2]- Josette Peyrard ,Gestion financière internationale.5eéd ,Vuibert.Parise, 1992.P 190.

[3] – عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001 ، ص 393.

- تقوية القدرة التنافسية للشركة: يعزز العمل الدولي للشركة زيادة التصدير، و التصدير يعزز الميزة التنافسية للشركة و الدولة، فالشركة تستفيد من التعرف على التقنيات و الأساليب و الاستثمارات الجديدة، في حين يستفيد البلد من تحسين ميزانه التجاري و ميزان المدفوعات.
- تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة: قد تقوم الدول المضيفة بإتباع سياسة حمائية فتضطر إلى فرض قيود جمركية و فنية على استيراد السلع مما يضطر هذه الشركات إلى البحث عن حلول مثلا: تراخيص الإنتاج و إتباع الأسلوب المتاح لغزو مثل هذه الأسواق، فتقوم في غالب الأحيان هذه الشركات بإنشاء المصانع التي تنتج نفس السلعة في ذلك البلد بدلا من تصديرها إليه، و يؤدي هذا الإجراء إلى احتفاظ الشركة بمكانتها القوية في سوق ذلك البلد.
- منح الدول المضيفة لامتيازات و تسهيلات جمركية: في بعض الأحيان ومن أجل تشجيع الاستثمار في هذه الدول، تقوم الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب الأموال الأجنبية[1].
- المحافظة على انتظام تدفق المواد الخام و استمرارها: إذا شعرت الشركة أن مصدرها المفضل أو الوحيد التي تتزود منه باحتياجاتها من المواد الخام أصبح مهددا بالتوقف أو عدم الانتظام فإن الشركة تضطر إلى الاستثمار في بلد المصدر أو أي بلد آخر لتأمين حصولها على المواد الخام أو المواد نصف المصنعة بصفة منتظمة ومستمرة.
- تقليل تكاليف الإنتاج: عندما ينمو الطلب على السلعة في السوق المحلية تلجأ الشركة إلى التصدير للخارج و عندما تصل إلى مرحلة تكون فيها قادرة إداريا و فنيا و تكنولوجيا على حماية مصالحها، فإنها تستخدم خبرتها و قدراتها في العمل على تخفيض تكاليف السلعة، كأن تلجأ إلى الشركة مثلا إلى تأسيس فروع لمصانعها قرب الأسواق في الدول المجاورة بدلا من تحمل تكاليف النقل الباهظة لتصدير منتجاتها من السوق المحلية، أضف إلى ذلك مثل أن هذا الإجراء يعزز مقدرتها التنافسية في السوق الدولي الذي فتحت فيه فروع لصناعاتها أو أن تستفيد مثلا من رخص اليد العاملة في تخفيض التكاليف، أو الاستفادة من الإعفاءات الضريبية و الاستفادة من المزايا الاستثمارية في سوق البلد المضيف.[2]

2-خصائص الاحتكار للشركات متعددة الجنسيات:

توجد عدة خصائص نوجزها فيما يلي:

أ- الخصائص التكنولوجية: و تتمثل في قدرة الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع و المنتجات و تنويعها و إجراء بعض التحسينات أو التفسيرات في المنتجات القديمة على حسب تطور رغبات المستهلكين مثل: التغليف، الشكل و اللون.....، بالإضافة إلى كون هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة في البحوث و التطوير في كافة المجالات و الأنشطة الإنتاجية و التسويقية و إدارة الموارد البشرية، و كذلك توافر المعرفة و الخبرات الإدارية و كافة أساليب الإدارة الحديثة[3].

[1] -المرجع السابق ، ص394.

[2] -الجمعية العلمية، مرجع سبق ذكره, ص6.

[3],- Jean louis Mucchelli , OP CIT, P45

ب- الخصائص التنظيمية و الإدارية: و تتمثل ليس فقط في توافر الخبرات و المهارات التنظيمية ز الإدارية في كافة المجالات، و يمكن أن تتمثل أيضا في إمكانية هذه الشركات في نقل المعرفة و الخبرات في هذه المجلات إلى الدول المضيفة بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة.

ت- الخصائص التمويلية: و تشمل على الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية و الآلات، وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية و التسويقية اللازمة، و القدرة على تحمل ومواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات [1] .

ث- الخصائص التكاملية: و تكمن في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات.

- إن الشركات متعددة الجنسيات و بحكم الخبرة و التكنولوجيا و المعدات التي لديها تستطيع الحصول على الموارد الأولية خاصة في مجال الصناعات الإستخراجية كالنفط مثلا.

ولكن هذه الخاصية تتحول لصالح الدول النامية المضيفة، غير أنه وبمجرد دخول هذه الشركات في هذه الدول فإن هذه الخاصية تتحول لصالح الشركات العاملة إما عن طريق تحكمها في إنتاج هذه المواد أو إنشاء مصانع جديدة لتصنيعها أو تسويقها.[2]

الفرع الثالث: نظرية الحماية: protection theory

نتيجة للانتقادات التي وجهت لافتراضات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية و التي أقرت أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة و القوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بها .[3]

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية، و يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات للضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما على أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج.....أو أي شيء أخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة و الإجراءات الحكومية بالدول النامية و إجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها[4] .

1-أساس قيام نظرية الحماية:

بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث و التطوير و الابتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، و لكن تحقق الشركات هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي، و الفروع في الأسواق أو الدول المضيفة ، لأن ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

وفي هذا الشأن يرى "هود وينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة أو الاختراعات) التي تحقق الميزة التنافسية المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة و هذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فاعلية و المتمثلة في ضوابط الحماية، براءات الاختراع بكل

[1] -السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 202

[2] -ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص174

[3] -سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي- دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة النيل شهادة الماجستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، تحت إشراف كمال بوعظم، جامعة فرحات عباس،سطيف،2010،ص34

[4] -السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 204

أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها و التي يقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة عنها[1].

2-الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

- إن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تنظمها مواثيق متفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة أما الآخر فيمثل منظمات دولية مستقلة، ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته.
- إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات و ضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم ، ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات و الضوابط و السياسات الحكومية الفعالة الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية.

الفرع الرابع: نظرية الموقع: location theory

بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوائد على الصعيد المحلي على مستوى الدولة الأم، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية...الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات و العوامل الموقعية أو البيئة المؤثرة على قرارات استثمار هذه الشركات في الدول المضيفة.

- ❖ يرى "باري " أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية و البحوث و التطوير و نظم الإدارة و غيرها[2].
- ❖ ويضيف "دينج" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة....بالإضافة إلى العوامل التسويقية و العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية.[3]

1-العوامل الأساسية لنظرية الموقع والمؤثرة على قرارات استثمار الشركات متعددة الجنسيات:

أ-العوامل التسويقية والسوق : مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى....

ب-العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام و المواد الأولية، مدى توافر اليد العاملة، مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل، المواد الخام و السلع الوسطية، و التسهيلات الإنتاجية الأخرى...

ج-الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.[1]

---

[1]- عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره, ص 402.

[2]- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 30

[3]-عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

د–العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي(investment climate): مثل: الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية ، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة للمشروع الاستثماري، إجراءات تحويل العملات الأجنبية و التعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف مع بيئة الدول المضيفة بصفة عامة

هـ–الحوافز والامتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.[2]

الفرع الخامس:نظرية الموقع المعدلة:

هذه النظرية امتداد و تطور لنظرية الموقع حيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، و يرجع تطوير هذه النظرية إلى "روبوك و سيموندس" حيث افترضا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية و الأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، و أخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض متغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة.[3]

و تتمثل عوامل اختيار F.M.N لتوطين نشاطاتها الدولية في: [4]

–عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة.

–عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيراتها في الدول المضفية.

–عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي سواء من جانب التكاليف أو الأرباح.

–عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات .

–عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية و ذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

و يمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات "روبوك، وسيموندس" REBOKC AND SIMONDS في الجدول التالي:

جدول رقم(7): واقع إسهامات "روبوك، وسيموندس" REBOKC AND SIMONDS

	العوامل	أمثلة
العوامل الشرطية	1– خصائص المنتج /السلعة(Specific-Product)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جودة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.
	2–الخصائص المميزة للدولة المضيفة (Specific- country)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري.
	3–علاقات الدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظام النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية على حركة انتقال رؤوس الأموال و المعلومات و البضائع و الأفراد، التجارة الخارجية.

[1]–سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 29

[2]–السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص

[3] –عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي, مرجع سبق ذكره ، ص 404

[4]–عبد السلام ابو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 49

العوامل الدافعة	1–الخصائص المميزة للشركة (Specific- firm)	مدى توفر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية، حجم الشركة.
	2–المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار
العوامل الحاكمة	1– الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة و التعيين، و سياسات الاستثمار و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
	2– الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، المنافسة ارتفاع تكاليف الإنتاج.
	3– العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم، و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1998 ،ص50.

2–الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة، وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع ش م ج للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة.

إن كثرة هذه العوامل في النظرية قد تصعب للشركات عبارة القوميات اتخاذ قراراتها فما يخص القيام بالاستثمار و ممارسة نشاطاتها الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة.[1]

3–الاستخلاصات

يمكن استخلاص مايلي:

1–إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابق عرضها.

2–إن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعرف أو تدفع الشركات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية في الدول المضيفة.[2] و الشكل البياني التالي يوضح محددات الاستثمار الأجنبي.

و بالإضافة إلى هذه النظريات هناك نظريات أخرى شائعة لتفسير أسباب لجوء M.N.C للاستثمار في الخارج وأهمها : نظرية المصنع، نظرية الاندماج، نظرية التبعية وللمزيد من المعلومات انظر :

– عبد السلام أبو قحف ،نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات المباشرة ،ص71.

–السيد عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي، ص ص 209–210.

–ناجي بن حسين، ص178.

– زينب حسين عوض الله، ص409.

[1] – عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001،ص 71.

[2] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 209

المبحث الثالث:مزايا وعيوب الشركات متعددة الجنسيات:

المطلب الأول: مزايا الشركات عابرة القوميات:

استنادا إلى ما سبق فإن هذه الشركات يمكن أن تحقق العديد من المزايا و الإيجابيات و التي يمكن أن تتضمن ما يأتي:

1-إسهامها في تحقيق التطور في الدول التي تمارس نشاطاتها فيها من خلال إقامة مشروعات إنتاجية فيها، و ممارسة عمليات تولد ناتجا ودخلا، خاصة وأنها تتجه إلى المجالات التي يمكن تحقيق قيمة مضافة مرتفعة.

2-إسهامها في زيادة الإنتاجية في الاقتصاد و تحسين الأداء الاقتصاد من خلال الوسائل و الأساليب الأحدث التي تستخدمها عادة عند ممارستها لنشاطاتها، و بالذات الإنتاجية منها بالشكل الذي يخفض معه كلف الإنتاج و يسهم في تحسين نوعية الإنتاج.[1]

3-تتيح صيغة المشاركة فرصة واسعة للعناصر الوطنية لاكتساب الخبرات الفنية و الإدارية من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاستثماري، و كلما زادت هذه الخبرات الفنية و الإدارية كلما قل اعتماد الدول المضيفة على المستثمرين الأجانب، ومكنها ذلك من تحقيق تنميتها الاقتصادية .[2]

4-توفير مناصب الشغل في هذه الدول، و هذا ما يساعد على التخفيض من شبح البطالة

5- ان تنقل هذه الشركات و المنافسة بينها على استقطاب اليد العاملة المؤهلة بأجور منخفضة يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات الأجور نظرا لزيادة الطلب على اليد العاملة المتخصصة.[3]

6-يمكنها أن تساهم في زيادة الصادرات من خلال تحقيق فائض الإنتاج الذي يزيد عن الحاجة لاستخدامه محليا،و وبحيث يتاح للتصدير، و بذلك يسهم في توفير عملات أجنبية يتم استخدامها في تلبية الحاجة للاستيراد، و بذلك تقلل من الحاجة الى العمولات الأجنبية توفير من خلالها نشاطا إنتاجا محليا يحل محل الاستيراد [4]، أو أن يكون للشركات الأجنبية نشاط تصديري فان عائدات صاداتها تساعد في سد فجوة العملات الصعبة في الدول النامية التي تعاني من ذلك من خلال رفدها للحساب الجاري بالعملات الصعبة المتأتية من التصدير و بالتالي تساهم في التغلب على العجز التجاري الذي محصلته تؤدي إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات على المستوى الكلي.[5]

7-في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية و تقلص المساعدات للدول النامية، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ش م ج للدولة المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء للاقتراض من العالم الخارجي و التخفيف من

[1] – فليح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص 76

[2] – نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر2007، ص 42

[3] – بلعيد بعلوج، المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث،2002،ص8.

[4] – فليح حسيين خلف، مرجع سابق، ص 77

[5] – محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، مركز البحوث و الدراسات، يونيو 2011، ص 6

فجوة الادخار و الاستثمار، و بالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية و الطاقات الإنتاجية غير المستغلة و بالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل و درجة رفاهية أعلى.[1]

8- تسهل الشركات متعددة الجنسيات عمليات نقل التكنولوجيا من البلد الأم إلى البلدان المضيفة ، المتقدمة أو النامية، من خلال توفير الآلات و المعدات الحديثة الملائمة، تقديم الخبرات في مختلف الميادين المطلوبة، نقل المعرفة عن طريق الدورات والمؤتمرات و الندوات التدريبية و التعليمية الخارجية أو الداخلية، المساهمة في البحث و التطوير في في مجالات اختصاصها ودعم المؤسسات الفنية و المهنية المحلية ذات العلاقة عن طريق تقديم المعدلات الحديثة والتدريب، ولا شك بأن لنقل التكنولوجيا بأشكالها المختلفة و العمل على توطينها من خلال هذه القنوات أثرا ايجابيا على تسيير عجلة التنمية و زيادة الإنتاج و تطويره في البلدان المضيفة، و خاصة في الدول النامية، كما و يمكنها مراقبة التقدم العلمي و التكنولوجي في الدول المتقدمة لخلق العقلية التكنولوجية المتطورة.[2]

المطلب الثاني: عيوب الشركات متعددة الجنسيات:

هناك عدة آثار سلبية تخلفها ش م ج سواء على البلدان النامية أو العلاقات الاقتصادية، ففي هذا الصدد كتب "ريمون فيرنون" Raymond Vrenon[3] .أن هذه الشركات قد أصبحت تجسد كل ما هو فاسد في المجتمع الصناعي الحديث .... وفي ظل هيمنتها على الاقتصاد العالمي نراها لا ترحم في حساباتها الشعوب النامية، ومنها العالم العربي، و سوف تستمر في التأثير على الحكومات في هذه البلدان، علما رؤوس الأموال الخاصة بالشركات الكبرى المتجهة نحو البلدان النامية الضعيفة، حيث تتركز وتنصب على الدول الغنية من العالم ، فبينما توجهت 25% من رساميل الشركات الكبرى بهدف الاستثمارات في السبعينات إلى الدول النامية، انخفضت هذه النسبة إلى دون 15% من هذه الرساميل خلال الثمانينات بحيث أمسى العديد من الدول النامية معزولا عن أسواق رأس المال العالمية بسبب المشاكل و تزايد الديون الخارجية.[4]

ومن العيوب نذكر :

1- إن هذه الشركات تحقق أرباحا مرتفعة نتيجة لموقعها الاحتكاري و الذي يعم من خلاله فرض كلفة عالية على نشاطاتها حيث أنها تدخل في التكاليف هذه الفقرات التكلفة المغالى بها، و في جزء منها مشكوك في صحة وجودها، و ذلك من أجل زيادة أرباحها ، لأن تكاليفها الفعلية تقل كثيرا عن التكاليف التي تظهر في سجلاتها و ميزانياتها، و بذلك فإن الهامش بين إيراداتها وبين التكاليف الفعلية هذه ترتفع و تزداد من خلال أرباحها.

2- إن هذه الشركات تفرض كلف مرتفعة على المنتجات التي توفرها هذه الشركات للدول الأخرى و بالذات النامية سواء بشكل آلات أو مكائن أو معدات أو براءات اختراع أو علامات تجارية أو خدمات، وقبل كل ذلك كلف

[1] – رفيق نزراي، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الزائر، المغرب) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– فرع: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر– 2008/2007، ص 63

[2] – محمد سعيد عميرة، مرجع سبق ذكره, ص 8

[3] – ريمون فرنون: أستاذ بجامعة هارفارد و أحد أبرز المهتمين بظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، له عدة مؤلفات و خاصة كتاب أصدره في 1977 و الذي تم اقتباس قوله: "إن هذه الشركات....الغنية من العالم" هذا الكتاب تحت عنوان " عاصفة فوق الشركات متعددة الجنسيات "

[4] –حسن زعرور، مقال إلكتروني منشور على شبكة الأنترنيت بعنوان " الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات "

مرتفعة للدراسات الاقتصادية و الفنية التي تقوم بها و الخاصة بجدوى إقامة المشروعات و جدوى أدائها نتيجة قصور الجهات المحلية و عجزها عن القيام بكل ذلك و توفيره.[1]

3- بالرغم من إمكانية زيادة الدولة المضيفة خلال نشاط ش م ج و شبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادراتها و صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، و ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلى الأسواق معينة وفقا لما يسمى الشروط التقليدية (Restrictive **Causes**) ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسيات لبعض الاعتبارات مثل: رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها و أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها.[2]

4- الشركات متعددة الجنسيات تؤدي من خلال ممارسة نشاطها للتأثير في توزيع الدخل والإخلال في مساواة توزيعه بما تقوم به من تحديدها لمرتبات تفوق متوسط العام السائد.

5- تقوم الشركات متعددة الجنسيات عن طريق الدعاية و الإعلام بخلق حاجيات جديدة غير مناسبة لمجتمع الدولة المضيفة و ذلك على نمط ماهو سائد في المجتمعات الغربية المتقدمة بما يضر عمليات التنمية .

6- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإدخال أساليب تكنولوجية مصممة أصلا للسوق الرأسمالي، و هذا يحرم البلدان المضيفة من اختيار التكنولوجيا الملائمة لها بسبب افتقارها لتصنيع أدوات الإنتاج.و يجب أن لا ننسى أيضا سياسات الخصخصة و إعادة الهيكلة التي عادت ما تفارق دخول هذه الشركات للدولة المضيفة مما يؤدي إلى تحطيم صناعات قائمة و ضياع فرص عمل بقدر أكبر مما هو متاح.[3]

7- إن ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في منح العاملين فيها مستوى عال من الأجور سيؤدي في النهاية إلى لجوء القطاعات المحلية لتطبيق مثل هذا الإجراء داخليا على الرغم من أن ذلك يتعدى إمكانياتها الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها و إضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

8- تساهم الشركات عبر القارية في خلق مصالح مشتركة بين المدير و كبار الموظفين العاملين بفروعها في الدول المضيفة، و بين استمرار وجود فروع هذه الشركات، وحيث أن هؤلاء المدراء و كبار الموظفيين غالبا ما يتمتعون بنفوذ.

9- الآثار السلبية على ميزان المدفوعات: حيث يشير البعض إلى أنه على الرغم من الآثار الإيجابية الأولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازن المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الاجنبي التي الدولة في حساب العمليات الرأسمالية، إلا أنه سرعان ما تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث نجد أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة و الخدمات،

[1] – فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 78–79.

[2] – حسن عبد المطلب الأسرج، سياسات تقنية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بحث مقدم إلى وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، مصر، ص 7.

[33] –عبد السلام مخلوفي و سفيان عبد العزيز، منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث، جامعة بشار، الجزائر ص 10

كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج هذا بالإضافة إلى دفع العوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج.[1]

10-الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

و يأتي ذلك نتيجة لأن الشركات متعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري وشبه احتكاري، و ذلك إما نتيجة لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق و ان تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية **Price leaderships** وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لسوق احتكار القلة و تتسم بدرجة عالية من التركز السوقي.[2]

11-الآثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية:

يرجع ذلك إلى الشركات متعددة الجنسيات بحكم علاقاتها التجارية الدولية فإنها تتمتع بأوضاع تختلف عن اوضاع الشركات الوطنية، و بالتالي فإن تلك الشركات دولية النشاط تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيعها الشركات الوطنية مثل تجنب الإذعان للسياسات العامة للدولة المضيفة وعلى سبيل المثال فإنه في مواجهة التشريعات الجديدة المتعلقة بالجوانب الإجتماعية و البيئة في الدول المضيفة، و التي من شانها ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع بسهولة حصول تلك الشركات على التمويل اللازم لها في شكل قروض من مصادر دولية متعددة قد يسفر عنه إبطال معقول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلي و الخارجي.[3]

12-الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين في الدول المضيفة ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات و يتوقف استمرار إرضاء تلك الطبقة و رضاها و تحقيقها لمكاسب كبيرة على استمرار ارتباطهم بتلك الشركات داخل بلادهم و تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار و الموردين و الوكلاء و السماسرة و غيرهم و الذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها، و يشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم.[4]

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها–شركاتها– تداعياتها ,مرجع سبق ذكره ، ص 210.

[2] – المرجع السابق، ص 210.

[3] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[4] – عباس الفياض، مرجع سبق ذكره، ص 10.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تعتبر الشركات متعدية الجنسية من القضايا المعاصرة، وظاهرة حديثة كما يشير الكثير من الباحثين، وان امتدت جذورها الى عقود ماضية، وتعيش في عصر تنامت فيه بشكل عاصف الروابط والصلات المتبادلة، بين مختلف البلدان والشعوب.

وتطور مفهومها بمرور الزمن، وان استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي وهي شركات تتعدى القوميات، لأنها تتمتع بميزة كبيره من حرية تحريك ونقل الموارد وعناصر الانتاج من "رأس المال والعمل" فضلا عن المزايا التقنية "اي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة...، وتساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الثاني:

العولمة الإقتصادية

تمهيد:

أصبح موضوع العولمة الاقتصادية من بين أهم المواضيع التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة من طرف الكتاب والباحثين ولعل أهمية مثل هذا الموضوع تكمن بصفة رئيسية في الانعكاسات التي يمكنها أن تحدثها العولمة على مختلف الظواهر والمتغيرات، و سنحاول في هذا الفصل التطرق الى العولمة الاقتصادية كمفهوم معاصر له أبعاده و مضامينه.

وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ماهية العولمة الاقتصادية.

المبحث الثاني : الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية.

المبحث الثالث : آثار العولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية و تطورها التاريخي

قبل التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية لابد لنا أولا الإشارة إلى ظاهرة العولمة بشكلها العام ومضامينها الأساسية، ووجهة نظر بعض الكتاب و الأدباء و الاقتصاديين إليها.

الفرع الأول: تعريف العولمة

أ–لغة: بفتح العين أي الكون وليس العلم، العولمة مزيد ثلاثي: يقال عولمة على وزن قولبة، و اللفظ مشتق من العالم، والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلامة، على ما قيل، وقيل: مشتق من العلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة العربية، فالعولمة كالرباعي في الشكل فهو يشبه الدحرجة (المصدر)، ولكن (دحرجة) رباعي.[1]

ب–اصطلاحا: مازال مصطلح العولمة من المصطلحات الغامضة التي لم تحدد معالمها بدقة، على الرغم من كثرة الكتب و الدراسات التي تناولتها.

– فالعولمة و بناء على ما سبق تعني أننا صرنا عالميين، ومعنى العالمية أن تتحد كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو واحد في الجملة.[2]

– لا شك أن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه و معقدة للغاية، وقد ظهر مصطلح العولمة منذ بداية التسعينات، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدول الغربية على نشر هذا المصطلح إعلاميا، وإن كان مضمونه السياسي والاقتصادي معروفا ومعمولا به منذ عقود وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

– ترتكز العولمة في جوانبها على: *انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى الجميع

*تذويب وإزالة الحدود بين دول العالم

*زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، وكل هذه العمليات تؤثر سلبا أو إيجابا.

– وكترجمة لمصطلح العولمة هي واحد من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة الكلمة الإنجليزية Globalisation ، والكلمتان الأخيرتان هما: "الكوكبة"، وقد فضل استخدامها إسماعيل صبري عبد الله، و "الكونية" التي أسهم في إشاعة استخدامها السيد ياسين.

– والعولمة في اللسان العربي مشتقة من العالم، ويتصل بها فعل "عولم"، وهي من أبنية الموازين الصوتية العربية، كما ذكر نصر الدين الأسد في بحثه لأكاديمية المملكة العربية.[3]

وجرى استخدام "قولبة" و "بلورة" و "حوسبة" حديثا، ونلاحظ في دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود الفاعل يفعل إذ هذا ما نلاحظه على صيغة "Zation" في الإنجليزية على خلاف صيغة "ISM" في " Globalisme" التي تعني العالمية.

---

[1]– عبد القادر تومي، العولمة: فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 08.

[2]– قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، جمعية التراث، غرداية ،الجزائر، 2003، ص268.

[3]– عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص 13.

وقد أوضح إسماعيل صبري عبد الله في بحثه لماذا يفضل استخدام "كوكبة" مشيرا إلى فعل "كوكب" في اللسان العربي، وهو يؤيد في هذا التفضيل محمد محمود إيمان.[1]

– يقول تعالى في كتابه الحكيم: " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين." – الأنبياء"107".

ويقول أيضا: " يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " – الحجرات "11".

– يقول "جيمس روزانوا" أحد علماء السياسة الأمريكية عن العولمة: " إنها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد، و السياسة والثقافة و الإيديولوجيا، و تشمل إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة و المجموعات المقيمة.[2]

– أما الكاتب الأمريكي الشهير "وليم جريدر" وصف العولمة بأنها: "آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية والعالمية، وأنها قادرة على الحصاد وعلى التدمير، وأنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثمة لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهها."[3]

ويرى "جبارة عطية جبارة" العولمة على أنها:

1–حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية، وتسهل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوكبة.

2–مفهوم يعني حركة انفتاح الحدود الاقتصادية والتشريعات التي تسمح للنشاطات الاقتصادية الرأسمالية بتمييع حقل عملها ليشمل المعمورة كلها.

3–هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

4–العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكية التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا.

ويقول رونيه قالبت: " إن العولمة عبارة عن مسلسل تكثيف لتيارات الأفراد والسلع والخدمات والتكنولوجيا وانتشارها بموازاة مع ذلك لتشمل الكرة الأرضية بكاملها."[4]

أما بيار بول برولكس Pierre Paul Proulx فيرى:" أن العولمة هي الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات."[5]

ويقول Henri Guaino: "عندما نتكلم عن العولمة، نتكلم على عدة أهداف من ورائها، نعني: الانفتاح الاقتصادي، مضاعفة التبادل، دخول العديد من الدول الجديدة في التجارة الخارجية، لكن مصطلح العولمة غير محصور في هذه المعاني فقط، بل يعتبر كإيديولوجية، أو مشروع مجتمع، الذي يحاول إزالة كل الاختلافات الوطنية الاجتماعية، وغيرها لإنشاء الطابع الأحادي للتماشي مع انفتاح السوق والمنافسة على المستوى العالمي."[6]

---

[1]– مقال الكتروني منشور على شبكة الأنترنيت على الرابط التالي: http:// www.alg//.com/vb/showthreard.php .

[2]– صالح الرقب، بين عالمية الإسلام والعولمة، بحث مقدم لمؤتر التربية الأول بعنوان " التربية في فلسطين و متغيرات العصر"،2004، ص07.

[3]– وليم جريدر، محلل اقتصادي أمريكي مشهور، له عدة مؤلفات من بينها: كتابه الشهير الذي صدر في 1977 وعنوانه "عالم واحد مستعدون أم لا" الذي شرح فيه العولمة بكافة جوانبها.

[4]– يحي اليحياوي، "العولمة أية العولمة، إفريقيا الشرق"، ص19.

[5]- Pierre Paul proulx, « la mondialisation de l'économie et le role de l'état in c'ordination » in François crépean , mondialisation des changes et fonction de l'établissement emmielle brugtant, sia , 1997, p125. l'

[6]-Henri Guaino, mythes et réalité de la mondialisation in dossier documentaire de CNES la mondialisation, juin 1990, p01.

ج- الفرق بين العولمة والعالمية:

لابد من الإشارة إلى أن العولمة شيء والعالمية شيء آخر، ففي حين أن العالمية تعني الانفتاح على الآخر مع الاحتفاظ بالاختلاف الإيديولوجي، فإن العولمة نفي للآخر، وإحلال الاختراق محل التنويع الفكري الذي يساهم في إغناء الحضارات البشرية.[1]

يقول الجابري:"نشدان العالمية في المجال الثقافي، كما في غيره من المجالات طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في التعارف والحوار، إنها طريق "الأنا" في التعامل مع الآخر بوصفه "أنا ثانية"، طريق الى جعل الإيثار محل الأثرة، أما العولمة فهي طموح، بل إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم".[2]

العالمية توسيع، أما العولمة اختراق و تمييع.

الفرع الثاني: مفهوم العولمة الاقتصادية:

يقوم البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ أساسي ومقدس يتمثل في حرية التجارة الدولية و تحررها من القيود و العوائق، و البعد الاقتصادي للعولمة هو البعد الأكثر وضوحا و اكتمالا و أهمية وهو يؤثر في الأبعاد الأخرى (السياسية، الاجتماعية و الثقافية).

و العولمة الاقتصادية تعني بروز عالم بلا حدود و اقتصادية و اندماج غالبية سكان الاقتصاد الرأسمالي المتضمن:

-السوق المفتوح وحرية التجارة

-انسياب رؤوس الأموال دون قصد

- حرصها على الشركات متعددة الجنسيات (فوق القومية أو عابرة القارات) التي تشكل عصب النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تشكل أدوات دولية تبرز سياستها مثل: منظمة التجارة العالمية (wto) و الصندوق النقد الدولي (IMF)، و البنك الدولي (WB)،و قمة الثمانية الكبار و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحرير رأس المال البشري بشتى الطرق لإحكام السيطرة على كافة دول العالم و شعوبها.[3]

و يعرف الدكتور "عبد المطلب عبد الحميد" العولمة الاقتصادية في كتابه: العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها :" العولمة الاقتصادية مفهوم نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية ليظهر في العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير كحادثة في تلك المجالات مع الأخذ في الاعتبار أن العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في

---

[1]- فاطمة الزهراء جلال عبد الرزاق، "العولمة وأثرها على ثقافة الشباب"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب قسم علوم الاجتماع ،الجزائر، 2007، ص17.

[2]- محمد عابد الجابري، مفكر وفيلسوف مغربي له 30 مؤلفا في قضايا الفكر المعاصر أبرزها: نقد العقل العربي والذي تمت ترجمته الى عدة لغات أوروبية وشرقية، كرمته اليونيسكو و تميز بطريقة خاصة في الحوار.

[3]- ديانا أيمن حاج محمد، أثر العولمة الثقافية على الضفة الغربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، تحت إشراف عبد الستار قاسم-جامعة النجاح الوطنية في نابلس-، فلسطين،2002، ص12.

مجالات التطبيق المختلفة، ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة الاقتصادية وهي: المنافسة والابتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية والتحديث وانتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية.[1]

شكل رقم(5): تحقيق العولمة الاقتصادية

المصدر: من اعداد الطاب بالاعتماد على عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها

-ولابد من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات للكشف عن جوهرها: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات والثورة المعلوماتية بحيث تتاح لدى الجميع، والعملية الثانية تتعلق بإزالة الحدود والقيود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض الاقتصاديات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر مع الأخذ في الاعتبار أن العولمة الاقتصادية تحدث عبر تكنولوجيا الاتصالات والمنافسة والمحاكاة وتماثل المؤسسات من خلال آليات معينة يطلق عليها آليات العولمة الاقتصادية ومن أهمها: التحديث والثورة التكنولوجية والمعلوماتية.[2]

أما Victor Orgnivtsev يعرف العولمة الاقتصادية في مؤلفه "التحرير الاقتصادي كقوة قائدة للعولمة – تجربة بلدان ووسط آسيا–" حيث يقول: " العولمة الاقتصادية ترى عموما على أنها قوة أساسية هائلة تقود الاقتصاد العالمي نحو التوحيد والتكامل، وتحتوي على العناصر الأساسية التالية:

1– عولمة الإنتاج: وتشمل تغييرات حقيقية سريعة في الإنتاج.

2– حرية التجارة في السلع والخدمات.

3– توسيع متجدد لتدفقات رؤوس الأموال العالمية المرتبطة بالتطورات التكنولوجية.[3]

– ويمكن تعريف العولمة الاقتصادية كذلك على أنها: " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج."[1]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]- - السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد1998،228،ص7.

[3]-Victor organitsev, trade analysis Branch, DICT, « Economic liberalization as a driving force of globalization Experiences of countries in north and central Asia, unctad , Moscow , 29 september , 2005, p04.

وبالتالي تعد العولمة الاقتصادية تحريرا لحركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية بما يمكن من الاستفادة الكاملة من التخصص وتقسيم العمل من جهة ومن وفرات الحجم من جهة أخرى.

أما نوري منير: فيشير إلى مصطلح العولمة الاقتصادية " بالاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود."[2]

ولقد عرف الأستاذ: محمد الأطرش العولمة الاقتصادية كما يلي: "تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح الأسواق سوقا واحدة كسوق للقومية."[3]

– أما المركز المصري لحقوق المرأة على أنها: " سيطرة آليات العروض والطلب والرأسمالية على السوق وظهور ما يسمى بالسوق العالمي والتكتلات الاقتصادية الكبرى وإزالة الحواجز بين الدول واحتكار الشركات العملاقة العابرة للقومية، عمليات الإنتاج والتوزيع للمنتجات والسلع في كل مكان، فضلا عن الثورة التي حدثت على صعيد انتقال رؤوس الأموال، وبالتالي فإن الاقتصاديات الوطنية خاصة في مجتمعات العالم الثالث باتت بشكل متزايد عاجزة عن المنافسة. [4]

إذن ما يمكن استخلاصه من هذه التعاريف أن العولمة الاقتصادية في حقيقتها نظام اقتصادي رأسمالي عالمي جديد تحكمه أسس عالمية مشتركة، أما الأسواق التجارية والمالية العالمية، فإنها وحسب ما يقول" Walcolm waters"لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل خارج عن تحكم كل دول العالم بها بما فيها أكبرها وأكثرها غنى.[5]

فالعولمة الاقتصادية سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وتحويل الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتراجع وظائف الدولة خاصة ما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية، وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج (زراعي، صناعي، وغيره) عبر FDI (foreign direct investment)، وتكامل أسواق رأس المال، وانتشار المبيعات ومنشآت الإنتاج، وعمليات التصنيع على مستوى العالم.

– وفي إطار العولمة الاقتصادية يتم خلق إنتاجية جديدة بعيدة عن الجمعية وتقترب إلى الفردية، وهذا ما يعرف بالخصخصة التي يعرفها دنيس روندنيل: عام 1996 على أنها " السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الخدمة الوطنية وإنشاء البنية التحتية والتخفيف من حالة الاحتكار للمشروعات المملوكة من قبل الحكومة."[6]

---

[1]–محمد ابراهيم مقداد، أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية ،سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011، ص1119.

[2]– نوري منير، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد01، ص02.

[3]– محمد الأطرش،" العرب والعولمة: ما العمل؟" مجلة فكر ونقد، عدد7 ، مارس 1998،المغرب، ص97.

[4]– المركز المصري لحقوق المرأة، العولمة، كراسات ثقافية، سلسلة تصدر عن برنامج مدرسة الكادر النسائية، العدد الخامس، محملة على الرابط الالكتروني : wwww.kotobarabia.com .

[5]-بلعيد بعلوج ، الاثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر2002، ص 02.

[6]– موسى سعداوي، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي ،تحت إشراف: عبد الله بدعيدة ، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص66.

والمعنى هنا زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية، بحيث لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية منطلقة من المقولة " ما يفرزه السوق صالح أما تدخل الدولة طالح"، أصبحت هذه المقولة شعارا ومبدأ تهتدي به غالبية الحكومات الغربية في تطبيق سياساتها خاصة على المستوى الخارجي.

إذن وكتعريف عام شامل للعولمة الاقتصادية:

هي " تلك التطورات والتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال، حرية الإنتاج وتنويعه، والتطورات التقنية خاصة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات من خلال وظائف البحوث والتطوير، في سبيل إقامة اقتصاد عالمي موحد أساسه الرأسمالية الإمبريالية وانفتاح الحدود."

الفرع الثالث: التطور التاريخي لظاهرة العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة ذلك لأن جذورها الأولى تمتد عبر التاريخ القديم، و قد تزايدت باتجاه الأفراد والجماعات والدول فيما بعد إلى الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي من أجل زيادة قوتها وقدرتها على تأمين وتلبية احتياجاتها وتوفير متطلبات تطورها مع تحقق الفائض الاقتصادي، ويمكن إيجاز هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: الاكتشافات الجغرافية والتوسع التجاري

بدأ ظهور العولمة الاقتصادية مع نشوء النظام الرأسمالي، وتطورت مع تطوره، وما أفرزت من احتياجات ترافق هذا التطور وتسهم في تحققها بحيث لا يمكن الفصل إطلاقا بين العولمة الاقتصادية التي تحقق حاليا في بدايتها، وفيما عليه الآن عن النظام الرأسمالي وطبيعته، سماته ومضامينه الأساسية وتطوره، وبقيام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي تم التوجه نحو الاكتشافات الجغرافية والتوسع التجاري.[1]

المرحلة الثانية: الرأسمالية الصناعية

استمرت العولمة الاقتصادية من خلال الرأسمالية الصناعية، وما تحقق عن طريقها من ثورة صناعية التي بدأت منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث افترضت هذه الثورة الحاجة إلى المستلزمات والمدخرات اللازمة للإنتاج الصناعي واستمرار التوسع فيه، وكذلك الحاجة إلى الأسواق لتعريف المنتجات الصناعية التي توسع إنتاجها من خلال الثورة الصناعية وعن طريق الرأسمالية الصناعية.[2]

المرحلة الثالثة: ما بعد الثورة الصناعية

إن استمرار التطور الاقتصادي واتساعه من خلال الثورة الصناعية أدى إلى زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال استخدام وسائل وأساليب الإنتاج التي تتيح ذلك، وهو الأمر الذي أقتضى زيادة المبادلات وزيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وكنتيجة للحجم الكبير للمشروعات التي تضمنها حالة التطور الاقتصادي التي تلت قيام الثورة الصناعية.[3]

المرحلة الرابعة: الرأسمالية المالية

خلال الحربين الأولى والثانية انكمشت العلاقات بين الدول، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الطبقية وما يسمى بطبقة الرأسمالية المالية التي أصبحت فيها المؤسسات المالية وأصحاب رؤوس الأموال هي الطبقة المسيطرة والمهيمنة على

---

[1]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]– هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 229.

[3]– عبد السلام أبوقحف، " العولمة و خاصيات الأعمال"، دار الإشعاع الفني ، الأسكندرية ، مصر،2002، ص90.

عمل الاقتصاد، وهو الأمر الذي ارتبط به نشوء الشركات العملاقة التي أدت الى تدويل النشاطات الاقتصادية وزيادة تحرر رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا مما ساهم في تحقق العولمة المالية.[1]

المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية والعوامل المؤدية إليها

الفرع الأول: أنواع العولمة الاقتصادية

أولا: عولمة الإنتاج

يعتبر الإنتاج من أهم الفعاليات الاقتصادية الأساسية والتي هي التوزيع والتبادل والاستهلاك، إضافة إلى الإنتاج الذي تقوم عليه الفعاليات الاقتصادية الثلاث الأخرى هذه، حيث لا يمكن أن يكون هناك توزيع عادي أو تبادل. ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك استهلاك في الاقتصاد بدون الإنتاج. عند تحقق الإنتاج يتم توزيعه ثم وتبادله وصولا إلى الاستهلاك والذي يمثل الهدف النهائي من الفعاليات الاقتصادية كافة.[2]

وقد لوحظ أن عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتتم بدون وجود أزمات مأساوية، كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وما صاحبها من أزمات، وأهمها شرق أسيا.

– ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عولمة الإنتاج بدأت تقرر أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسيارة يتم تجميعها في أكثر من دولة والأجهزة الكهربائية كذلك، مثل هذه المنتجات الصناعية يتم تجميعها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل دولة من هذه الدول بالتخصص في صنع أحد المكونات الرئيسية فقط.

– إن العولمة الإنتاجية لا تعرف أزمات مثل العولمة المالية، وتتحقق في جزء كبير منها من طرف الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق توطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة من العالم[3]، تقوم هذه الشركات بتجزئة سلسلة عمليات الإنتاج هو التطور الكبير الذي حصل في حقل التكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، وسرعة انتقال رؤوس الاموال والسلع بين الأقاليم والدول والقارات فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة الواحدة، وإنجاز أي نشاط اقتصادي في أي مكان من العالم حيث تكون تكاليف الإنتاج منخفضة والأرباح في أعلاها.[4]

وحيث يمكن بيع المنتجات أو شحنها بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن التي هي بحاجة إليها وفي الوقت المحدد.

إذن عولمة الإنتاج هي الشكل الجديد لنظام الإنتاج الذي يتجسد من خلال تفكيك العملية الإنتاجية على المستوى العالمي الناتج عن التقسيم الدولي الجديد للعمل "في الوقت الذي تتشكل فيه شبكة إنتاج عالمية تعمل على تحويل كل بلد إلى جزء من النظام العالمي."

– أصبحت قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية Economic Rationality فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وقد أتاح ذلك فرصا هائلة للكثير من الدول النامية التي يمكنها اقتناصها وبالتالي اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات التي هي جزء أساسي من العولمة الاقتصادية.

---

[1]– عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وأثارها رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص47.

[2]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3]– سنغ كجالجيت، عولمة المال، دار الفرابي، ANEP، لبنان، 2001، ص20.

[4]– المرجع السابق، ص21.

وتنقسم عولمة الإنتاج إلى اتجاهين أساسيين:

*** عولمة التجارة الدولية**

*** عولمة الاستثمار الأجنبي**

الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية

يمكن إدراك ذلك من خلال المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ:

– زادت التجارة الدولية بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات، حيث تطورت التجارة العالمية بمعدلات أسرع من معدلات نمو الإنتاج المحلي الخام، كما تزايد موقع التجار ضمن مكونات الناتج المحلي الخام، إذ لم تكن تمثل إلا أقل من 30% ليتجاوز حاليا في الكثير من الدول 40% مع تغير في بنية التجارة الخارجية من خلال النمو المتعاظم لموقع الخدمات في ضمنها.[1]

– وإذا أخذنا الفترة 1990–1997 كمثال نجد أن النمو السنوي لحجم التصدير العالمي بلغ معدله 07% مقابل 03% للناتج المحلي الإجمالي العالمي.

– إن عولمة التجارة الدولية تحققت بفضل إزالة الإجراءات الجمركية والإدارية في المعاملات التجارية الدولية كان ذلك بفضل اتفاقية التعريفة الجمركية للتجارة الدولية GATT التي أدت إلى انخفاض الإيرادات الجمركية في الدول الصناعية من 40% إلى 04% بالنسبة للضرائب، فإن حجم التجارة الدولية اليوم وصل إلى 16 مرة عما كان عليه في 1950، وحجم الإنتاج تضاعف ب5.5 مرة في 1997 وسجل ارتفاعا بنسبة 9.5% وهو أكبر معدل منذ عشرات السنين، كما وصلت صادرات السلع والخدمات إلى 6500 مليار دولار لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة.[2]

ما بين 1980–1996: ارتفع التبادل المتحول من السلع والخدمات ب6.7% في السنة كمعدل متوسط وهو يفوق نسبة ارتفاع PIB بمرتين 3.2% في نفس المرحلة.

يمكن القول أن تبادل السلع والخدمات ارتفع ب12 مرة أمام الإنتاج العالمي.

والجدول التالي يوضح معدلات نمو التجارة العالمية مابين 1996–2000

جدول رقم(8): معدلات نمو التجارة العالمية مابين 1996–2000

	1996	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التجارة العالمية	91	65	101	42	53	124
الاقتصاد العالمي	36	40	42	28	35	48

المصدر: عباس الفياض ، مرجع سبق ذكره، ص13.

من خلال الجدول يظهر لنا جليا أن معدلات التجارة العالمية تفوق دوما نمو الاقتصاد العالمي وهو ما حققته العولمة التجارية بفضل O.M.C .

أما في عام 2003 فقد قدر أن تصل قيمة التجارة السلعية إلى 6681 مليار دولار بمعدل نمو للتجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8.7% بالمقارنة مع عام 2002.

[1] – فرانسوا جيرونبلام، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز، جامعة قاريونس، بنغازي، سوريا

[2] -عباس الفياض، مرجع سبق ذكره، ص 9.

وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8.6% من عام 2004 بالمقارنة بعام 2003 وبقيمة بلغت 8385 مليار دولار بالمقارنة بعام 2002، بينما قدر أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.7% في عام 2003 بالمقارنة بعام 2002.

ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أيضا أي بحوالي 2.4 مرة بينما زادت التجارة الدولية في الخدمات بنفس المعدل تقريبا أي بحوالي أكثر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أيضا. وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الإنتاج وخاصة أن معدل نمو التجارة الدولية في مجموعها من سلع وخدمات قد بلغ عام 2003 حوالي 8.6% بينما بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.7% فقط في نفس العام.

أما تطور اندماج التجارة العالمية في إطار العولمة فهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(9): تطور اندماج التجارة العالمية في إطار العولمة من 1991-2004:

المؤشر حسب المنطقة	1993-1991	1996-1994	2004-1997
نسبة نمو التجارة العالمية	3.9	7.7	6.1
نسبة نمو الاقتصاد العالمي	1.1	3.0	3.3
سرعة الاندماج	2.9	4.7	2.7
منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية	0.8		
البلدان مرتفعة الدخل			
البلدان النامية	6.7	5.0	1.9
بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء	0.4	1.4	0.4
شرق أسيا	5.8	5.1	1.7
جنوب أسيا	4.1	5.1	3.2
أوروبا وأسيا الوسطى	7.3	8.3	1.4
الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية	0.3	0.9	1.3
أمريكا اللاتينية	9.6	8.2	2.2

المصدر: مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES، الدورة العاشرة، 2001، ص17.

-وتتجسد العولمة التجارية لدى البلدان المتقدمة في:

عولمة السوق: بإنشاء مجموعة متعددة الجنسيات تكون متواجدة بعدة دول على شكل شبكة من فروع الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير.[1]

عولمة الطلب: وجود سوق عالمية عن طريق الانتشار العالمي السريع للتكنولوجيا، وهو الذي حفز عالمية الطلب على هذه التكنولوجيا والتي بدورها ولدت عولمة العرض، حيث أن زيادة وسرعة دولية التكنولوجيا وانتشار المعرفة كان يأخذ عدة سنوات، أما الآن فأصبح أقل من سنة.

- إن عددا كبيرا من شركات البلدان المتقدمة تأخذ اليوم قوة تكنولوجية قابلة للمقاومة وإبقاء الاحتكار التكنولوجي.[1]

[1]- محمد ابراهيم عبد الرحيم ، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص35.

الاتجاه الثاني: عولمة الاستثمار الأجنبي

يلاحظ أن هذا الاتجاه تقوده الشركات متعددة الجنسيات التي تبلغ حوالي 63 ألف شركة يتبعها حوالي 690 ألف شركة تمثل في الواقع القوى الفاعلة الرئيسية في تعميق عولمة الإنتاج بل أيضا العولمة المالية.[2]

– حسب الأمم المتحدة فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 55 مليار دولار سنة 1980 إلى 240 مليار دولار سنة 1990 ثم ارتفع إلى 347 مليار دولار سنة 1996 بنسبة ارتفاع في المرحلة ما بين 1985–1995 تقدر ب20%.

– كما أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكثر من معدل نمو التجارة العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في المتوسط إلى 12% خلال عقد التسعينات بينما التجارة العالمية كانت أقل من ذلك.[3]

و الجدول التالي يوضح النمو المقارن لـ PNB العالمي FBCF والتجارة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر من 1981–1996.

جدول رقم (10): النمو المقارن لـ PNB العالمي FBCF والتجارة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر من1981 –1996:

المؤشرات	القيمة بالسعر الجاري بالمليار دولار	معدل النمو المتوسط%		
		1981–1985	1986–1990	1991–1996
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	347	0.8	27	12
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	3187	5.4	20	11
بيع فروع الشركات متعددة الجنسيات بالخارج	6412	1.3	17	04
PNB العالمي	30140	2.1	10.7	6.4
FBCF	6088	0.7	10.6	4.05
صادرات السلع والخدمات	6111	–0.1	14.3	7.4

source : Jean Louis Muchielli، op cit، p52.

والدليل على تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتدفقات الأخرى لمصادر التمويل الخارجية وكذلك الاعتماد المتزايد عليه والتنافس على اجتذابه هو تزايد عدد الدول التي بدأت تراجع قوانينها لكي تتماشى مع متطلبات المستثمرين إضافة إلى تضاؤل الأصوات المعادية للعولمة المالية.

والجدول التالي يوضح لنا بلدان عديدة أخذت تعتمد قوانين ولوائح جديدة القصد منها هو جعل بيئتها الاستثمارية أكثر ملائمة للمستثمرين وكذلك لجذب الشركات العالمية. فقد بلغ عدد الدول التي اعتمدت قوانين مشجعة لتدفق FDI

[1] – ضياء مجيد الموسري، العولمة واقتصاد السوق البديلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص53.

[2] –عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها–شركاتها– تداعياتها، ،مرجع سبق ذكره.ص189.

[3] – حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص84.

(102) دولة عام 2004 أي بأكبر من نصف العدد للفترة (1991–1995) في حين بلغ عدد الإجراءات والقوانين المشجعة لتدفق FDI (241) مقابل (95) إجراء للسنوات نفسها.

جدول رقم(11): تغيرات النظم و أثرها على قيمة FDI من 1991–2004:

	91–95	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الدول التي أحدثت تغيرات في نظام FDI	45	65	76	60	63	69	71	70	82	102
عدد التغيرات في اللوائح منها	97	114	151	145	140	150	208	248	244	271
أكثر ملائمة لـ FDI	95	98	135	136	131	147	194	236	220	241
أقل ملائمة لـ FDI	2	16	16	9	9	3	14	12	24	30

Source world investment report 2005، FDI, policies for development national and international perspective ,New York ,and Geneva U.N , 2005, p 24.

–لقد شهد العالم برمته تطورا واضحا في تدفقات FDI حيث أن هناك اتجاها تصاعديا وصولا إلى عام 2000 ،فقد زاد حوالي 3.5 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992–1997 ووصل إلى 1388.1086.8 مليار دولار خلال عامي 1999 و 2000، وبمعدل زيادة 249.5% على التوالي.

والجدول التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له (1992–2007):

جدول رقم(12): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له (1992–2007):

البيان	92–97	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي العالم	310.9	690.9	1086.8	1388	817.6	817.	559.6	742.1	945.2	1305.9	1833
أولا:الدول المتقدمة	180.8	472.7	828.4	1108	571.5	571.5	366.6	418.9	590.3	857.5	1248
أ–أوروباالغربية	100.8	263	500	797.4	368.8	380.8	310.2	281.2	515.4	686.2	848.5
الإتحاد الأوروبي	95.8	249.9	4714	671.4	357.4	374	295.2	204.2	486.4	531.1	804.3
ب–الولايات المتحدةالأمريكية	60.3	174.4	283.4	314	159.5	62.9	29.8	135.8	101.5	175.4	234
ثانيا:الدول النامية	118.6	194.1	231.9	252	219.7	157.6	172	283.1	314.3	379.1	500
أ–إفريقيا	5.9	9.1	11.6	8.7	19.6	11.8	15	11	15.2	12.5	53

ب–أمريكا اللاتينية و الكاريبي	38.2	82.5	101.4	97.5	88.1	51.4	49.7	94.3	75.5	93	146
ج–آسيا والمحيط الهادي	74.5	102.4	112.9	146.2	112	94.5	107.3	154	178.2	224.8	251
أسيا	74.1	102.1	112.6	146.1	11.9	94.4	101.1	153	177.7	220.9	248
جنوب شرق آسيا	69.6	92.1	109.1	142.7	102.2	86.3	96.9	105	168	210	246
اوروبا الوسطى والشرقية	11.5	11.5	26.5	27.5	26.4	31.2	21	23.2	31	57.3	86

Source: look at :
_ Unctad, world investment report, the shift towards services, united Nation, New York,2008,p.3.
_Unctad, world investment report,2008,p3.

شكل رقم(6): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2005–2007 و 2010

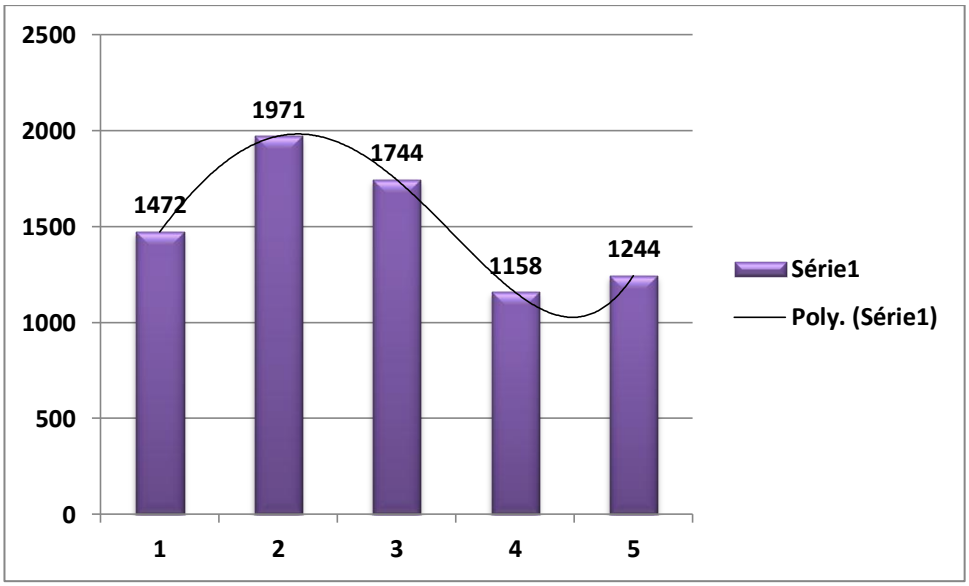

Source :UNCTAD ,world ivestment report2011 ,NON- EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT ,United nations , new york, GENEVA,p26

–أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد العربية فهي تتركز في قطاعات محدودة مثل: النفط، و الصناعات الإستخراجية الأخرى، و تشير الإحصائيات إلى أن الإيرادات التي تحصل عليها الشركات متعددة الجنسيات في القطاعات الحقيقية تقل كثيرا عن إيراداتها من الخدمات في القطاع المالي , و على سبيل المثال بلغ نصيب 500 شركة متعددة الجنسيات تنتمي إلى القطاع المالي،(بنوك، تأمينات، مؤسسات، ادخار، بيوت استثمار) 5 .22% من جملة إيراداتها بينما لم تحقق الإيرادات من صناعة التعدين و المنتجات المعدنية سوى 2.8 % من مجموع الإيرادات.

و الجدول رقم التالي يبين الأهمية النسبية للدول العربية في مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مقارنته بالدول الأخرى.

الجدول رقم (13): الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و مقارنة مع الدول الأخرى.

	الاستثمار الأجنبي المباشر و مقارنته بالدول الأخرى						
البلدان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأهمية النسبية للدول العربية	%2.08	%1.27	%0.08	%0.42	%1.35	%0.92	%1
الأهمية النسبية للدول النامية	%35.92	%39.92	%32.92	%37.71	%37.16	%25.77	%26
الأهمية النسبية للدول المقدمة	%64.08	%64.08	%67.08	%67.70	%62.84	%74.23	%74

المصدر:تقرير الاستثمار العالمي 1999، ص 297.

ثانيا : العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما سمى بالانفتاح مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا.

و يعرف العالم الأمريكي " هيلان راي" على أنها : " الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية و أنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، ومن دون قيود تذكر.[1]

وقد عرفت كذلك على أنها " الظاهرة التي نمت و تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية و نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف و إزالة الحدود و القوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي و العالمي[2].

ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بعدة مؤشرات:

1-تطور المعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية:

نقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعة المتقدمة، فبعد أن كانت المعاملات الخارجية في تلك الأدوات تمثل ما نسبته أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1980، نجدها تصل إلى ما يزد عن 151 % في أمريكا، وعلى ما يزيد عن 20 % في فرنسا و كندا و ألمانيا ، في حين بلغت ما يزيد عن 40% في إيطاليا من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول وكل ذلك عام 1996.[3]

2-تطور حجم و بنية الموجودات المالية في العالم:

لقد تعاظم قطاع المال وعلى نحو يستدعي الاهتمام و المراقبة لمناهج التحاليل و السياسات و التشريعات و الأنظمة الرقابية، فارتفع حجم الموجودات المالية في العالم من 55تريليون دولار عام 1980 إلى 150 تريليون دولار عام

[1]-جوزيف ا.ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم،ANEP، دار الفرابي، لبنان،2003،ص237.

[2] -ROBERT BOYER , LES MOTS ET Réalités, in :MONDIALISATION AU-DELA DES MYTHES, Ed casbah, alger,1997,p15

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها-شركاتها- تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2001 ثم إلى 241 تريليون دولار عام 2007، ومثل ما نسبته (440، 448، 109.)% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على التوالي، ولقد تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمل الاقتصاد الحقيقي، و قد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة المالية الحالية، و بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والإتحاد الأوروبي من الموجودات المالية 67 % عام 2001ثم انخفضت إلى 63% عام 2007 ، و كانت نسبة الانخفاض في حصة أمريكا من 36.3% إلى 25.5% لنفس الفترة في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 9.6% إلى 19.5% و هذه تحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة،[1] و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (14): حصة بعض الدول من الموجودات العالمية بين 2001–2007:

الدولة أو المنطقة	2001 اتساع المبلغ الاجمالي	2001 قيمة 60 أسهم	2001 أوراق الدين	2001 الموجودات المصرفية	2001 اجمالي الموجود للمالية	2001 نسبتها إلى الناتج	2007 الناتج المحلي الإجمالي	2007 قيمة الأسهم	2007 أوراق الدين	2007 الموجودات المصرفية	2007 اجمالي الموجودات المالية	2007 نسبتها إلى الناتج
العالم	31.0	28.9	41.8	79.4	150.1	484%	54.8	65.1	80.4	95.8	241.1	440%
منطقة اليورو	6.1	4.3	9.5	24.5	38.3	625%	12.2	10.0	23.0	35.1	68.1	558%
أمريكا	10.1	13.8	18.5	22.2	54.5	540%	13.8	19.9	30.3	11.2	61.4	445%
اليابان	4.2	2.3	6.9	12.4	21.6	519%	4.4	4.7	9.2	10.1	24.0	547%
بريطانيا	1.4	1.9	1.7	7.1	11	772%	2.8	3.9	3.8	11.7	19.3	690%
البلدان الناهضة	7.2	2.0	2.3	10.1	14.4	243%	17.3	21.0	7.8	18.3	47.0	272%

المصدر: حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

–كما أن هناك تحولا آخر تمثل بتراجع دور المصارف كمركز للنظام المالي العالمي إلى أسواق الأسهم و الأوراق المالية بأنواعها، ومن ثم الاعتماد على المصاريف في تقديم القروض إلى أنواع متكاثرة من المؤسسات و المبتكرات ، فكانت

[1]– حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ، ص 47.

الموجودات المصرفية تمثل 53 % من إجمالي الموجودات المالية العالمية عام 2001 انخفضت إلى 40 % في 2007 .[1]

جدول رقم (15): إجمالي الموجودات المالية العالمية في بعض مناطق العالم ما بين2001-2007:

الدولة المنطقة	عام 2001	عام 2007
العالم	52.9	39.1
منطقة اليورو	64.1	51.5
الولايات المتحدة الأمريكية	40.7	18.2
اليابان	57.4	42.1
بريطانيا	64.5	60.6
البلدان الناهضة	70.1	38.9

Source: Global Financial Stability Report. I.M.F.Marh.2009.

3-تطور جداول النقد الأجنبي:

إن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

وتجدر الإشارة إلى أنه و على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لازالت في درجة اقل من العولمة الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، و يقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية و تحرير حساب رأس المال و من ثم فقابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بالمعاملات .[2]

و تتلخص أهم العوامل المؤدية إلى العولمة المالية فيما يلي:

- **ظهور فائض كبير لرؤوس الأموال.**
- **التقدم التكنولوجي.**
- **نمو سوق السندات و الأسهم.**
- **إعادة هيكلة مجال الخدمات المالية.**
- **الخوصصة في المجال المصرفي.**

[1]- طارق محمد خليل الأعرج، العولمة المالية، دكتوراه إدارة المصارف، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2012، ص 14.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها-شركاتها- تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الفرع الثاني: أسباب بروز العولمة الاقتصادية:

هناك 3 أسباب رئيسية:

1-تحرير التجارة الدولية:

حيث يقصد به تكامل الاقتصاديات المتقدمة و النامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم، وخاصة لمبدأ التنافس، و استفادت من هذه الخاصية الشركات عابرة القارات أكبر استفادة.[1]

إن التأمل في العولمة الاقتصادية يشير بوضوح إلى أنها تعبير عن تطور عميق في عمليات التكامل الاقتصادي العالمي و الناتج بالضرورة عن أحد الخصائص الهامة التي تتميز بها العولمة الاقتصادية و المتمثل في الاتجاه نحو تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الأطراف المكونة للاقتصاد العالمي سواء الدول أو المنظمات الاقتصادية أو التكتلات الاقتصادية أو الشركات متعددة الجنسيات.[2]

-ويغذي عملية تزايد درجات التكامل الاقتصادي العالمي العديد من الآليات الاقتصادية مثل: اتفاقية تحرير التجارة الدولية والمعروفة بGATT و التي تطبقها منظمة التجارة العالمية O.M.C.

أما أسباب التحرر فتتمثل في:

أ-انهيار المعسكر الاشتراكي و تدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي السابق اللذين تركا المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالي و انفراده بإدارة الاقتصاد العالمي و توجهيه و التحكم في مسارات تطوره.

ب-إخفاق مسيرة التنمية و تفاقم مشكلة المديونية وما ترتب عن ذلك من قبول إضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبيرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، ومن بينها سياسة تحرير التجارة .

ت-تنامي مشاكل الدول الصناعية المتقدمة و رغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حرية النشاط الاقتصادي من جهة والتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصاداتها المحلية من جهة أخرى.

ث-محدودية الاتفاقيات التجارية التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية (ال=غات) و ضرورة توسيعها لتشمل مجالات جديدة تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل: تجارة الخدمات و الاستثمار و حقوق الملكية الفكرية.....لأن تلك الدول تسطر على 76 % من التجارة العالمية للخدمات في الوقت الحالي.[3]

ج-تراجع دول العالم الثالث عن توجهاتها التي رافقت تحررها الوطني، و عملها على تحقيق استقلالها السياسي و الاقتصادي، و الذي تضمن إبراز أدوار الدولة حتى تسهم بفعالة في تحقيق تنميتها و تطورها.[4] و التي تعجز النشاطات الخاصة عن القيام بها نتيجة ضعف إمكانياتها و بسبب طبيعتها و اتجاه دول العالم الثالث إلى الأخذ بالنظام الاقتصادي الرأسمالي و اعتماد آلية السوق كأساس لعمل اقتصاداتها و إجراء تعديلات و تغييرات و تصحيحات هيكلية واسعة تضمنت خصخصة نشاطاتها و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و بالذات التابعة للدول المتقدمة و خصوصا منها الشركات

---

[1] – محمد ابراهيم مقداد، مرجع سبق ذكره، ص1121.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها-شركاتها- تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] - ريغي هشام، العولمة و البطالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، تحت اشراف الأستاذ الدكتور: عبد الأمير السعد، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2008-2009،ص28.

[4] – هنا يبرز دور الدولة أساسا في سن القوانين و التشريعات لأجل المساهمة في النشاطات الاقتصادية و الرقابة عليها و ترك المجال لآلية السوق.

دولية النشاط، و ما رافق ذلك من تحرير للاقتصاد و رفع القيود عن حركة و انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات و السلع والخدمات بين الدول، و هو الأمر الذي أدى إلى زيادة إدماج الدول النامية و تبعيتها للدول المهيمنة.

و العجز الذي يواجه الميزان التجاري الأمريكي خاصة تجاه دول شرق آسيا.

ح–ارتفاع أسعار النفط العالمية وهو ما يجعل هذه الطاقة تستخدم ضدها.

خ–المستوى المتدني للادخار ي الاقتصاد الأمريكي و سيادة الثقافة الاستهلاكية.

–تغير هيكلة الاقتصاد الأمريكي و اعتماده على نشاط الخدمات و المعلومات بدلا من القطاع الصناعي.[1]

***وقد نتج عن تحرر التجارة الخارجية مايلي:[2]**

- **تشكل دعائم النظام الاقتصادي الدولي وهي (IMF)، (WB) (WTO).**
- **إعادة هيكلة الخدمات .**
- **نشوء و تطور سوق العملات الاوروبية.**
- **تطور سوق سندات اليورو –دولار.**
- **تطور ظاهرة التدويل.**
- **النمو الكبير للرأسمالية المالية.**
- **زيادة عمليات الخصخصة**
- **انتشار عمليات الاندماج و الاستحواذ.**

2– الثورة المعرفية و التقدم العلمي والتكنولوجي:

وهي ميزة بارزة للعصر الراهن، و هذا التقدم العلمي أكثر اندماجا، كما سهل حركة تدفق الأموال و السلع والخدمات، و إلى حد ما حركة الأفراد، ومن ثم برزت ظاهرة العولمة، ومن الجدير بالذكر أن صناعة تقنية المعلومات تتركز في عدد محدود من الدول المتقدمة دون غيرها. مما أدى إلى تكامل الأسواق على مستوى العالم، و قد ساعدت أجهزة الحاسوب الآلي و الفضائيات و شبكة الانترنيت على التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة ، وقد انخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مستويات واضحة حيث لوحظ ان المكالمة التليفونية انخفضت بحوالي 80 مرة منذ عام 1930.[3]

–وقد ساعد التقدم التكنولوجي كذلك على زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق الآخر، وزيادة الروابط و الصلات بين مختلف الأسواق، و عبر شركة المعلومات والاتصالات بل أصبح من الممكن معرفة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية و غير المالية في العالم و المقارنة بينها و اتخاذ القرارات المناسبة لعملية البيع والشراء وانجاز المعاملات بسرعة [4].

[1]–فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]– طارق محمد خليل الأعرج، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[3]– إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر و الطباعة، الجزائر، 2002، ص51.

[4]– قاسم حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 28.

–تزايد المعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية: حيث تعرف التجارة الالكترونية على أنها:" عمليات البيع والشراء التي تتم بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الشركات و بعضها من خلال شبكة الانترنيت، حيث تطورت برامج الحاسب الآلي التي ساعدت على احتساب ما تنطوي عليه المعاملات من مخاطر، وما تنطوي عليه من أرباح وخسارة".[1]

–وتنقسم التجارة الالكترونية إلى قسمين رئيسيين:[2] يعبر القسم الأول عن التجارة الالكترونية من الشركات إلى الأفراد (B2C)⇔ (Business to Customer) ، و يعبر القسم الثاني عن التجارة الالكترونية من الشركات إلى الشركات (B2B)⇔ (Business to Business)

–ولقد توسعت التجارة الالكترونية كثيرا حتى أصبحت تشمل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها جنبا إلى جنب مع السلع و الخدمات ، و لا تقف التجارة الالكترونية عند هذا الحد إذ أن الآفاق التي تفتحها أمام الشركات و المؤسسات و الأفراد كثيرة و متنوعة ، و بالتالي أصبحت التجارة الالكترونية أشبه بسوق الكتروني يتوصل فيه البائعون و الوسطاء و المشترون و تقدم فيه الخدمات و المنتجات بصفة افتراضية أو رقمية و يدفع ثمنها النقود الالكترونية و أصبحت تتميز بمجموعة من الخصائص التي تعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف رفع الكفاءة و خفض التكاليف و بالتالي تحقيق الفعالية من خلال توسيع الأسواق.

و التالي يوضح تقييم التجارية بين الدول المختلفة و الدول المتقدمة و بعض المقاطعات من 1995إلى 2010 (التجارة الكلية).

جدول رقم (16):تقييم التجارية بين الدول المختلفة و الدول المتقدمة و بعض المقاطعات من 1995إلى 2010 (التجارة الكلية)

	الدول المتخلفة	الدول المتقدمة	أخرى	الدول المتخلفة	الدول المتقدمة	أخرى
	1995			2010		
الدول المتخلفة	41.58	57.64	0.78	55.80	44.88	2.31
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	28.91	70.10	1.00	40.42	58.45	1.13
افريقيا الجنوبية	59.21	40.64	0.15	52.93	46.60	0.48
جنوب أسيا	41.22	56.37	2.41	64.74	32.53	2.73
دول جنوب شرق أسيا	44.91	54.64	0.45	64.63	34.42	0.95
شرق أسا	46.04	52.90	1.06	56.33	41.23	2.44
غرب اسيا	38.20	59.69	2.11	55.48	41.29	3.24

source :United Technology and innovation – Innovation , Technology and South collaboration- report- 2012- p.2.

أما الجدول التالي فهو يوضح تطور حجم التجارة الالكترونية خلال الفترة (1995–2002) (مليار دولار).

[1] – السيد أحمد عبد الخالق ، التجارة الالكترونية و العولمة، المنظمة العربية للتنمية و العولمة، القاهرة، مصر، 2008، ص 20.

[2] – المرجع السابق، ص 41.

جدول رقم (17): تطور حجم التجارة الالكترونية خلال الفترة (1995-2002) (مليار دولار) .

السنوات	حجم التجارة الالكترونية	معدل النمو السنوي
1995	0.1	-
1996	3	2900
1997	22	633.30
1998	74	236.40
1999	180	143.20
2000	377	109.40
2001	717	90.20
2002	1234	26.80

Source: Unctad , Building Confidence Electronic Commerce and Development 2003.

3-الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسيات (Transnational Corporations) أو العابرة للحدود القومية أحد المقومات الأساسية لظاهرة العولمة، حيث تلعب هذه الشركات الدور المركزي في عولمة النشاط الإنتاجي من خلال دمج الشركات الصغيرة مع الشركات الكبيرة.[1]

و تتسم الشركات متعددة الجنسيات بالخصائص التالية:[2]

- ✓ **كبر حجم عمليات إنتاجها و ارتفاع معدلات نمو أنشطتها.**
- ✓ **مباشرة أنشطتها في ظل سوق احتكار القلة (في سوق يسيطر عليه عدد قليل من البائعين)**
- ✓ **تنتمي في معظمها إلى الدول المتقدمة حيث يكون حجم نفوذها و عملياتها كبيرتين.**
- ✓ **تنوع منتجاتها و أنشطتها الاقتصادية و التكامل بينهما (ترتكز أنشطتها في الإنتاج و الخدمات والتسويق).**
- ✓ **تفوقها التكنولوجي و الإداري و التسويقي.**
- ✓ **بعدها العالمي أو تشتتها الجغرافي من خلال تعدد فروعها في مختلف مناطق العالم.**
- ✓ **مركزيتها في الإدارة حيث تكون الإدارة العليا في البلد الأم.**

-ومن المعروف بأن الهدف الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات هو تحقيق أعلى ربحية ممكنة من خلال أنشطتها التنوعية في مختلف مناطق العالم على المدى الطويل.[3]

و تعمل الشركات متعددة الجنسيات من خلال آليتين مهمتين:[4]

أ-التجارة الدولية: International Commerce

[1]- محمد إبراهيم مقداد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2]- محمد سعيد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، مركز البحوث و الدراسات، جانفي 2011، ص 4.

[3]- عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص163.

[4]- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

ب–الاستثمار الأجنبي: Foreign direct Investement

وهناك العديد من الأنماط للشركات متعددة الجنسيات مثل النمط المركزي– (Ethrocentric entreprise) حيث يصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها وحيدة الجنسية، ولكن لها فروع أما القرارات فتتخذ مركزيا.

– النمط اللامركزي (Polycentrique Enterprise) الذي يتصف بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات و حرية التصرف في جميع فروع الشركة في الخارج.

– وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في زيادة الكفاءة و الإنتاجية عن طريق تعزيز المنافسة.

– ويعتبر ظهور ش.م.ج أحد المظاهر الحديثة لتقدم الكثير من دول العالم مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، الأرجنتين، و جنوب افريقيا.

وقد ساهمت ش.م.ج في الكثير من المجالات و لاسيما نقل التكنولوجيا، تطور الإدارة، التدريب و خلق فرص جديدة للعمل و زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق رفع حدة المنافسة.[1]

المطلب الثالث:خصائص العولمة الاقتصادية و أهدافها

الفرع الأول: خصائص العولمة الاقتصادية

أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم العوامل والمعالم الأساسية في النشاطات الاقتصادية العالمية، بل إنها تضع النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة تحديات لم يسبق له مواجهتها، وكل ذلك من أجل تطوير الإنتاج و الاستثمار و التجارة على المستوى العالمي، و بالأحرى محاولة صياغة نظام عالمي جديد يسمح بالانتقال الحر للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال دون حاجز يذكر.

وللعولمة الاقتصادية عدة خصائص تتمثل في:

1– سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق و اقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية و اتخاذ القرارات في إطار المنافسة و الجودة الشاملة من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية و المعلومات، و تعميق القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة و بأعلى إنتاجية و البيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في أقل وقت ممكن[2]، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف، و يتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي لتفق مع اتجاه الإنتاج أو عالمية الإنتاج و عالمية الأسواق (Intra-Firm) ;حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم و أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتكلفة و العائد.[3]

---

[1]– عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي: تعارف و قضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 3، 2004، ص12.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 23.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2- نحو سوق عالمي:

تتجه العولمة الاقتصادية لتشكيل السوق العالمي بحيث ترى أن الاقتصاديات القومية ما تزال تحتل الموقع المسيطر في الأنشطة الاقتصادية و لا تزال الحكومات تلعب أدوار واسعة النطاق على مستوى السيطرة، كما لا تزال الدول هي اللاعب الرئيسي سواء بالنسبة للتجارة والاستثمار، وتكوين رأس المال، في حالة الدول المتقدمة إنتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية في الوطن، و90% من المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية، وتظل المدخرات، الودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل.

وتتعمق ديناميكية العولمة إذا ما تأملنا أن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية، والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بل أن ديناميكية العولمة يمكن أن نراها أيضا فيما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم، واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها، وقد كشف عن ذلك الاجتماع الخامس لمنظمة التجارة العالمية بالمكسيك.[1]

3-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا لاتجاه نحو الاعتماد المتبادل Independence ما أسفرت عليه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المنافسات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين واتجاه نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي بمقتضاه توزع العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد.[2]

- وينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلاد.

فالتبعية الاقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعا أو متبوعا في نفس الوقت.[3]

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة منها:

أ- زيادة درجة التعرض Exposure للصدمات الاقتصادية، الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي.

ب- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ايجابية كانت أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلدان الصناعية الأخرى والبلدان النامية، وكذلك الحال إذا حدثت موجة انكماشية .ولم يعد ذلك مقتصرا على البلدان الصناعية فقط حيث أن ما حدث في البلدان النامية قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم.

ج- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة الاعتماد المتبادل.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، المرجع السابق، ص24.

[2]- قاسم حجاج، مرجع سبق ذكره ، ص257.

[3]- ياسين طيب محمد حداد، العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004، ص176.

د- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج عن ذلك إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية، وقيا أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة.[1]

4-وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل:

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها لهذا المنتج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل: السيارات و الأجهزة الكهربائية و الحاسبات الآلية وغيرها ، بحيث يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صناعة احد المكونات.[2]

- ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و الاتصالات، ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها: ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة و أصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة و الآلات و المعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Industry Intra- بل أصبح من المألوف أن يتجزأ الإنتاج للسلعة الواحدة بين عدد من البلدان بحيث يتخصص كل بلد في إنتاج جزء منها أو أكثر و هذا ما يعرف ب Intra- Firm، وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلدان الصناعية والنامية.[3]

و بالتالي أصبحت قرارات الاستثمار و الإنتاج تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما تعلق بالتكلفة و العائد، بل و أصبح من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في كثير من المنتجات حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية و الالكترونية و الهندسية والكيماوية و لعل تجربة النمور الأسيوية ف جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك .

5-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

أخذت عملية الإنتاج بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات بعدا جديدا، إذ أصبحت نسبة الإنتاج الخارجي مقارنة بالإنتاج الداخلي كبيرة جدا، وهذا ما يدعم عملية عولمة الإنتاج وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في الخارج.

و يضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانات التمويلية الهائلة تلعب دور القائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثير المعرفة، و بالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة و بالتحديد العولمة الاقتصادية. و قد عمدت الشركات متعددة الجنسيات على تفكيك العملية الإنتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد الذي يحقق أقل كلفة و اكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة، و أكبر سوق و بذلك كان يزرع النظام الجديد للإنتاج.[4]

الفرع الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية :

تستند أهداف العولمة الاقتصادية الى مفهومها والذي تم التطرق إليه سابقا:

---

[1]-المرجع السابق، ص177.

[2]- عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 22.

1- عولمة بواسطة نموذج تسيير عام يرتكز على مايلي: رأسمالية ليبرالية، تقسيم للعمل، تطوير التبادلات الدولية، خوصصة، انفتاح البلدان الممارسة للحماية (فتح الأسواق الوطنية) أمام المنافسة الحرة و إزالة الحواجز الجمركية و إنشاء مناطق التجارة والتبادل الحر بنسبة متزايدة خاصة بعد تأسيس (wto).

2- التفكير كوكبيا و التحرك عالميا فاتحة الأبواب أمام الاستثمار اللامحلي، التحالفات، الاندماجات بين الشركات لمقاومة المنافسات الحادة في الأسواق العالمية.

3- السعي لتحسين المردودية الإنتاجية: من خلال إعادة الهيكلة، إعادة الهندسة، اعتماد معايير المردودية القصيرة المدى عن طريق الأسهم.

4- عولمة بواسطة تقنيات مالية جديدة: كالإتجار بالأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية، و التقنيات المالية و الاستثمار المؤسسي، إزالة الضوابط القانونية و الإدارية أمام تداول الأموال اللاضبطية (Dérégulation).

5- البحث عن صيغ جديدة للمدفوعات التجارية (سلة العملات، الأورو) لتجنب احتكار الدولار للمعاملات النقدية .

6- تحكم الأسواق في تحديد قيمة العملات: مع تدخل أقل للحكومات (تحديد سياسة لسعر الصرف). [1]

7-حرية حركية رؤوس الأموال: و انتقالها عن طريق عمليات التعامل في الأسواق المالية و النقدية، و عمليات الإقراض و الاقتراض من خلال المؤسسات المالية والمصرفية منها خصوصا، وعن طريق الاستثمار في المشروعات .

8-تحديد درجة تدخل الدولة بأدنى و أضيق نطاق ممكن من خلال العمل على توفير حرية أكبر للقيام بالنشاطات الاقتصادية، و ممارستها، وعن طريق إتاحة حرية العمل للقطاع الخاص للقيام بها بدون إعاقة أو تدخل من الدولة، و هو الأمر الذي يحرم الدول النامية من الإمكانيات التي يوفرها عمل الدولة في تلافي الأضرار و المساوئ التي يمكن أن تحصل نتيجة عمل القطاع الخاص عند قيامه بالنشاطات الاقتصادية .

9-الخصخصة:كل العمليات في إطار العولمة تعتمد أساسا على آلية السوق القائمة على الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية. [2]

10-الديناميكية: منذ بداية التسعينات دخل النظام الاقتصادي الحالي في طور التكوين و التشكيل بالمقارنة مع الترتيبات و الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة حيث يمكن القول أن خصائص ملامحه بدأت تظهر و تتجدد، و يلاحظ أنه يستخدم أدوات و أساليب جديدة لتغطية غاياته و أهدافه و مصالحه تماشيا مع المرحلة التطويرية التي بلغها و التغيرات العالمية التي حدثت و الآليات الجديدة التي أنشئت، و لذلك فخاصية ديناميكية النظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمال تبديل موازيين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل. [3]

11-ظهور القطبية الأحادية و المتمثلة في أمريكا و التي خلقت ما يسمى ب " أمركة العالم".

12-تزايد تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

13-دخول عدد متزايد من الدول و السكان(منتجين ومستهلكين) و الشركات من القوى الصناعية الجديدة في الجنوب إلى الأسواق مثل (الصين، الهند، دول جنوب شرق أسيا، المحيط الهادي (Pacific)، الأرجنتين، البرازيل، نيجيريا، جنوب إفريقيا)، مما زاد من حدة المنافسة الدولية مع القوى الصناعية الكبرى التقليدية، خاصة إذا علمنا أن ما

---

[1]- قاسم حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

[3]-إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

يسمى أمريكيا ب " الأسواق الكبيرة الآخذة في البروز Big Emerging Markets المعروفة اختصارا بـ (BEMS) : وهي الصين، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، الهند، تركيا، جنوب إفريقيا، بولندا، الأرجنتين، البرازيل و المكسيك.[1]

14–نشر الأطر المؤسسة للعولمة لجعل العالم قرية كونية من خلال الانضمام إلى (IMF) و (WB) و(AMI).[2]

15–الربط المتزايد و المكثف اتصاليا: للإدارات و البورصات و الشركات و الدول و المنظمات عبر شبكات الأقمار الصناعية و أجهزة الكمبيوتر مما أدى إلى انشغال الأسواق 24 ساعة/ 24 ساعة في زمن حقيقي عالمي واحد، وبالتالي سرعة انتقال المعاملات المالية عبر الشبكات.

16–التحول من اقتصاد مادي، مصنعي ثقيل إلى اقتصاد عالي الرمزية تهيمن عليه صناعة الخدمات و من اقتصاد جماهيري واسع إلى اقتصاد أو إنتاج مشخص (Démassifiéé ou personnifié).[3]

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية:

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تنطوي على ثلاثة نظم رئيسية هي: النظام النقدي الدولي و النظام المالي الدولي و النظام التجاري الدولي، و يقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث ثلاثة منظمات اقتصادية عالمية هي على التوالي: صندوق النقد الدولي (IMF) و البنك الدولي (WB) و منظمة التجارة العالمية (WTO)، و تقوم هذه المنظمات بإدارة السياسات الاقتصادية للعولمة، فصندوق النقد يختص بإدارة السياسة التجارية العالمية، و البنك الدولي الذي يختص بإدارة السياسة المالية، و منظمة التجارة العالمية والتي تختص بادارة السياسة التجارية العالمية.

ومن الملاحظ أن هناك تعاظما لدور هذه المنظمات الاقتصادية في إدارة و ضبط إيقاع العولمة الاقتصادية و توجهاتها.[4]

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي International monetary Fund

سادت في أوروبا ما بين الحربين العالميتين (1919–1939) ظروف و ممارسات بصورة واسعة، ومن أهم المشاكل التي اعترضت الدول في تلك الفترة انهيار النظم النقدية و تدهور شروط التجارة الدولية، و تعتبر عمليات الدفع و التسوية و مشكلة البطالة التي توطنت بالنظم الرأسمالية الصناعية، و مشكلة التنمية للدول المتخلفة اقتصاديا، و مشاكل العلاقات النقدية و المالية التي تمثلت بحروب التخفيضات في أسعار صرف العملات التي نشبت بين عملات الدول مما أدى

[1]– نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية في واشنطن عدد 27، 1994/1، ص 31.

[2]– AMI: وهي الاتفاقية العالمية للاستثمار لضمان الحريات الأربع وهي حرية انتقال رأس المال، العمالة، المعلومات، السلع.

[3]– قاسم حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 284

[4]– عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 67.

إلى ركود حرية التجارة و انتقال رؤوس الأموال، أضف إلى ذلك مشكلة التضخم و تحوله من ظاهرة محلية بحتة في ظل نظام الذهب إلى سمة ملازمة لأداء الاقتصاد العالمي.

و لهذه الأسباب مجتمعة و تلافيا لهذه الأوضاع تم الاتفاق على نظام نقدي جديد أهم ملامحه توفير حرية التجارة و مد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية و إقامة أسعار صرف ثابتة لا يجوز تبديلها إلا بعد استشارة الصندوق.

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي و نشأته

– صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، انشأ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، و يقع مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن، و يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا.[1]

–ويعد صندوق النقد الدولي من أهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي أنيطت اليها مهمة الإشراف على إدارة النظام الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية و أسعار الصرف على المعاملات التجارية و المالية العالمية، كما أصبح يلعب دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات و منع وقوعها و مساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها و سلبياتها.[2]

– صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، ويعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة. ويعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية) فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة نشأت بموجب المعاهدة الدولية عام 1945، و يقوم أساسا على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و إقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق و الانفتاح على الاقتصاد العالمي و إنتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق.[3]

الفرع الثاني:ظروف نشأته و تطوره

1–ظروف نشأته:

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي المشار إليها اختصارا فيما بعد باسم الصندوق أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز بولاية " نوها مبيشر" الأمريكية بتاريخ جويلية 1944، وكانت الحكومات الأربع والأربعون الممثلة في ذلك المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي يتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات، و التي شكلت حلقة مفرغة ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي .[4]

وفي العقود التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، و فضلا عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة من الاقتصاد العالمي و النظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة، وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي، واثبتت ضرورتها، و إن كانت قد تتطلب من الصندوق أيضا أن يتكيف مع المستجدات، و يشرع في جهود الإصلاح. وكذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا و الاتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق و

[1] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 276.

[2] – عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره ، ص 276.

[3] – أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير. قسم الدراسات الضريبية، –كلية الحقوق ،جامعة الإسكندرية ، تحت إشراف حمد سليمان، مذكرة محملة على الرابط الالكتروني التالي: http://www.eastlows.com.

[4] -External Relations departement washimgton.DC. 20431.torcks porss ،p1 ,download from : http/www.inf.org/external/np/exv/facts/glance.htm.

توثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية.[1] وبالمثل فإن السياسات المالية و الاقتصادية التي تنتهجها فرادى البلدان تأثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري و نظام المدفوعات العالميين، ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون بما فيها صندوق النقد الدولي.[2]

و لقد حددت المادة الأولى من اتفاقيات صندوق النقد الدولي الأهداف المنوطة بالصندوق وهي:[3]

- تشجيع و تنمية التعاون الدولي.
- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية.
- ضمان ثبات أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم المعاملات كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية ، مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق تعديل أسعار صرف عملتها في بعض الظروف ووفقا لشروط محددة و تحت رقابة دولية، و بهدف تصحيح الاختلاف في موازيين المدفوعات.

2-تطوره:

لقد عرف صندوق النقد الدولي عدة تطورات هامة كان لها الأثر الواضح على أدائه و موقعه على الساحة الدولية، و أهم تلك التطورات نذكر:[4]

- انهيار اتفاقية بريتون وودز.
- نهاية الحرب الباردة.
- المساهمة في دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث:الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي الأجهزة الإدارية التالية:

1-مجلس المحافظين: يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق، وعادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظ للبنك المركزي. ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق، ويجتمعن مرة في السنة على شكل جمعية عمومية.[5]

2-اللجنة المؤقتة: تتكون هذه اللجنة من أربعة وعشرين محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي وتجتمع مرتين في السنة، وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

3-لجنة التنمية: تتألف هذه اللجنة من أربعة وعشرين عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي، وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وترتفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.[6]

---

[1]- op cit, p 1.

[2]– دافيد دريسكول، ما هو صندوق النقد الدولي؟!،ترجمة محمد حسن يوسف، بحث نشر من طرف الجامعة الأمريكية في القاهرة، العدد143، 19–8–1996، ص10.

[3]– بسام حجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص 65.

[4]– ريغي هشام، العولمة و البطالة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[5]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص495.

[6]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص250.

4–المجلس التنفيذي: يقوم هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية، ويخول إليه كافة الصلاحيات في هذا المجال، ما عادا تلك التي تدخل في اختصاص مجلس المحافظين، ويجتمع ثلاث مرات في الأسبوع في المقر الرئيسي للصندوق(في واشنطن).

–ويتكون المجلس التنفيذي من أربعة وعشرين مديرا تنفيذيا تعينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء في الصندوق. ويقوم المجلس التنفيذي بالإشراف على مراقبة أعمال الصندوق وإدارته والإشراف على مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء في الصندوق[1]، وكذلك يشرف المجلس التنفيذي على السياسات المالية التي يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء، ويهتم أيضا بالقضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ضمن إطار الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالتصويت داخل المجلس التنفيذي فإنه يوجد خمسة مدراء تنفيذيين تعينهم الدول الأعضاء صاحبة الحصص الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، الهند). وأن عدد الأصوات التي يمثلها كل مدير من المدراء الخمسة يتحدد بحجم حصة دولته في رأس مال الصندوق التي اشتركت في انتخابه، ويتحدد عدد أصوات المجموعة بحجم حصص الدول الأعضاء المشاركة في المجموعة، أما إذا طرح أمر للنقاش يتعلق بدولة عضو لا يحق لها تعيين مدير تنفيذي يمثلها، فإنها ترسل إلى مجلس المدراء التنفيذيين ممثلا يكون له الحق في النقاش، ولكن ليس من حقه الاشتراك في التصويت.[2]

الفرع الرابع:دور صندوق النقد الدولي في الحد من المديونية الخارجية الجزائرية.

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من البلدان المختلفة المدينة، ومن بينها الجزائر في السنوات الأخيرة كأبرز المشاكل التي تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية.

و يمكن تتبع تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1970 إلى 1993 عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: من 1970 إلى 1985: قدرت المديونية الخارجية سنة 1970 بحوالي 0.95 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار في 1980 أي تضاعفت 17 مرة خلال عشرية واحدة، أما خدمات الدين انتقلت من 0.05 مليار دولار سنة 1970 إلى 3.9 مليار دولار سنة 1980 أي تضاعفت 84 مرة .

– بلغت المديونية الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) حوالي 12 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى 19.8 مليار دولار في سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة و لكن هذه الديون لم تكن لتشكل خطرا أو حرجا حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة.

ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 – 1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية ، هذه الوضعية الغير مناسبة بالنسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980 –1985، حيث انخفضت المديونية إلى 14 مليار دولار في سنة 1984 [3] .

المرحلة الثانية: من 1985 إلى 1993

- ❖ **اتفاق الاستعداد الائتماني 1989**

---

[1]– بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2]– إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي محملة على الرابط الإلكتروني التالي PDF. http://IMF.ORG/external/pubs/ft/aa/ara/index

[3]– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر–،ط3–2008، ص 180.

بعد التوترات الاقتصادية خاصة الخارجية التي شهدتها السوق النفطية و التي أثرت سلبيا على الاقتصاد الوطني مما دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج اقتصادي تمثلت محاوره الكبرى فيما يلي:

–مراقبة صارمة للنقد و القرض

– تحسين الوضعية المالية العامة

– العودة إلى حقيقة الأسعار خاصة سياسة الصرف، ومن أجل تمويل هذا البرنامج عمدت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي وعلى إثره عقد اتفاق مع هذا الأخير بعد تحرير رسالة نية في 28 مارس 1989، و لقد تضمنت رسالة النية: العمل على تطبيق سياسة سعر الصرف، تشجيع سياسة إحلال الواردات و توفير مستويات مناسبة من احتياطيات الصرف الدولية، التوحيد التدريجي لسوق الصرف الموازي و الزمني.[1]

*اتفاق الاستعداد الائتماني 1991.

تم بموجب هذا الاتفاق المنعقد في 3 جوان 1991 و الممتد إلى غاية مارس 1992 حصول الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربع أقساط على النحو التالي:

– الأول في جوان 1991 ، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، في حين لم يسحب القسط الرابع الذي كان من المفروض في مارس 1992، حيث تم تجميده لعدم احترام حكومة " عزالي" مضمون رسالة النية المحررة في 27أفريل 1991 حيث اصطدام تنفيذ البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السلم الاجتماعي و تنظيم الانتخابات التشريعية و قد حاولت الحكومة التوفيق بين الأمرين من خلال دعم مقطع مقدم من الميزانية.[2]

و الجدول التالي يوضح تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1985– 1993.

جدول رقم (18): تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1985– 1993 الوحدة مليار دولار.

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1991	1992	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	19 .8	23 .7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

المصدر: بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره،ص181.

يلاحظ على هذا الجدول زيادة حجم الديون الجزائرية في سنوات 89– 90– 1991، و هذا الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، و مرور الجزائر بأزمة سياسية و أمنية حادة أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل.

أما من 1991 إلى 1993 فنلاحظ انخفاض حجم هذه الديون و هذا لحصول الجزائر على قرض بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 4 أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون (DTS) و قد سحبت الجزائر 3 اقساط.

[1]- Salah Mouhoubi, L'Algérie et le tiers- monde Face à la crisse – Edition Attarik .Alger 1990-p 136.

[2]– مقال الكتروني على شبكة الانترنيت على الرابط:

http://www. dz world. Org/vb/ archive/index. Php/t–13572 htnl.

–أما خدمات الدين في السنوات الثلاثة الأخيرة من هذه المرحلة (1992–1991–1993) فقد بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي: 12.1 مليار دولار، 11 مليار دولار مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين بلغت 73.9% في 1991 و56.5% في 1992 و82.2% في 1993.[1]

إعادة جدولة الديون:

لقد وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، ولكنها لم تستطع القيام بها إلا من مقابل اتفاق مع IMF الذي ألزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار والتصحيح، والسؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا قد سمح بتحقيق الأهداف الأصلية التي توفير الشروط لتحقيق استقرار دائم وإنعاش متواصل.

تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى ف باريس مع نادي باريس في نهاية ما 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق، ثم في هذه العملية جدولة ما قمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها أربع سنوات معفاة من الدفع.

من ناحية أخرى فإن الصندوق يقدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، وفترة سدادها في خمس سنوات.[2]

إن الوضع المتأزم الذي شهدته الجزائر قبل 1994 دفع السلطات الجزائرية غلى عقد اتفاق ثالث في أفريل 1994 مع صندوق النقد مدته سنة كاملة يتم من خلال إعادة جدولة الدين الخارجي حيث رسالة القصد والتي تتضمن إستراتيجية اقتصادية تتماشى مع الصندوق.

وباعتبار أن الصندوق لا يهمه إلا تحقيق النتائج بغض النظر عن الآثار فقد خلف عدة أثار:

– ارتفاع نسبة السلع المحددة وأسعارها إلى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك كما تم رفع أسعار النقل والهاتف والخدمات البردية ما بين 20% إلى 30%.

– وصول معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% التي كانت متوقعة في البرنامج .

– تخفييض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.

المطلب الثاني: البنك الدولي

الفرع الأول: نشأته ووظائفه

إن التسمية الشائعة لهذا البنك هي" البنك الدولي للإنشاء والتعمير" International Bank for reconstruction and Development (IBRD) **، ويطلق عليه أيضا :"بنك العالم".[1]**

[1] **– بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 180–181.**

[2] -Salah Mouhoubi, op cit, p 145.

أنشئ هذا البنك بمقتضى اتفاقية بريتون وودز 1945، والبنك الدولي هو توأم لصندوق النقد الدولي ويكمل أهدافه، و الفرق بينهما أن البنك الدولي يقدم قروضا طويلة الأجل أما الصندوق الدولي فيقدم قروضا قصيرة الأجل. وقد دعت الحاجة إلى إنشاء هذا البنك بعد أن تسببت الحرب العالمية الثانية كثيرا من الدمار في الأموال و الممتلكات و الأرواح في معظم القارة الأوروبية، و هذا تطلب إعادة البناء و التعمير و تحقيق الاستقرار و السلام في دول العالم.[2]

ولقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة إعمار الدول، الأوروبية، و بعد أن تمكنت هذه الدول من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم و التي عرفت بالدول النامية، و قد تحصلت منذ نهاية الأربعينيات على أكثر من 300 مليار دولار.

–و في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهر جليا أن أحد الأسباب التي تؤدي إلى حفظ السلام و تحقيق الاستقرار هو العمل على تخفيف الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة الأمر الذي جعل من تنمية اقتصاديات الدول النامية أحد الأهداف الأساسية التي قامت عليها فكرة إنشاء البنك الدولي للتعمير و التنمية و الذي بدأ أعماله في يوليو 1946، مقره واشنطن.[3]

و يسعى البنك على تحقيق هدفين أساسيين وهما:

1– توفير التمويل اللازم لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية من مشاريع إنتاجية، و بنى تحتية في دول أوروبا الغربية.

2– المساعدة في تنمية البلدان النامية من خلال تقديم التمويل الاستثماري لهذه البلدان لإقامة المشاريع الإنتاجية.

و في واقع الأمر البنك لا يعتمد في منح القروض أو ضمان هذه القروض على رأسماله المدفوع فقط و لكنه يعتمد بصفة رسمية و رئيسية على ما يستطيع جنيه من رؤوس الأموال الخارجية، ومن ثم فإنه فغنه يمثل قيمة التعاون ما بين رأس المال الخاص و رأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي و بالإضافة إلى عمليات الإقراض و ضمان القروض فإن البنك قدم العديد من الوظائف أهمها:[4]

* تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، مثل تحديد أسبقية المشروعات، ووسائل تمويل نفقاتها الأصلية.

* تشجع الاستثمار الخاص و بما يضمن نو و توسيع القطاع الخاص، و بما يساعد على تأهيل العادة الادخارية، و إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية و خلق قطاع جوهري وديناميكي، و اجتذاب رؤوس أموال إضافية، و رجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاطات التنمية.

* فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، و تدريب حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

و يعتبر البنك الدولي للتعمير و التنمية مؤسسة مالية دولية من مؤسسات الأمم المتحدة، تشرف على إدارة النظام المالي الدولي، و تهتم بسياسات التنمية و الاستثمارات و الإصلاح الهيكلي في الدول الأعضاء. و كذلك يهتم البنك بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق رأس المال. إن نشاط كلا من صندوق النقد الدولي و البنك

---

[1]– عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص350.

[2]– الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ملحقة الخروبة، دراسة اقتصادية محملة على الرابط الإلكتروني: www.sarambite.com

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 508.

[4]– عبد السلام أبوفحف، " العولمة و خاصيات الأعمال"، مرجع سبق ذكره،ص120.

الدولي يكملان بعضهما بعضا، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة التي تتعلق بعمليات التكييف الهيكلي و الذي يشترط أن تسبقها مرحلة التثبيت و التي تعتبر من نشاط صندوق النقد الدولي، و تتضمن عمليات تخفيض معدل التضخم و تقليل عجز الموازنة و تصحيح سعر الصرف.[1]

و تعتبر هذه العمليات مقدمة تمهيدية لإنجاح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط و الطويل.[2] و لكي تصبح الدولة عضوا في البنك الدولي إلى ثلاثة أجزاء تدفع بالشكل التالي:[3]

*يدفع العضو 2% من حصته ذهبا أو دولارات أمريكية، ويستخدمها البنك في إقراض الدول.

*يدفع العضو 18% من حصته بعملته الوطنية ولا تستخدم في الإقراض إلا بموافقة الدولة العضو.

*والباقي 80% من الحصة غير قابلة للإقراض ولكن البنك يستخدمها لضمان بعض القروض التي تحصل عليها الدول العضو ولضمان التزامات البنك نفسه.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:

يشرف على تسيير البنك الدولي الهيئات التالية:

1- مجلس المحافظين: يتكون مجلس المحافظين من مجموعة من المحافظين ونوابهم الذين يمثلون بلدانهم الأعضاء في البنك الدولي، يجتمع هذا المجلس مرة في السنة، وذلك لأجل تسيير شؤون البنك ورسم سياسته ويجوز للمجلس أن ينيب عنه مجلس المدراء في جزء من شؤونه أو جميعها.

2- مجلس المدراء: وهو المجلس التنفيذي، يقوم بتنفيذ قرارات مجلس المحافظين، ويتكون من 14 عضوا، ويقوم مجلس المحافظين بانتخابهم لمدة خمس سنوات، على أن يكون بينهم خمسة أعضاء يمثلون أكبر الدول الساهمة في البنك.

3- هيئة الإدارة: تتكون هذه الهيئة من مجموعة من الخبراء في الإدارة المصرفية، ويقوم مجلس المدراء بتعيينهم، و يشرف عليهم مباشرة محافظ البنك الدولي.[4]

الفرع الثالث: المؤسسات التابعة للبنك الدولي:

يتكون البنك الدولي من أربع مؤسسات مالية متعددة الأطراف و يطلق عليها سويا مع البنك الدولي – مجموعة البنك الدولي – وهي:

1- هيئة التنمية الدولية International Development Association:(IDA)

وتسمى أيضا "الوكالة الدولية للتنمية" أنشئت عام 1960 بهدف منح الدول الأقل فقرا قروضا بشروط أكثر يسرا من شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتستخدم الدول الفقيرة جدا هاته القروض في تنمية مشاريع البنية الأساسية والطاقة، وذلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وتستمد هذه الهيئة مواردها المالية من تحويلات صافي البنك الدولي، والمساهمات التي تقدمها بعض الأعضاء من الدول الغنية، وما يكتب به أعضاء الجمعة العامة للأمم المتحدة من عمولات قابلة للتحويل كرأس مال.[5]

---

[1]– مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية ،دار المريخ للنشر: الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص300.

[2]–الجمعية العلمية، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3]– مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 316.

[4]– مورد خاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص305.

[5]– لمزيد من المعلومات حول IDA يرجى الرجوع إلى الموقع الرسمي للبنك الدولي www.worldbank.org

2- مؤسسة التمويل الدولية (IFC): International Finance Corporation

أنشئت عام 1956، وذلك للقيام بمهمة التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة النامية، وخاصة في القطاع الخاص ويشترط أن يكون العضو في مؤسسة التمويل الدولية عضوا في البنك الدولي، وتقدم هذه المؤسسة التمويل للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها على أن تكون هذه المشاريع ذات ربحية خاصة.[1]

3- وكالة الضمان الاستثماري متعدد الأطراف: Multilateral Investment Gudrantec Agency (MIGA)

أنشئت هذه الوكالة عام 1988، بصفة عامة تشجع هذه الوكالة الاستثمار الأجنبي في المجالات الاستثمارية المختلفة وخاصة الاستثمار الخاص، وذلك عن طريق إزالة أو تقليل العوائق غير التجارية التي تعيق الاستثمارات الدولية.

وتقوم هذه الوكالة بضمان أموال المستثمرين أو المقرضين من المخاطر وخاصة السياسية الممكن حدوثها في هذه الدول.[2]

4- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID): International Center For Settlement of Investment Disputes

في عام 1966 أنشأ البنك الدولي مركزا خاصا لكل النزاعات والخلافات بين الحكومة والمستثمرين على أساس أن حل مثل هذه النزاعات سيسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية.[3]

الفرع الرابع: موارد البنك الدولي

توجد ثلاث مصادر رئيسية للبنك الدولي وهي:

1- رأسمال البنك: وهو مقسم إلى أسهم قيمة كل منها 100000 دولار، ولكل دولة عضو نصيب أو حصة في رأس المال، 20% من هذه الحصة توزع كما يلي(2% ذهب أو دولارات، 18% عملة وطنية)، وهذه النسبة لا يتم اقتراضها إلا بموافقة العضو، أما باقي الحصة وقدرها 80% فلا يطلب رفعها إلا لمواجهة الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك المتعلقة بموارد أو بقروض قدم عنها كفالة.[4]

وعلى ذلك فإن الموارد المتاحة للبنك من رأسماله في أعماله الجارية 20% فقط وأقل من ذلك لذا أدخلنا باعتبارنا جزءا كبيرا من العملات الوطنية الخاصة بشريحة الـ 18% معطل في الواقع بسبب انعدام الطلب عليه من ناحية، وبسبب عدم قابلية هذه الشريحة للتحويل إلى عملات دول أخرى من ناحية ثانية، أما بقية رأس مال البنك فيعد بمثابة ضمان لتعامل البنك مع الغير.[5]

2- الاقتراض: ويتمثل في التجاء البنك الدولي إلى أسواق المال العالمية للاقتراض عن طريق السندات.

أو يلتجأ البنك إلى الاقتراض من أسواق الدول الأعضاء، ولكن بشرط أن يحصل على موافقة الدولة العضو التي يقترض من أسواقها وكذلك موافقة العضو الذي يقوم بالقرض بعملته، وذلك على أن تضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء ويعتبر الاقتراض من أهم المصادر لتكوين رأسمال البنك.

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الالكتروني: www.miga.org

[3]- زينب حسين عوض الله، " الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر القاهرة، مصر، 1999، ص56.

[4]- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، 2001 ، ص411.

[5]- مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص316.

3- الفائض: ويقصد به الحصول على الفوائد والعملات التي تؤمن له دخلا صافيا من العملات المختلفة التي يقوم بها البنك.

4- مصادر أخرى: وتتمثل في المبالغ المسددة للبنك، وتكون متاحة لتوظيف جديد بالإضافة إلى ما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية (بيع أقساط الديون).[1]

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)

الفرع الأول: نشأتها وأسباب قيامها

عند اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، كانت الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في إعادة نظام التجارة الحرة بأقصى سرعة ممكنة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف خلقت منظمة دولية قادرة على فرض تخفيضات عامة للتعريفات الجمركية وتفكيك الإجراءات الحمائية.

وقد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1945 قبل قيام الجات (GATT) حيث أقرت الحكومة الأمريكية آنذاك مشروعا لإنشاء منظمة تجارية دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكن الكونغرس في بداية الخمسينات رفض المصادقة على هذا المشروع خوفا من تحرير التجارة الدولية وإلحاق الضرر بالصناعات الوطنية الأمريكية التي تحتاج إلى حماية.[2]

-تعود فكرة تأسيس منظمة تجارية عالمية إلى مؤتمر هافانا عندما تم الاتفاق فيما بين 53 بلدا على تأسيس (ITO) غير أن هذا الاقتراح لم يتلقى دعما من مشرعي بعض البلدان وخاصة في مجلس الكونغرس الأمريكي، و بهذا دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر جديد في بداية 1948 والذي أعلن فيه عن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) كمحفل مؤقت يتولى معالجة مبادئ وقواعد وترتيبات بهدف تحرير وتحفيز التبادل الدولي وحل المنازعات بطرق التفاوض، ويعمل على فتح الأسواق أمام المنتجين والمصدرين والمستوردين والمستهلكين، فيكون مع شفافية المعلومات مجال الاختيار أوسع وأفضل[3].

و ارتباطا بفكرة إنشاء تنظيم للتجارة الدولية، أثيرت ثلاث محاولات أخرى بالإضافة إلى (ITO) والتي كانت:[4]

1- في العام 1955 اقترح بعض المشاركين في (GATT) تأسيس منظمة التعاون التجاري (OTC) Organizartion for trade cooperation ، وقد كان المشروع المفتوح بمستوى أقل من (ITO) فلم يحظ أيضا بمصادقة الكونغرس الأمريكي.

2- في عام 1963 اقترح اطار مؤسسي للتجارة الدولة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (Ecoso) فاستدعيت مجموعة من الخبراء لإنشاء وكالة جديدة للأمم المتحدة تتمتع بعضوية دولية قوية وأساسية تختص بالتجارة الدولية، وقد اقترح الخبراء أن تصبح GATT لجنة لهذه الوكالة إلا أن هذا المقترح لم يلقى اهتماما يذكر.

3- في العام 1990 اقترح إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف (MTO) Multinational trade organization من قبل كندا، وقد دعم هذا الاقتراح من قبل المجموعة الأوروبية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضته منذ البداية،

---

[1]- مورد خاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص306.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت.... والتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2010، ص343.

[3]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرجير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص219.

[4]- المرجع السابق، ص220.

وبالإضافة إلى ذلك تبين آنذاك، وكانت جولة أوروجواي جارية أنه من الضروري قيام مؤسسة تهتم بكافة الاتفاقيات المعدلة لـ (GATT) بما فيها (GATS) للخدمات و(TRIPS) للملكية الفكرية وكذلك لكل ما تحقق من خلال المفاوضات متعددة الأطراف.

وهكذا تأسست (WTO) فعلا في الأول من شهر كانون الثاني (يناير) من العام 1995 لتحل محل (GATT) ولكن كمنظمة دولية تتولى مسؤولية وضع قواعد وترتيبات التنظيم وتوجيه وتطوير ومتابعة التبادل الدولي بما يكفل تحرير التدفقات السلعية والخدمية والموردية من القيود المختلفة وخاصة غير التعريفية تسييرا للتعاملات في أجواء شفافة ومستقرة وقابلة للتنبؤ.[1]

ومن الأسباب التي بررت قيام المنظمة العالمية للتجارة:[2]

1- رغم أهمية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ نشأتهما، وذلك بتوفير الاستقرار النسبي للنظامين النقدي والمالي على مستوى العالم، وتمويل جهود التنمية ومعالجة الاختلال المالي الخارجي للدول النامية، وبالرغم من التطور الهائل الذي طرأ على هاتين المؤسستين إلا أن دورهما بقي مقتصرا على معالجة المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالشؤون المالية والنقدية، مما أظهر الحاجة إلى إنشاء منظمة للتجارة العالمية تساهم في سد النقص الموجود في مؤسسات النظام العالمي مما يضمن تكاملا للمسائل المتداخلة والمتعلقة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية.

2- لم تكن الجات منظمة دولية لأنه من المعروف أنها تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، وتمثل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات قبل جولة الأوروغواي العمود الفقري للجات مزودة بجهاز إشراف صغير يشرف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية.

وكانت توجد بعض اللجان الحكومية المعاونة والتي يسند إليها بعض المهام، وتنتهي هذه اللجان بانتهاء المهام المسندة إليها.

وقد أدركت جولة الأوروغواي هذا العيب وقامت بإنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات.

3- اتفاقية الجات واضحة ولكن تطبق فقط على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها، ومن ثم لم تتضمن إدخال مواضيع جديدة مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فلهذا كان لابد من إنشاء منظمة تعالج الخدمات كما تعالج السلع وتتعرض لأحكام القوانين الدولية، كما تتعرض للقيود الضريبية وغير الضريبية، ومن هنا جاءت فكرة تحويل الحاجات إلى منظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية و أهدافها:

1- المبادئ: تقوم المنظمة على عدد من المبادئ أهمها:

أ-مبدأ عدم التمييز: أي المعاملة بلا تفرقة، فعلى الدولة العضو ألا تميز بين الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية فهم جميعا يتمتعون بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية ، و بمعنى آخر فإنه إذا ما أعطى هذا الحق لدولة ما فإنه يعمم لجميع الدول الأعضاء.

[1] - محمد حشماوي ،الاتجاهات الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، تحت اشراف عبد المجيد قدي ، 2006،ص145.

[2] - مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط2، 2008، ص15.

ب–مبدأ الشفافية: يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية و ليس على القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد).[1]

ت– مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفويضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.[2]

ث– النافسة الحرة: أ ضمان التنافس الحر للسلع في الأسواق وإلغاء الدعم للصادرات ومنع عمليات الإغراق للأسواق بسلع منخفضة الأسعار.

ج– مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ بضمان ضرورة قيام الدول الأعضاء باتفاقية تحرر التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية.[3]

ح– الإصلاح والتنمية الاقتصادية: ما يزيد عن 75% من الأعضاء الذين عددهم 150 دولة يعتبرون دولا نامية ودولا تقوم بإجراءات الإصلاح للتحول عن نظم السوق المركزي ولذلك يتم توفير بعض المرونة ومنح امتيازات تجارية لبعض الدول في بعض المجالات بموافقة المنظمة.

خ– مبدأ المعاملة التفضيلية: يقضي هذا المبدأ بمنح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من المعاملات الأجنبية.[4]

2– أهداف المنظمة: إن أهداف المنظمة متعددة:

أ– إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء، و تتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.[5]

ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشان علاقاتهم التجارية المستقبلية، وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الجات(الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة). وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير و دخول الأسواق في القطاعات المعنية.[6]

ب–تحقيق التنمية: تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول و بخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، و

---

[1]– شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة المرتقبة على الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، تحت إشراف خالدي الهادي، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص38.

[2]– المرجع السابق، ص38.

[3]– المقصود بالتبادلية هنا أن كل تخفيض في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لابد وأن يقابله تخفيض معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد ويصبح ملزما لكل دولة ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جدد إلا بمفاوضات جديدة.

[4]– الصادق بوشنافة، الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الأدوية، حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية–فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص118.

[5]– زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص60.

[6]– مصطفى سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، فتمنحها المنظمة معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح، أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، و تمنحها مساعدات تقنية و التزامات أقل تشددا من غيرها، كما أن الدول الأقل نموا تعفى من أحكام الاتفاقية.[1]

ج–حل المنازعات بين الدول الأعضاء: تعرض كافة المنازعات التجارية على WTO و ذلك عند حدوث أي خرق لإحدى أو لعدد من الاتفاقيات المنعقدة، وكل ما يستغل من ثغرات، و خاصة من خلال الساحات أو الاستثناءات، وبما يحمل توجهات واضحة لحماية الإنتاج الوطني، أو لدعم الصادرات في المجالات غير المسموح بها أو بما يكشف عن حالات الإغراق و غير ذلك.

–و لهذا الغرض شكل جهاز خاص بتسوية المنازعات وهو ينظر في كافة الخروقات المتعلقة بمختلف الاتفاقيات سواء كانت بالنسبة للسلع أو الخدمات أو الجوانب التجارية للاستثمارات الأجنبية و الملكية الفكرية.[2]

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها، و يشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من " مؤتمر وزاري" و " مجلس عام "و " مجالس متخصصة ".

1– المؤتمر الوزاري: يأتي في المستوى الأول المؤتمر الوزاري Mininestual Conferance الذي يضم ممثلي كافة الأعضاء بمستوى وزير، و يلتقي الأعضاء مرة واحدة كل عامين، و يتمتع هذا المؤتمر بأعلى السلطات في المنظمة، وهو يقوم بإعداد البرامج وإعطاء توجيهات و اتخاذ القرارات في حدود تنفيذ وظائف WTO و الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تمت المصادقة عليها.[3]

2– المجلس العام: General council الذي يضم ممثلي كافة الدول الأعضاء من السفراء ورؤساء التمثيليات المختلفة في جنيف، و أحيانا بعض العاملين المرسلين كمندوبين لبلدانهم بغرض الالتقاء في مقر المنظمة في جنيف .

– يجتمع المجلس تسع مرات في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، و يقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، كما يقوم أيضا بمراجعة و متابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، و هو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء و شروط تنفيذها.[4]

3–المجالس المتخصصة: وهي عبارة عن ثلاث مجالس بتخصيص كل منها في مهمة محددة:

- مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع و يشرف على سير اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف.
- مجلس لشؤون التجارة الدولية في الخدمات، و يشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية و يشرف على سر الاتفاقية العامة للتجارة في جوانب حقوق الملكية الفكرية.

[1]– الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص 119.

[2]– هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[3]–كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة و النظام العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2004، ص 80.

[4]– هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص205.

و تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام، و تقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس و كذلك المهام التي يحددها المجلس الأعلى، و تكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء التي ترغب بالمشاركة.[1]

4-اللجان الفرعية: وهي نوعان: نوع حددته اتفاقية مراكش و آخر تكفلت ببنيانه اتفاقيات تجارة السلع.

أ-اللجان الواردة في اتفاقية مراكش:[2]

- لجنة التجارة و التنمية.
- لجنة القيود لميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية و المالية.

و تقوم هذه اللجان بأداء المهام الموكلة إليها بمقتضى اتفاقية مراكش و الاتفاقيات المتعددة الأطراف، كما أن للمجلس العام أن يعمد إليها بمهام إضافية على أن هناك أهمية قد تم منحها للدول الأقل نموا، إذ أن لجنة التجارة والتنمية تستعرض دوريا كجزء من مهامها الأحكام المؤقتة الواردة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف لصالح الدول المذكورة. وترفع تقريرا إلى المدير العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة (المادة 714 من اتفاقية مراكش).

ب-اللجان الواردة في اتفاقيات تجارة السلع والخدمات:[3]

في إطار الاتفاق بشأن القيود الفنية على التجارة هناك اللجنة المعنية بهذه القيود(المادة 13):

- لجنة الزراعة (المادة 7)
- جهاز مراقبة المنسوجات (المادة 8).

5- السكرتارية: و تتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري و يحدد له سلطاته و صلاحياته، ولا يجوز للمدير أو الموظفين أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمنظمة.[4]

شكل رقم (7) : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

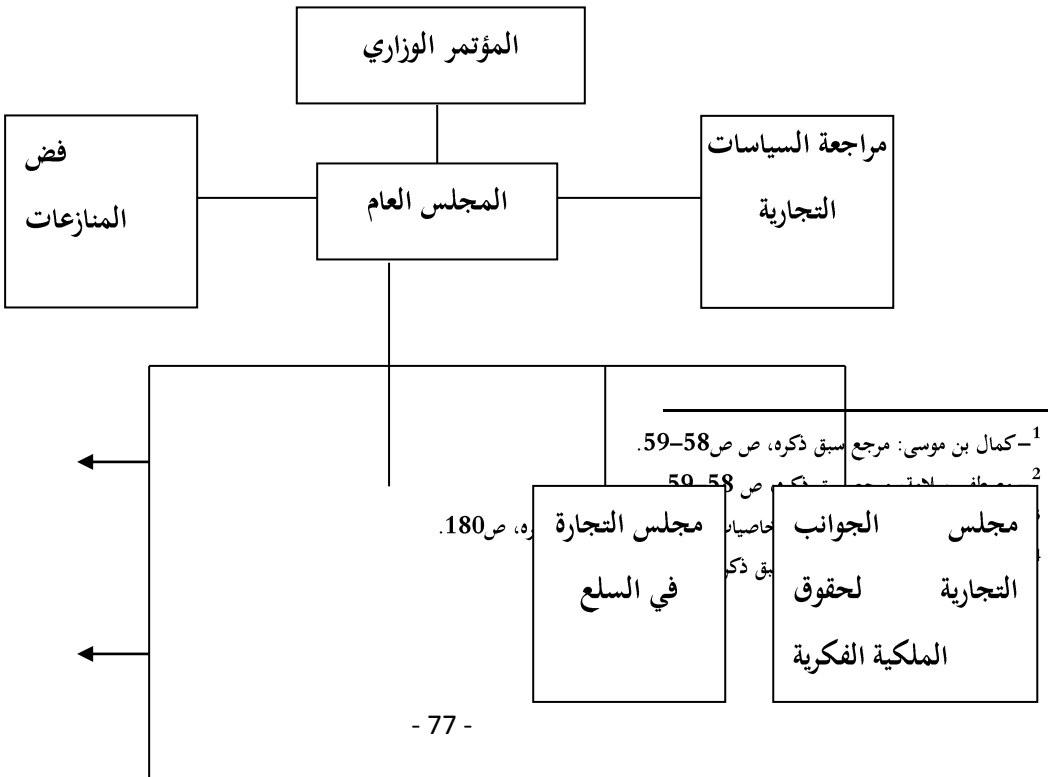

[1]-كمال بن موسى: مرجع سبق ذكره، ص ص58-59.

[2] ص 58-59

ه، ص180.

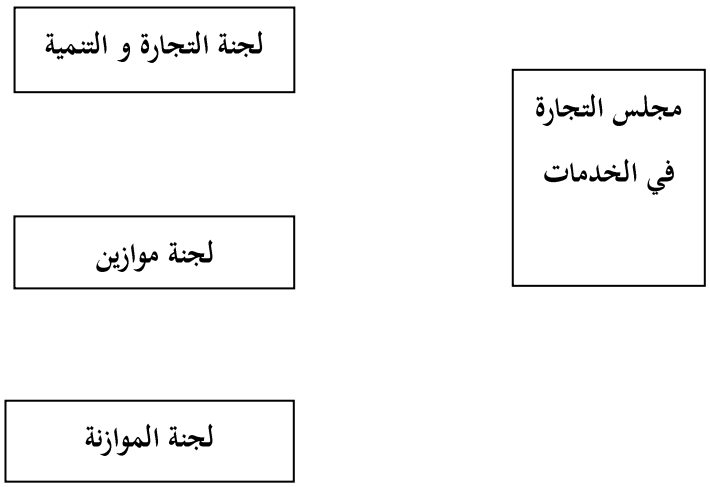

المصدر: محمد حشماوي ،مرجع سبق ذكره، ص148.

المبحث الثالث:آثار العولمة الاقتصادية:

– خلفت العولمة الاقتصادية عدة آثار منها الايجابي و السلبي، و يمكن تلخيص هذه الآثار في:

المطلب الأول: ايجابيات العولمة الاقتصادية:

لقد جرت عدة تحولات في إطار العولمة الاقتصادية:

شكل رقم (8): تحولات في إطار العولمة الاقتصادية

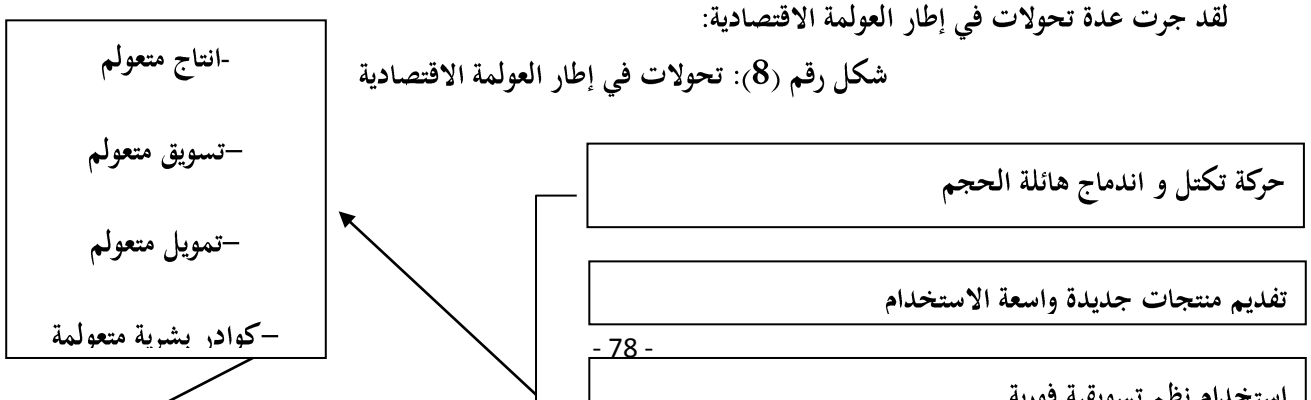

المصدر: من اعداد الطالب.

– تعمل العولمة الاقتصادية على إزالة التجزئة الاقتصادية و توفير الديمقراطية و الحماية الاجتماعية

– زيادة التقدم و التطور التكنولوجي الذي يمكن من تكامل الاقتصاد العالمي، و ربما يمنح فرص لم يسبق لها .

– تعمل العولمة الاقتصادية على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنتاج الدولي[1]، حيث ارتفع النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية المنتسبة في عام 2011 عبر كل المؤشرات الكبرى للإنتاج و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(19): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر و الإنتاج الدولي 1990–2011 . " القيمة بالأسعار الجارية – مليار دولار–"

البنـــد	1990	2005–2007 المتوسط	2009	2010	2011
التدفقات الداخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر	207	14703	1198	1309	1524
التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر	241	1501	1175	1451	1694
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	2081	14588	18041	19907	20438
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	2093	15812	19326	20865	21168
الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	75	1020	960	1178	1359
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	4.2	7.3	5.6	6.3	7.1
الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	122	1100	1049	1278	1470
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	6.1	7.3	5.6	6.4	7.3
مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة	5102	20656	23866	25622	27877

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي،2012،ص 10.

[1]- زينب حسين عوض الله، " الإقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص80.

– انتشار المعلومات و البيانات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الدول و الشعوب فمن المتوقع في السنوات القادمة توقيع اتفاقية تستهدف تحرير التجارة في تقنية المعلومات مما سوف يساهم في تطبيق الخلافات بين الدول النامية و الدول الصناعية بخصوص نقل التقنية و بخاصة تقنية المعلومات[1] ، فثورة الاتصالات التي أحدثت تقاربا في الأفكار و المسافات، و كان أهم مميزاتها الانترنيت أحدثت انجازات تكنولوجية، و قد استطاعت باعتبارها شبكة عالمية تربط بين شبكات الكمبيوتر، تضم في رحابها عدد كبيرا من الأفراد و المؤسسات التي سهلت الاتصال و استقبال و تلبية الخدمات الكترونيا.[2]

– زيادة التنافسية السعرية و التقنية مما يحسن في إنتاجية و كفاءة الشركات مما ينعكس بصورة إيجابية على تطور الخدمات و بالتالي رفض الزبون. حيث تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE التنافسية الدولية على أنها" المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج، و في الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية".

– و كذا توفر المنافسة على أنها "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية و الدولية.[3]

و تتعلق المنافسة بأمرين: التكاليف أو الأسعار، و مستوى تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى جودة الخدمات فمثلا نجد المنافسة العربية التي تعرف على أنها:" الأداء النسبي الحالي و الكاس للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات أو الأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية.[4]

شكل رقم (9): هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

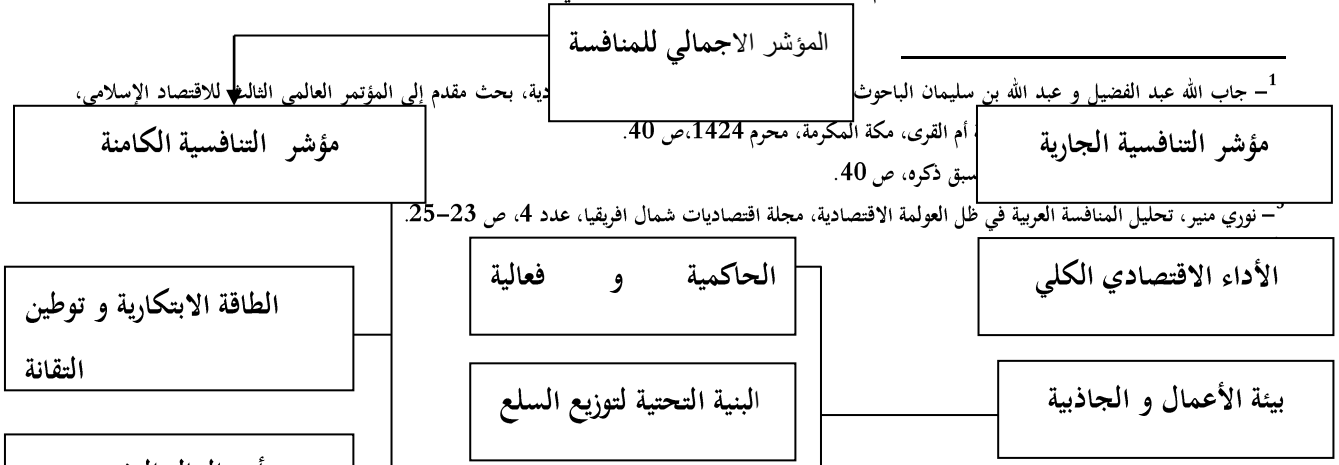

[1]– جاب الله عبد الفضيل و عبد الله بن سليمان الباحوث، [illegible]دية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، أم القرى، مكة المكرمة، محرم 1424،ص 40.

[2]– سبق ذكره، ص 40.

[3]– نوري منير، تحليل المنافسة العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، ص 23–25.

المصدر :تقرير التنافسية العربية، 2003، ص 15.

–تحرير التجارة في الخدمات: يؤدي تحرير التجارة في الخدمات إلى توفير فرص جديدة أمام البلدان النامية مثل: قطاع السياحة و إنتاج الخدمات و بيعها في الهند مثلا: صناعة برامج الكمبيوتر تولد دخلا يزيد على 500 مليون دولار، وتسيطر على 12% من السوق العالمية للبرامج المنتجة.[1]

– انفتاح النظم المالية العالمية: و هنا في المقام الأول نعني البنوك و التي أصبح لها قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي خاصة بعد أن ألقت كثير من الدول الغربية سقوف أسعار الفائدة، و سمح هذا لكثير من البنوك جذب المستثمرين الأجانب بعد أن أصبح لها الحرية في تقديم أسعار فائدة أعلى، و بالتالي أصبحت النظم المالية أكثر انفتاحا، و سهل هذا على كثير من الشركات أن تختار مواقعها حيث تتوافر رؤوس الأموال و الموارد أو المستلزمات أرخص من غيرها.[2]

– و قد أدى انفتاح النظم المالية إلى ظهور ما يعرف ب" الاندماج المصرفي " و يعرف الاندماج المصرفي بشكل عام على أنه اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، و قد عرف الوقت الحاضر موجة من الاندماجات المصرفية بين البنوك الكبيرة مع الصغيرة أو الكبيرة مع بعضها.[3] فم ثلا: بنك أوف أمريكا Bank of American و هو ثاني أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن أكبر بنك أمريكي يقدم الخدمات المالية و أكبرها من حيث الممتلكات، و قد كان هذا البنك نتيجة دمج بنك إيطاليا Bank of Italie الذي تأسس في سان فرانسيسكو بواسطة " أمادو جيانيني " في العام 1904 في أواخر العشرينات من القرن الماضي حيث عرض جيانيني على المصرفي " أورايوجين مونيتي " رئيس و مؤسس بنك أوف أمريكا لوس أنجلس "LA" تأسس عام 1962 عرض عليه الاندماج في 1929 باسم Bank American و حاليا اسمه Bank of America.[4]

[1] – عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد– الفرص و التحديات– مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 197.

[2] – المركز المصري لحقوق المرأة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] – عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف . نظرة شمولية، مجلة شمال إفريقيا، العدد 3، ص 17.

[4] – ،مقال إلكتروني محمل على الرابط الإلكتروني التالي: http://ar.wikipedia.org/kwiki/ ، تم الاطلاع عليه في:16–03–2013 على الساعة 11:09

ومن أهم الاندماجات التي وقعت في أوروبا سنة 2000 هو الاندماج الذي حصل في ألمانيا بين بنكين كبيرين وهما:" ناشيونال بنك " و " درسدنر بنك " و أيضا الاندماج الذي حصل في سويسرا بين " يونيو بنك سويزر لاند " و " سويس بنك كوربوريشن" و المعروف ب "MBS" و "SBC"

و في فرنسا تمكن " ناشيونال بنك " National bank" من حيازة بنك باريبا "Pariba bank " و في بريطانيا قام " رويال بنك أول سكوتلاند "باندماج " ناشيونال بنك".[1]

– يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية من قبل الدول النامية إلى انخفاض أسعار مدخلات الانتاج التي تستخدمها الصناعات الوطنية، ومن انخفاض تكاليف الإنتاج النهائية و تحقيق الاستقرار النقدي و تحسين بيئة الاقتصاد الكلي.

– عضوية المنظمة العالمية للتجارة تمكن البلدان النامية من الحصول على العون الفني و التدريبي، و الإمداد بالخبرات اللازمة لتكييف أوضاعها المحلية مع متطلبات تنفيذ بنود اتفاقية لأوروجواي، كما أن وجود جهاز لفض المنازعات التجارية يمثل فرصة مواتية للدول النامية لحل منازعاتها التجارية مع البلدان الأخرى بطريقة منصفة.[2]

– بالنسبة للجزائر انكشاف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة، و تعريتها من كل حماية تؤدي إلى تحسين الأداء و الاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار و التسيير و التسويق و نقل التكنولوجيا، هذا من جهة، ويساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: سلبيات العولمة الاقتصادية:

أبرزت من خلال تطبيق العولمة عدة سلبيات على صعيد اقتصاد المجتمعات أو ظروف الحياة نفسها، ومن بين هذه المشاكل نذكر:

1– عدم استقرار الأسواق و الأزمات المالية: لقد نمت التدفقات الرأسمالية العالمية و أصبحت الأوراق المالية غير المحلية تشمل قدرا أكبر من الإجمالي اتجهت التدفقات إلى التقلب سواء عبر البلدان أو عبر الفترات الزمنية مما أدى إلى اضطرابات كثيرة في أسواق المال، و حدوث أزمات مالية متتابعة، و مثال ذلك: ما حدث في آسيا و انهيار أسواقها المالية، الناشئة بسبب التقلبات الطارئة التي حدثت مما أدى إلى سحب رؤوس الأموال و إرجاعها إلى بلدها الأصلي.[3]

2–تخريب البيئة: نشهد اليوم بفعل تحرير الأسواق و المزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن، إفراطا في استغلال الثروات الطبيعية غير القابلة للتحديد، كما تشهد تخريبا كثيفا للبيئة نتيجة كثرة النفايات و تنوعها و خطورتها.[4]

– و نتيجة للتطورات الحديثة في مستويات الإنتاج و الاستهلاك ارتفع مستوى التلوث، فالغازات و النفايات التي تطرحها المصانع، و الأسمدة، و المبيدات المستعملة لزيادة المردودية الفلاحية، التلوث الذي تسببه وسائل النقل، القمامات المنزلية، و غيرها من مسببات التلوث جعلت البيئة في وضع متدهور تجلى في ارتفاع مستويات تلوث الهواء و الماء، مما أدى إلى اتساع ثقب الأوزون و ارتفاع درجة حرارة الأرض.

---

[1]– بو عزوز عمار دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية– حالة الجزائر، مقال الكتروني، حمل على الرابط: http://looklouars logs.com/auchive/2007/10/363، لوحظ في13مارس2013 على الساعة12:05.

[2]– عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3]– مصطفى محمد العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، ص312.

[4]– محمد زميت، مرجع سبق ذكره ص165.

3-زيادة التبعية و انتشار الفقر و الإقصاء: وقد تنجم التبعية أساسا عن المديونية الخارجية التي تشكل حاجزا يمنع هذه البلدان من الاندماج في تيار العولمة و الاستفادة من المزايا التي توفرها، و تمتص حصة معتبرة من مواردها، و بالتالي تثقل قدرات نموها، و قدرتها على الاندماج في تيارات التبادل العالمية، فعلى سبيل المثال تخصص القارة الإفريقية نسبة 60% من ناتجها الداخلي الخام لتسديد الديون مما تشكل مصدر خيارات حاسمة ترهن المستقبل و تجعله عامل الهيمنة.[1]

– ولقد تجاوز سكان العالم الستة مليارات عام 2001، خمسة مليارات منهم يعيشون ف بلدان فقيرة، و تسطر البلدان الغنية على 80% من إجمالي الدخل العالمي و عيش فيها 15% من السكان، و قدرت إحصائيات البنك أن 18% من سكان العالم الثالث شديدي الفقر و33 % هم من الفقراء على أساس أن الحد الأعلى للفقر هو دولار في اليوم أي ما يزيد عن (370) دولار في السنة.

و قد كان لبرنامج الإصلاح المدعومة من موارد الصندوق النقد الدولي و الذي التزمت به اندونيسيا آثار كبيرة و سلبية على الجهود التنموية التي بذلتها إندونيسيا على مدى عقود من الزمن و على وحدة ترابها، فتراجع الناتج المحلي بمقدار(15%) و انتشر الفقر فأصبح 20 مليونا اندونيسيا يعانون الفقر و الحرمان فالقروض التي قدمها صندوق النقد الدولي و البالغة 23 مليار دولار خصصت لإنقاذ أموال المستثمرين الأجانب الذين هم مواطنون أمريكيون بالدرجة الأولى.[2]

4-تزايد حدوث الأزمات المالية في البنوك: يمكن القول أن أهم المشاكل التي تصنعها العولمة الاقتصادية تلك الأزمات التي مست الجهاز المصرفي في عدد كبير من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال التسعينات فقد شهد القرن العشرون عددا من الأزمات المالية التي شملت العديد من الدول مثل المكسيك و الأرجنتين، جنوب إفريقيا (1996) دول جنوب شرق آسيا (1997) و البرازيل و روسيا (1998) و أحداث (11 سبتمبر 2001) التي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية و ما نتج عن ذلك من تأثيرات سلبية على أسواق المال في العديد من الدول لا سيما أسواق الأسهم في بعض الدول العربية كالسوق السعودي و سوق الكويتو سوق الأسهم المصري و التي تكبدت خسائر كبيرة بينما استطاعت كل من أسواق الأسهم في الأردن و الإمارات العربية المتحدة و قطر واستعادة الخسائر التي منيت بها عقب هجوم سبتمبر2001.[3]

5-المضاربات المالية و انهيار الاقتصاديات الناشئة: لقد أصبح بإمكاننا أن ندخل مع نظام العولمة في مرحلة جديدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ألا و هي التمويل الدولي لاقتصاد المضاربات على ما يزيد 40000 مليار دولار أي ما يعادل عشرة أضعاف الدخل القومي لأمريكا ولم يستخدم القائمون على نظام العولمة إلا(3%) من الجنس البشري في الوقت الذي يمثلون فيه ما زيد على (95%) من التجارة العالمية

– لقد تشعبت و تداخلت ساحات الصراع و مجالاته و أهدافه و أدواته ووسائله في عصرنا على نحو باب التميز معه فائق الصعوبة، ف الجوانب الاقتصادية و العمارية والمالية و العلمية و التكنولوجية تؤدي إلى عدة موجات تدمير اقتصادية ، فمثلا: موجة التدمير الاقتصادي التي تم شنها ضد دول شرق آسيا في صيف 1997، و التي تسببت في

---

[1]–العولمة الاقتصادية: فرص أم تحديات، ادارة المصارف الاقتصادية و المالية، حكومة دبي،2007، ص13.

[2]– عبد الهادي الرفاعي ووليد عامر، سنان علي ديب، العولمة و بعض الآثار الإيجابية و الاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية (المجلد 27)، العدد 1، 2005، ص 205.

[3]– عطيوي سميرة، العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، جوان 2006، ص 130.

انهيار اقتصادي لاندونيسيا و أزمات كبيرة لماليزيا و تايلندا، و كوريا الجنوبية و الفلبين فقد كان صافي حجم الأموال التي تدخل الفليبين قبل حلول الأزمة حوالي 9.3 مليار و تحول صافي الفيض إلى هروب (12 مليار دولار) و قد انعكست هذه الأزمات على الاقتصاد الياباني و الروسي و العديد من الدول الأخرى، فقد اتهم مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا علنا في خطابه أمام مجلس محافظي البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في أيلول 1997 في هونج كونج الملياردير اليهودي الأمريكي " جورج سوروس " و معهد موري و شركات تسليف بالتواطئ المبرمج المعتمد لتدمير اقتصاديات جنوب شرق آسيا.[1]

6-البطالة: تشير المعلومات إلى أن عدد القادرين على العمل تتراوح أعمارهم بين (15-65) سنة بلغ حوالي 305 مليار نسمة عام 1996، كان حوالي 2.3 مليار منهم يعملون بشكل ما، أما العدد الباقي منهم و البالغ 1.2 مليار إنسان فكانوا عاطلين عن العمل أي نسبة البطالة قدرها (34.3%) من مجموع القادرين على العمل في العالم، ففي الاتحاد الأوروبي كان هناك 18 مليون عاطل عن العمل، و قد ترافق النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة خلال العقدين الأخيرين بقلة فرص العمل الجديدة، و قد بلغ عدد العاطلين عن العمل في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام1996، ما يزيد على 36 مليون شخص بعد أن كان لا يتجاوز 10 مليون شخص عام 1970، و هو نفس عدد العاطلين عن العمل في تلك البلدان عام 1950، و هذا ما يؤكد اتساع نطاق و شمول التناقض بين العمل و رأس المال و يتبين من خلال عمليات الإدماج بين الشركات ترابط المركز في رأس المال مع زيادة البطالة و إلغاء الوظائف، أما بالنسبة للبلدان العربية فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 25 مليون من أصل (115) مليونا هم حجم القوى العالمية.

7-التحكم في مركز القرار السياسي و صناعته في دول العالم الثالث: أصبحت حكومات بلدان العالم الثالث، أكثر خضوعا للسياسات التي تقررها المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي (W.B) و صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، و العديد من المنظمات الدولية الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (MNDL)، حيث تقوم هذه المنظمات بتقديم مساعدات محددة لخدمة برامج إنمائية لهذه البلدان من منظورها الخاص.[2]

- تزايد تبعية الاقتصاد للاقتصاد العالمي مما يعني إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات السياسة الخارجية.

- تزايد التفاوت في الدخول.

- التأثير على الميزانية العامة في الدول العربية بسبب خفض و إلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة.

- تعرض القطاعات السلعية الاقتصادية الزراعية و الصناعية و الخدمات المحلية، و الخدمات المالية، و الاتصالات و التوزيع و النقل و أعمال المهن الحرة و الخدمات السمعية و البصرية لهجمات تنافسية من السلع و الخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، مما يؤدي لاختفاء الصناعات غير القادرة على المنافسة.

[1] - عبد الهادي الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 206، 207.

[2] - محمد زميت، مرجع سبق ذكره، ص50.

خلاصة الفصل:

تعني العولمة الاقتصادية فتح الأسواق وترك الأمور للسوق دون محددات وفي الوقت نفسه تضع العولمة من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي محددات شرطيه لتعديل الهياكل والتثبيت الاقتصادي لصالح قطاع دون آخر.

و قد رأينا كيف أن العولمة حظيت باهتمام كبير خلال السنوات الماضية، حيث أصبح هذا المصطلح رائجا في مختلف الكتابات وعلى جميع الألسن. ورأينا كيف أن العولمة، بالرغم من الجوانب المتعددة لها، ارتبطت أساسا بالجانب الاقتصادي وهو ما لاحظناه من مختلف التعاريف التي قدمناها، وكيف لعبت المنظمات الاقتصادية الدولية دورا هاما في التعجيل بالعولمة من خلال القوانين والشروط التي تفرضها، وكيف أن الشركات المتعدية الجنسية كانت دافعا لعجلة العولمة من خلال عملياتها على الصعيد العالمي.

الفصـل الثالث:

دور الشركات المتعددة الجنسية في عولمة الإقتصاد

تمهيد:

تعد الشركات متعددة الجنسيات، أو كما يسميها البعض العابرة الحدود، من الوسائل الرئيسة والفاعلة في تحقيق العولمة وقد شكلت ومنذ وقت مبكر المجال الأكثر استخداما والأكثر فاعلية من قبل الدول الرأسمالية الغربية في تحقيق أهداف العولمة الاقتصادية، وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على دور هذه الشركات عابرة القوميات في عولمة الاقتصاد.

في هذا الصدد سنتطرق الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و التجارة في السلع و الخدمات

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات و التطورات التقنية

المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر

تولي دول العالم كافة اهتماما واسع النطاق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، و في ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذابه من خلال سياستها و برامجها الترويجية، و توفير السبل و الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها، كما له أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية باعتباره محفز و محرك التنمية الاقتصادية، فضلا عن توفيره للأصول غير الملموسة كالمعرفة التكنولوجية و المهارات التنظيمية و الإدارية و شبكات التوزيع و التسويق، و لهذا يعد تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، واقعه و تدفقاته مهما جدا.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه، خصائصه، أهميته

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر أو ما يسمى بالانجليزية Foreign direct Investment (Fdi) **و بالفرنسية** Investissement direct étrangère (IDE)

– يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.

و يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج: الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، و الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.[1]

– و يعتبر هذا النوع من الاستثمار الشكل المفضل للمستثمرين الأجانب الذين استثمروا أموالهم في الخارج، إذ أنه يتيح لهم السيطرة الفعلية على المشروعات الاستثمارية، و توجيهها نحو أغراض الإنتاج التي تخدم بالدرجة الأولى مصالحهم، كذلك و بناءا على ملكيتهم للمشروعات يكون لهم حق تحويل الأرباح و الفوائد إلى الخارج، و التحكم في خطط الإنتاج و التسويق الخاصة بهذه المشروعات.[2]

أما الدكتور عبد الفتاح أبو شرار فيعرفه على أنه ذلك الاستثمار الذي يأخذ شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو بيعيا أو خدميا..... و موزع على عدد من الدول الأجنبية.[3]

و حسب هذا الدكتور يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال و تقنيات الإنتاج و الإدارة و المهارات الأخرى.

أما الدكتور هيل عجمي جميل فيعرفه على انه ذلك الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل على اقتصاد غير اقتصاد الجهة التي تقوم بالاستثمار، الجهة التي تعود لها ملكية المشروع و تقوم بإدارته، و هذا الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتم عن طريق قيام مالكي رؤوس الأموال بإقامة مشروعات و تشغيلها تحت إشرافهم، ومن أبرز الأمثلة: شركات النفط، شركات استخراج المعادن...[4]

---

[1]– نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

[2]– المرجع السابق، ص 32.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[4]– هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات، دبي، 1999، ص 10.

و يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة، و يأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص joint- venture ، أو إعادة شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة".[1]

– أما صندوق النقد الدولي فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق، و تسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة للدولة المؤسسة الأم".

– وحسب صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا عند حيازة المستثمر الأجنبي المقيم في بلد ما 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ف غير بلد إقامته، وتكون لهذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الحق في المشاركة في إدارة المؤسسة.[2]

– أما الاقتصادي " أبو قحف عبد السلام " يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[3]

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملأ الفجوة الادخارية، وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن للاستثمار المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية، و له أهداف خاصة به، و هذا ما يجعله يشكل عاملا حاسما في تعزيز النمو في الدول النامية:

1– الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع.

2– الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، و كذلك تسيير الإدارة و المشاركة في المداولات.

3– الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأس مال للمستثمر في أصول حقيقية في الخارج على عكس الاستثمار المحفظي فهو يشارك في تكوين رأس المال الثابت.

4– الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة و الخدمات.[4]

5– يكون الاستثمار مباشرا من طرف مستثمر أجنبي عندما يقوم هذا الاخير بشراء جزء أو كل المؤسسة، و يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة.

---

[1] – زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد8،فيفري 2005، ص 3.

[2] –Ibrahim ngouhouo، les investiments directs étrangers en Afrique central : Activité et effets économique، thése de doctorat non publiée faculté de science économiques، et de gestion، Université du sud- toulon-var، France. P 26.

[3] – عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص **13**.

[4] – حسين مهران، الاستثمار الأجنبي في مصر و إمكانية تطوره في ظل التحولات المحلية و الإقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد **1**، جانفي **2000**، ص **7**.

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلالا أمثلا للموارد حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة في الجدوى الاقتصادية للمشروع، و كافة البدائل المتاحة فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا.[1]

– و حسب حسين مهران، أنه يسمح للبلدان المضيفة له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها بفضل شبكات التسويق و التوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية و أيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية و رفع مستوى كفاءاتها الإنتاجية مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في ملأ الفجوة الادخارية و فجوة رأس المال الأجنبي فحسب إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الاستثمارية تدفق التكنولوجيا بمعناها الواسع.[2]

إذن و من خلال ما سبق يمكن تلخيص خصائص Fdi كما يلي:

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر الجيد يتميز ب:

1– الحفاظ على قيمة الاستثمارات الأصلية.

2– الحفاظ على درجة سيولة دائمة.

3– تحقيق تراكم المال أي تحقيق أرباح و فوائد.

4– تقوية المنافسة في ظل مراعاة القوانين السائدة.

5– تحسين نوعية المنتوج و هذا للحفاظ على الأسواق المتاحة و توسيعها.

6– المحافظة على طاقة المؤسسة عن طريق تجديد تجهيزات الإنتاج و مراجعة عمليات البيع و طرق التسيير.

مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) و الاستثمار الأجنبي غير المباشر(fpi):

جدول رقم (20):مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) و الاستثمار الأجنبي غير المباشر(fpi)

FDI	FPI
– استثمار طويل الأجل	– استثمار قصير الأجل مقارنة ب FPI
– يهدف إلى الحصول على الإنتاج	– يهدف إلى تحقيق المضاربة
– ينطوي على اكتساب حق الرقابة	– لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
– امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	– شراء أسهم و سندات
– مسؤول عن الأرباح والخسائر و المخاطر و له الحق في إدارة المؤسسة	– ليس له الحق في الإدارة و لا يتحمل المخاطر و الخسائر الخاصة بالمؤسسة
– يتضمن تحويلا دولا لرأس المال	– يتضمن تحويلات دوليا لرأس المال
– يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	– يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1993، ص 175.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية FDI في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها. والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

[1] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص **191**.

[2] – حسين مهران، مرجع سبق ذكره، ص 8.

1- زيادة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية.

2- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة .

3- إن استخدام المستثمر الأجنبي لمالديه من خبرات إعلانية و تسويقية و قنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي و فتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.

4- ظهور آثار المحاكاة بين المنتجين المحلين حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة و أساليب الإنتاج المتطورة و السياسات الإدارية و المالية و التسويقية.

5- يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته.

6- الاستثمارات تؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل خاصصة في ارتفاع أجورهم الحقيقية و زيادة قدراتهم الإنتاجية، و هذا يكون بتدريب القوى العاملة.[1]

7- تدريب العمالة التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية، و إكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث الوسائل و أساليب العمل و التدريب، و يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم و معرفتهم العلمية و الفنية و الإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون بالعمل بها.[2]

8- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي،و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساعدة للمشروعات الأجنبية.

9- تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع و بأسعار أقل نسبيا، و هذا ما يزيد من رفاهية الاقتصادية و ارتقاء أذواق المستهلكين و تطوير أنماطهم.[3]

10- تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار و تحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات و المنتجات.

11- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.[4]

المطلب الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر: مؤسساته، أشكاله

الفرع الأول: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر: les institutions d'investissement direct étrangère

هي مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة، يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد ما 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية[5] ، وهي على ثلاثة أنواع:

---

[1]- عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- واقع وآفاق ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل، 2006- الجزائر، ص 253.

[2]- عيسى محمد الفارسي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،-الاقتصاد الليبي ، ورقلة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل – طرابلس – 2006، ليبيا، ص 5.

[3]- المرجع السابق، ص 6.

[4]- عسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[5] -Unctad، world Investment Report، « transnational corporations and Internalization of R&D، new York ، 2005، p 50.

أ– المؤسسات التابعة أو المكتسبة(Subsidiary): و يملك فيها المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للمؤسسة، و له الحق بتشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها.

ب– المؤسسات الزميلة:(Associate): يملك فيها المستثمر غير المقيم (10–50%) من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.[1]

ت– الفروع(Branches،Brand): وهي مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم، و تكون الفروع ممثلة في صورة فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي، أو شركة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب، كما تكون أيضا أراضي أو مباني، أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم على تراب الدولة المضيفة، أو تكون معدات تعمل لداخل اقتصاد مهني لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل مثل: السفن، الطائرات، معدات التنقيب عن البترول و الغاز الطبيعي.[2]

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:

أ–حسب الغرض و الدوافع و المحفزات:

أ1– الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية خاصة في مجالات البترول و الغاز و العديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى[3]، و يشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية، و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الاستهلاكية.

أ2– الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، علما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها:

***ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، و إنما له آثار ايجابية على الاستهلاك، و آثار ايجابية أخرى غير مباشرة على التجارة، فهو يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها.**

أما فيما يخص التجارة الخارجية فيقوم بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.[4]

أ3– الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة بالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.[1]

---

[1]– حسين كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2]– بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية– دراسة مقارنة: تونس– الجزائر– المغرب– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، تحت إشراف: عماري عمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 5.

[3]– المرجع السابق، ص 22.

[4]– حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك التكوين الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005، ص 11.

و يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية، و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة. كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. [2]

أ4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث و التطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، و يعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسيعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات و معدات الدولة الأم. [3]

وفي سياق آخر يمكن تصنيف Fdi حسب وجهات عديدة للمستثمرين:

ب- حسب نظر الدول المصدرة: هناك الاستثمار الأفقي، العمودي، المختلط

والشكل التالي يظهر ذلك:

شكل بياني رقم(10): تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية الدولة المصدر

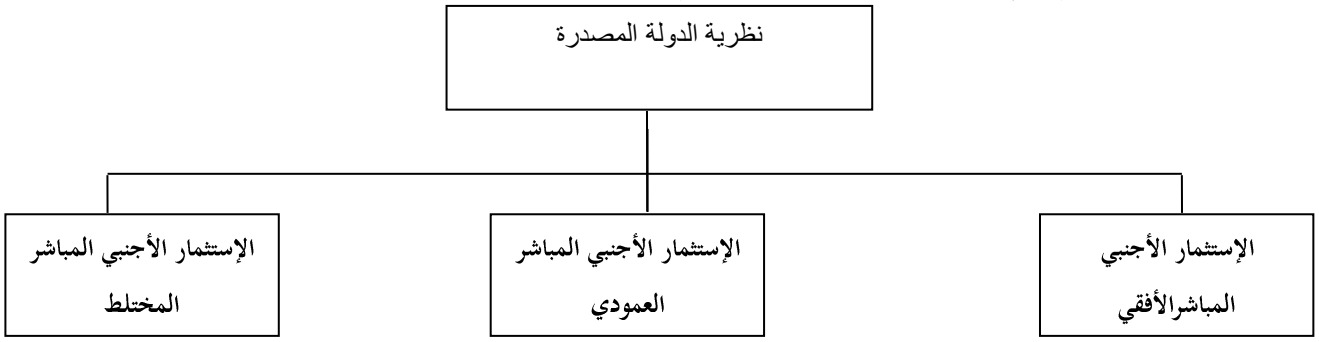

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عيسى محمد الغزالي و عبد السلام أبو قحف.

ت- حسب وجهة نظر الدولة المستقطبة له: و يكون هنا حسب الأهداف:

هدف إحلال الواردات، و هدف تعزيز الصادرات.

و الشكل التالي يظهر ذلك:

شكل بياني رقم (11): تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدولة المستقطبة له.

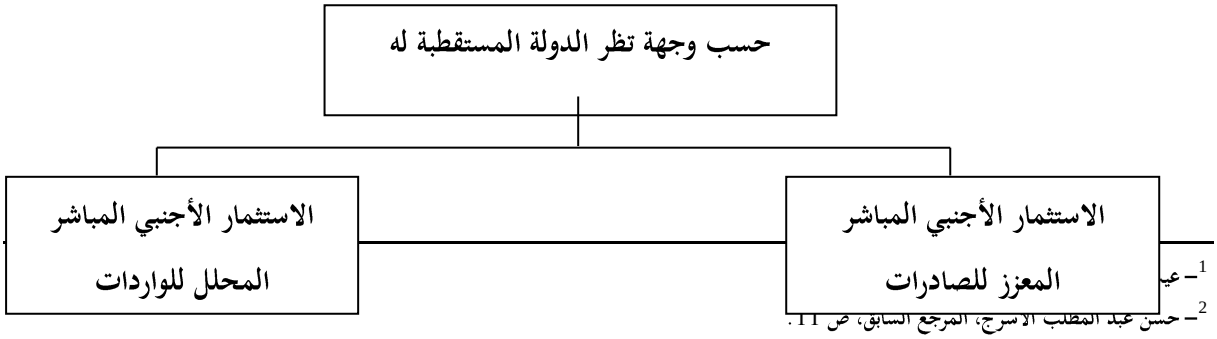

[1]- عي

[2]- حسن عبد المطلب الاسرج، المرجع السابق، ص 11.

[3]- بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عبد السلام أبو قحف و بيوض محمد العيد

– و تبقى أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و هي المعروفة و الشائعة المتمثلة في:

1– الاستثمار المشترك:

حسب أبو قحف عبد السلام هو " أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فهذا يعتبر استثمارا مشتركا.[1]

2– الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات(الشركات متعددة الجنسيات):

– تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، و قد أكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج و تسويق كميات معتبرة من سلع و خدمات عبر أسواق جديدة تنتمي إلى جنسيات و مناطق جغرافية مختلفة، كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي و انتمائها إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.

و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم طرف في Fdi، و قد ازداد دورها مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، و ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهل حركة كل من الاستثمار و الصناعة إلى حد كبير بحيث صار بإمكان أي شركة كبيرة أن تمارس و تراقب نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين عليها إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد فيها[2]، و هكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة و التحالف الإستراتيجي عبر الحدود، و لم يعد يلزم نقل الخبراء من مكان لآخر و استعمال العديد من العمال في البلد المضيف بل صارت الشركات عبر الوطنية تعتمد خبرات و مهارات و مسيرين موجودين في الشركة الأم و هم يقومون بتوجيه عمل الفرع عن بعد.

– وقد ساهمت هذه الشركات عبر القارية في زيادة تدفقات fdi عالميا ، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر من 203.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 855 مليار دولار سنة 1999 منها 208 مليار دولار للدول النامية.

ووفقا للبيانات الأولية قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام 2000 بحوالي: 1119 مليار دولار مرتفعة بنسبة 14% من مستواها عام 1999، و تقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 899 مليار دولار (ما نسبته

[1]– إحلال الواردات: أي السماح بإقامة استثمارات أجنبية مباشرة على أرض الدولة المضيفة هذه الاستثمارات تنتج سلعا تكون الدولة المضيفة في حاجة إليها و لا تحصل عليها إلا بالاستيراد و هذه الطريقة تسمح لها ليس فقط بالحصول عليها و بتكلفة منخفضة، بل بإنتاجها و تصديرها للدول الأخرى عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، و بهذا فهي تعزز صادراتها و يكون له الأثر الإيجابي على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

[2]– زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، الجزائر،2004، ص 160.

80% من الإجمالي)، و حصة الدول النامية بنحو 190 مليار دولار(ما نسبته 17%)، و دول الاقتصاديات التحولية بحوالي 30 مليار دولار ما نسبته 3% .[1]

والرسم البياني التالي يبين حصة كل من الدول المتقدمة و النامية و دول الاقتصادات المتحولة من fdi الوافد

شكل بياني رقم(12): حصة كل من الدول المتقدمة و النامية و دول الاقتصادات المتحولة من fdi الوافد

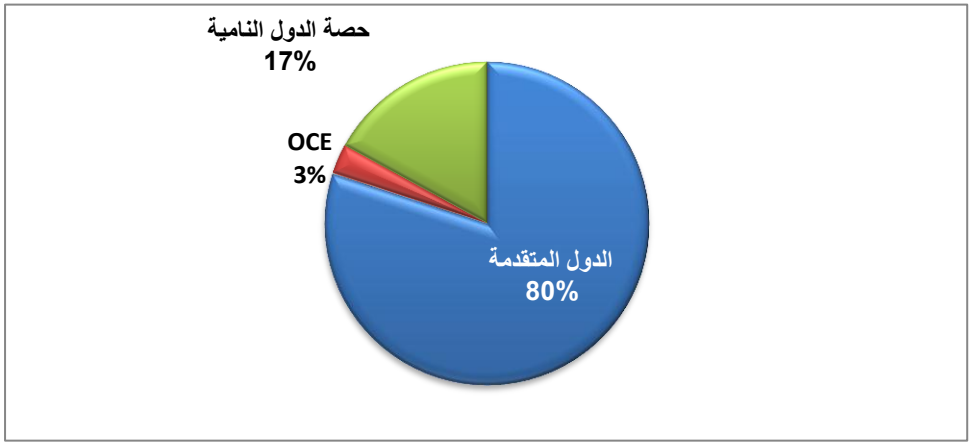

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة

3- مشروعات أو عمليات التجمع:

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني سواء كان عاما أو خاصا، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. مشروعات التجميع هذه تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[2]

-أما "شارل اومان" "Charles Oman" فيرى أن مصطلح الاشكال الجديدة للاستثمار يشمل مختلف نشاطات الشركات متعددة الجنسيات الرامية إلى توريد المعدات و الموارد و التكنولوجيا و الفنون التسييرية لمشروع استثماري في البلد المضيف حيث يمتلك هذا الأخير أكثر من 50% من رأس المال الإجمالي.

و حسب هذا التصنيف نجد:

* المؤسسات المشتركة: les entreprises conjoints

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالف الإستراتيجية حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية او للتصدير.

[1]- المرجع السابق، ص 161.

[2]- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 197.

* اتفاقيات التراخيص: les Accordes de Licences

و التي بموجبها تلتزم الشركات الأجنبية إتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا و المعارف التقنية مقابل دفع جزافي، و حصولها على نسبة من المبيعات و الأرباح المحققة بالإضافة إلى إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي échanges compensés ، و التسويق بالمنتج Aéglementeur produit[1] .

* عقود التسيير(الإدارة): Contrats de questionو التي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف مع التزامها بتكوين تأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، و ذلك لقاء فوائد مالية.

* عقود منتج و مفتاح في اليد: Contrats et clés en main

حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على مشروع استثماري و تقديم كافة تصميماته و طرق تشغيله و التكنولوجيا اللازمة له و صياغته، و تتفاوت صلاحيات الشركة حسب ما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج.(عقد منتج في اليد).[2]

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

قدرت مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) بشكل أولي ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال عام 2005 بنحو 897 مليار دولار أمريكي محققة قفزة ملحوظة بنسبة 29 % عن مستواها لعام 2004 الذي بلغ نحو 695 مليار دولار أمريكي و هذا بسبب تزايد النمو الاقتصادي و تنامي عمليات الاندماج و التملك خاصة عمليات عبر الحدود، ووفرة الأسواق المالية العالمية و استمرار تحسين بيئة الاستثمار و نجاح جهود الترويج للأقطار المستضيفة للاستثمارات و تبسيط إجراءات التراخيص و المعاملات، و قد قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة بنحو 573 مليار دولار أمريكي بحصة 64 % من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة للدول النامية بنحو 274 مليار دولار أمريكي بحصة 30.5 %، فيما بلغت التدفقات المتجهة لدول الاقتصاديات المتحولة (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حولي 50 مليار دولار أمريكي بحصة 55 %.

وقد تبوأت المملكة المتحدة المرتبة الأولى عالميا، في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (219 مليار دولار أمريكي)، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية (106 مليار دولار أمريكي).[3]

و الشكل البياني التالي يوضح توزيعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حسب الاقتصاديات لسنة 2005.

شكل بياني رقم(13): توزيعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حسب الاقتصاديات لسنة 2005

[1] -Charles Oman et autres، les nouvelles formes d'investissementt dans les pays en vie de développement ,paris 1989، pp 11-20.

[2] –op cit ,p 30.

[3] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2005، ص 4–5.

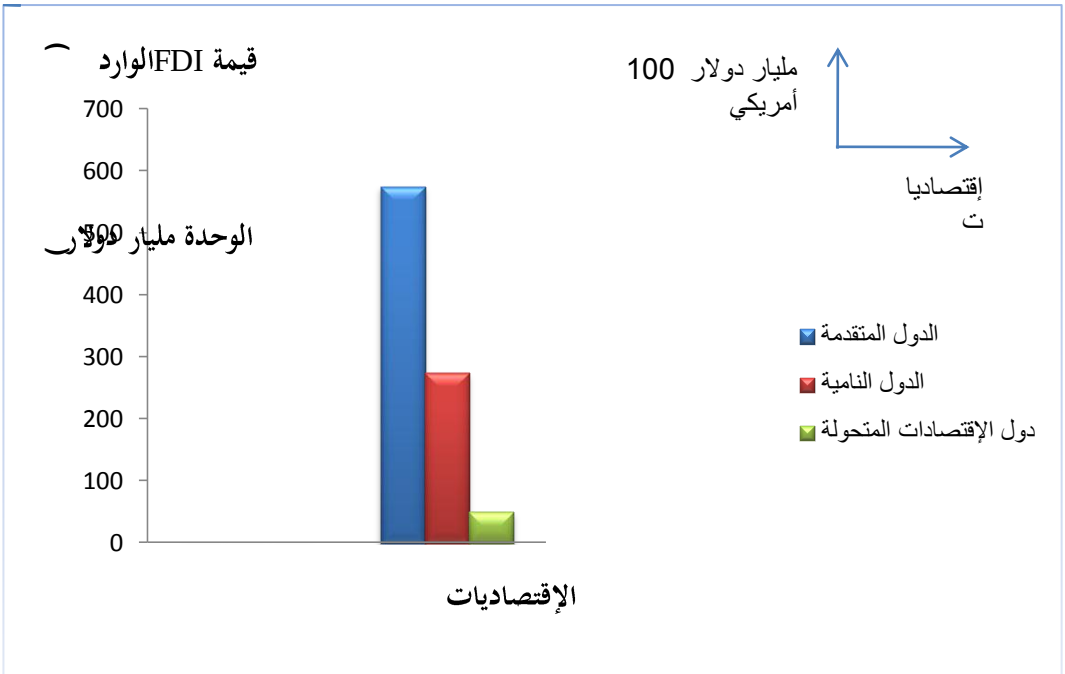

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2005 وكذا تقرير الاستثمار العالمي 2005.

التعليق:

الشكل البياني عبارة عن أعمدة تكرارية تبين توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الواردة في سنة 2005 حيث نلاحظ أن الدول المتقدمة تحتل أكبر حصة بقيمة 573 مليار دولار أمريكي و هي تمثل أكثر من ضعفي حصة الدول النامية التي مثلت 50 مليار دولار أي بنسبة 5.5 % ومن جهة أخرى، ووفقا لمصادر معهد التمويل الدولي الذي يضم أكبر تجمع عالمي للمؤسسات المالية و المصرفية، شهدت 29 دولة من دول الاقتصاديات الناشئة صافي تدفقات خاصة بلغت 358 مليار دولار عام 2005 مرتفعة من 319 مليار دولار أمريكي عام 2004، وذلك بتأثير ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار المحفظي إلى 61.5 مليار دولار أمريكي من 37.8 مليار دولار أمريكي، بينما حافظ صافي تدفق fdi لهذه الدول على معدله بنحو 136 مليار دولار، و بلغ صافي التدفقات الرسمية الصادرة نحو 65 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 27 مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها، و تدخل بيانات المعهد 4 دول عربية هي: مصر، تونس، الجزائر والمغرب.[1]

و الجدول التالي يبين: مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي و الإنتاج الدولي 1982-2004

جدول رقم(21): مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي و الإنتاج الدولي 1982-2004 (الوحدة: مليارات الدولارات و بالنسب المئوية).

	القيمة بالأسعار الجارية مليارات الدولارات				معدل النمو السنوي						
	1982	1990	2003	2004	86- 90	91- 95	96- 2000	2001	2002	2003	2004
التدفقات الداخلة	59	208	633	648	22.8	21.2	39.7	40.9-	13.3-	11.7-	2.5

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير سنة 2005، مرجع سبق ذكره، ص 5.

من الاستثمار الأجنبي المباشر										
التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر	27	239	617	730	25.4	16.4	36.3	40.0–	12.3–	5.4–	18.4
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	628	1769	7987	8902	16.9	9.5	17.3	7.1	8.2	19.1	11.5
رصيد الاستثمار الأجنبي الخارج	601	1785	8731	9732	18.2	9.1	17.4	6.8	11.0	19.8	11.5

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية و تدويل البحث و التطوير، ص 7.

و قد استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع حيث تجاوزت تدفقات fdi الواردة حاجز التريليون دولار خلال عام 2006 بالغة1231 مليار دولار أمريكي محققة قفزة ملحوظة بنسبة 34% عن مستواها لعام 2005 الذي بلغ نحو 916 مليار دولار، و يرجع هذا الارتفاع إلى تأثير النمو الاقتصادي العالمي في الدول النامية و المتقدمة على السواء و تنامي نشاط الاندماج و التملك عبر الحدود الدولية كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح المحققة، و استمرار تحرير سياسات و مناخ الاستثمار و إزالة قيود و معوقات التبادل التجاري الدولي، و نجاح جهود الترويج للدول المضيفة للاستثمارات و قد قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة بنحو 80 مليار دولار أمريكي بحصة بنحو 368 مليار دولار أمريكي بحصة 30 %، فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصاديات المتحولة (جنوب شرق أوروبا و جمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 62 مليار دولار أمريكي بحصة 5 %.

و قد استعادت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية(177 مليار دولار أمريكي على حساب المملكة المتحدة التي تراجعت إلى المرتبة الثانية 170 مليار دولار أمريكي)، تلتها فرنسا (88 مليار دولار أمريكي)، ثم الصين (70 مليار دولار أمريكي)، و يأتي ضمن أهم التطورات التي شاهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث السابقة استحواذ قطاع الموارد الطبيعية و الصناعات ذات الصلة على الحصة الأكبر من تلك التدفقات.[1]

– و قد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2008 بنسبة 21% حيث بلغت 1449 مليار دولار مقارنة بنحو 1833 مليار دولار عام 2007، و يأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الخمس الماضية بما يعزى بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية الحالية وعلى رأسها: تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و النامية على السواء و الاضطراب المالي و ما صاحبه من أجواء عدم اليقين و أزمات السيولة في أسواق المال و القروض في كثير من الدول المتقدمة مما حدا بالعديد من الشركات إلى اللجوء إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال و تخفيض طاقاتها الإنتاجية و إنفاقها الاستثماري، و قد انعكس ذلك سلبا على أنشطة عمليات الاندماج و التملك عبر

[1]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2006، ص ص7–8.

الحدود التي أخذت تتباطئ بشكل ملحوظ، و تأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الأرباح الناجمة عن تراجع أسعار النفط و الغاز و السلع الأساسية.[1]

– أما تدفقات fdi المتجهة إلى الدول المتقدمة فقد تأثرت سلبا و بصورة واضحة حيث تراجعت بنسبة 33 % مقارنة بمستواها المحقق في عام 2007 لتبلغ نحو 840 مليار دولار أمريكي، و بحصة بلغت 58 % مقابل 68 % من إجمالي التدفقات العالمية. –لم تمس هذه التأثيرات الدول النامية بصورة مباشرة لأن تداعيات الأزمة المالية الحالية لم تكن انتقلت بأكملها بنهاية 2008 الى هه المجموعة،مما مكنها من الحفاظ على قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 4 % خلال عام 2008 لتبلغ 5.8 مليار دولار مقابل 500 مليار دولار عام 2007 و بحصة بلغت 36 % مقابل 27 % من إجمالي التدفقات العالمية.

و على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأزمة فإنها احتفظت بالمرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة(220 مليار دولار أمريكي)، تلتها فرنسا (114 مليار دولار أمريكي)،و المملكة المتحدة(109 مليار دولار أمريكي) ثم الصين (92 مليار دولار أمريكي) ثم روسيا(62 مليار دولار أمريكي) فاسبانيا (57 مليار دولار أمريكي).[2]

و الشكل البياني التالي يوضح حجم هذه الاستثمارات في الدول المتقدمة:

شكل بياني رقم (14): توزيع fdi الوارد إلى الدول المتقدمة لسنة 2008.

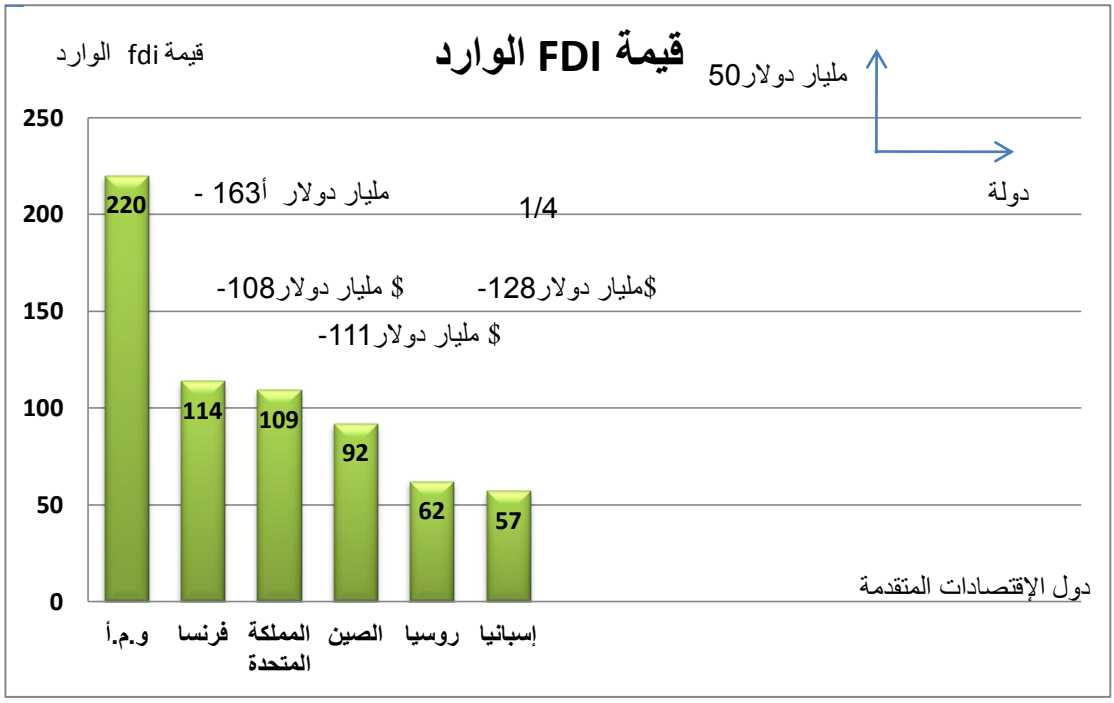

المصدر: من إعداد الاعتماد على التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2008، وكذا على:

Source : world Investment Report 2008 : transnational corporations and Infrtructure challenge. United state nations publication Sales noM e.08.IID.23.NEW york.Geneva 2008

و الشكل التالي يوضح نسبة fdi الوارد

جدول رقم(22): نسبة fdi الوارد الى 6 دول.

[1]– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، التقرير السنوي لسنة2008، ص 8.

[2]– المرجع السابق، ص 9.

البلد	النسبة	الترتيب
و.م.أ	%33،63	1
فرنسا	%17،43	2
المملكة المتحدة	%16،66	3
الصين	%14،06	4
روسيا	%9،4	5
إسبانيا	%8،71	6

المصدر:المرجع السابق

ويمكن تمثيل الجدول اعلاه بالشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم(15): نسبة fdi الوارد

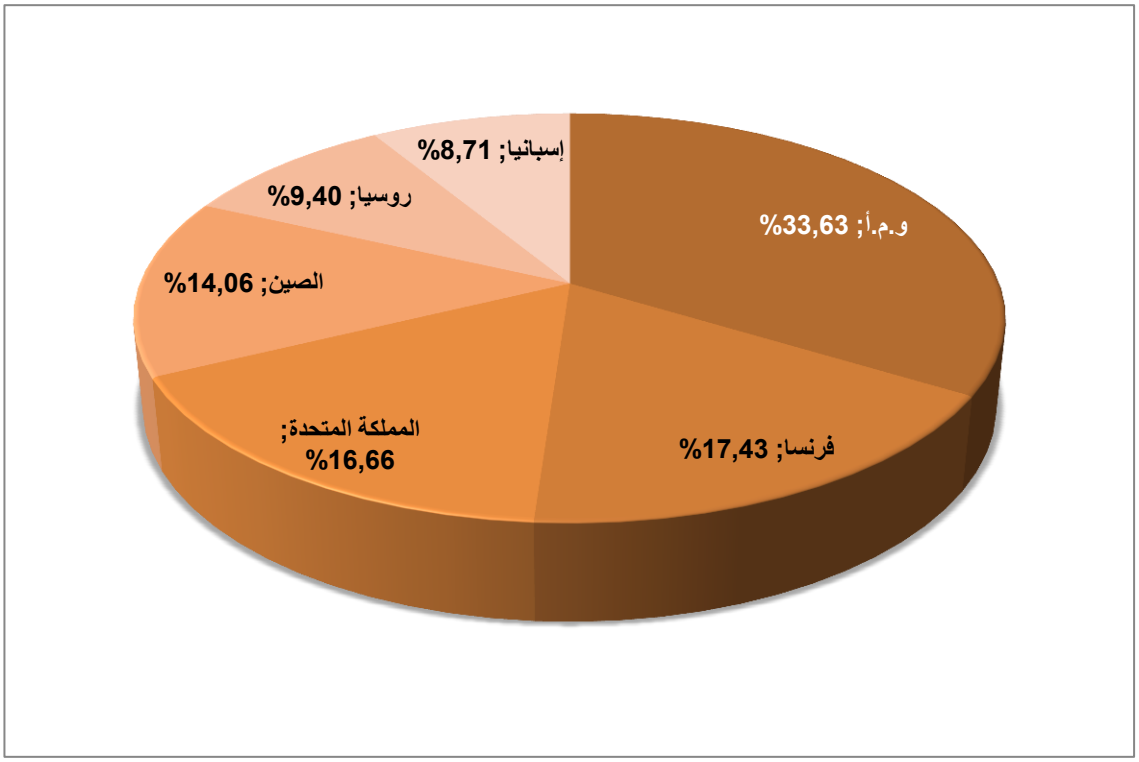

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

التعليق:

الشكل البياني رقم (13) عبارة عن دائرة نسبية تمثل نسب حصة كل دولة من 6 دول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنة 2008.

حيث نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 33.63 % تليها فرنسا بنسبة 17.43 % و تمثل هذا النسبة تقريبا نصف نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لتليها في المرتبة الثالثة المملكة المتحدة بنسبة 16.66 % بعد ما كانت تحتل المرتبة الثانية سنة 2007، و تمثل نسبة الولايات المتحدة الأمريكية ضعف هذه النسبة، و هي لا تقل كثيرا عن فرنسا إذ تزيد فرنسا على المملكة المتحدة الأمريكية ب 5 مليار دولار أي بنسبة 0.77 % ثم نجد الصين تحتل المرتبة الرابعة بنسبة 14.6 % لتليها روسيا في المرتبة الخامسة بنسبة94 % و اسبانيا بنسبة 8.71 % حيث تمثل نسبة روسيا تقريبا الثلث من نسبة الولايات المتحدة الأمريكية أما نسبة إسبانيا فتمثل الربع ($\frac{1}{4}$) من نسبة الولايات المتحدة الأمريكية من fdi الوارد، و تمثل ½ من نسبة فرنسا من fdi الوارد لسنة 2008.

الفرع الثاني:نقل الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسيات

–لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات من خلال ضخامتها و تنوع أنشطتها و انتشارها الجغرافي الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشكل ركنا هاما من أركان النظام الاقتصادي العالمي عبر تأثيرها على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، و إذا كان المقر (المركز) الرئيسي أو الشركة الأم في معظم الحالات ينتمي إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لوفرة رأس المال واحتكار التكنولوجيا، فإن الدول النامية بدأت تظهر كدول أم للشركات متعددة الجنسيات حيث تتعدى مبيعاتها السنوية مليار دولار،وأهم الدول التي تعد دولا أما للشركات متعددة الجنسيات: هونج كونج، كوريا، البرازيل و المكسيك، بل إن الدول المخططة مركزيا لعبت دور الأم للشركات متعددة الجنسيات، فقد قامت مشروعات القطاع بهذه الدول بإقامة 59 فرع لها خارج حدودها الوطنية، و بلغ نصيب الدول المتقدمة منها 418 فرعا،و نصيب الدول النامية 172 فرعا إلا أن نشاطها لا يزال محدودا مقارنة بالشركات متعددة الجنسيات الموجودة في دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، و لو أن انتشار هذا النوع من الشركات يشير إلى محاولة الإندماج في الاقتصاد العالمي من طرف البلدان النامية، و تنوع الشركات الخمسمائة الأولى عبر العالم كما يلي:

– الإتحاد الأوروبي 150 شركة + سويسرا 121 شركة

– الولايات المتحدة الأمريكية 150 شركة + كندا 08 شركات

– اليابان 122 شركة + كوريا الجنوبية 12 شركة + تايوان شركة واحدة

– البرازيل 05 شركات

– الصين 04 شركات

– المكسيك: شركتين

– الهند: شركة واحدة [1]

[1]– إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91–92.

و تعمل الشركات عبر الوطنية على نحو متزايد مع الاقتصاديات النامية، و الإقتصادات الانتقالية عن طريق صفيحة آخذة في الاتساع مع نماذج الإنتاج و الاستثمار مثل: التصنيع التعاقدي و الزراعة التعاقدية، و الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات و منح الامتيازات و منح التراخيص، و هذه الظواهر الجديدة نسبيا تطرح فرصا امام الإقتصادات النامية، و الإقتصادات الانتقالية لتسمح لها بتعميق اندماجها في الاقتصاد العالمي المتطور بسرعة، و بتعزيز إمكانات طاقاتها الإنتاجية الناشئة محليا و بتحسين قدراتها التنافسية الدولية.[1]

أمل الجدول التالي فيوضح مؤشرات منتقاة من الشركات متعددة الجنسيات من 1982– 2004

جدول رقم(23): مؤشرات منتقاة من الشركات متعددة الجنسيات من 1982– 2004.

(بمليارات الدولارات بالنسب المئوية)

البند	القيمة بالأسعار الجارية (مليارات الدولارات)				معدل النمو السنوي (%)						
	1982	1990	2003	2004	1986 – 1990	1991 – 1995	1996 – 2000	2001	2002	2003	2004
عمليات الاندماج و شراء الشركات عبر الحدود	0	151	297	380	25.9	24.0	51.5	48.5	– 37.8	– 19.6	28.8
المبيعات من الشركات التابعة الأجنبية	2765	5727	16963	18677	15.9	10.6	8.7	3.0–	14.6	18.8	10.1
الناتج الإجمالي للشركات التابعة الأجنبية	647	1476	5573	3911	17.4	5.3	7.7	7.1–	5.7	28.4	9.5

[1]– تقرير الإستثمار العالمي 2011، ص 3.

مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية	2113	5937	32186	36008	18.1	12.2	19.4	5.7-	41.1	3.0	11.9
صادرات الشركات التابعة الأجنبية	730	1498	3073	3690	22.1	7.1	4.8	3.3-	4.9	16.1	20.1
العمالة لدى الشركات التابعة الأجنبية	19579	24471	53196	57394	5.4	2.3	9.4	3.1-	10.8	11.1	7.9

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2005، مرجع سبق ذكره،ص 7.

شكل بياني رقم (16): تطور عمليات الإندماج وشراء الشركات عبر الحدود من 1982- 2004.

الوحدة: مليارات الدولارات. القمة بالأسعار الجارية

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

التعليق :

الشكل أعلاه عبارة عن منحنى بياني يمثل تطور عمليات الاندماج و شراء الشركات عبر الحدود عبر السنوات (من 1982– 2004) حيث نلاحظ:

–1982 : عدم وجود أي قيام لعملية شراء أو اندماج عبر الحدود.

–1990: بداية قيام الاندماج و شراء الشركات عبر الحدود حيث بلغت القيمة 151 مليار دولار.

–2003: ازدهرت عمليات الاندماج و شراء الشركات عبر الحدود، بل زادت قيمتها، حيث تزايدت بقيمة 84 مليار دولار عن سنة 2003 في 2004، فقد بلغت قيمتها في 2004: 381 مليار دولار، إذن و الخلاصة تزايدت عمليات الاندماج و الاستحواذ عبر السنوات لتبلغ أوجها و قيمتها بقيمة 381 مليار دولار في سنة 2004.

التعليق على جدول المؤشرات المنتقاة من الشركات متعددة الجنسيات من 1982– 2004:

يمثل الجدول بعض المؤشرات المنتقاة لأكبر الشركات متعددة الجنسيات من 1982– 2004 حيث نلاحظ

– تزايدت كل من عمليات الاندماج و شراء الشركات عبر الحدود التي بلغت أقصاها في 2004 ما قيمته 381 مليار دولار، أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي في تذبذب فقد بلغ أقصاها ما بين 1996– 200 ب 51.5 % ثم ينخفض في 2001، 2002، 2003، على الرغم من تزايد قيمة عمليات الاندماج، و هذا ما يدل زيادة تكاليف عملية الاندماج و نقص هذه العمليات و لهذا تزايدت قيمتها و قد استعادت الاستقرار في 2004 بقيمة 381 مليار دولار ما يعادل 28.2%

–أما المبيعات من الشركات التابعة الأجنبية فتزايدت قيمتها هي الأخرى عبر السنوات فبلغت الذروة في 2004 بما يعادل 18677 مليار دولار، أما بالنسبة لنموها السنوي فهو في تذبذب بلغ أقصاه في 2003 ب 18.8 % لينخفض في 2004، 8.7 % أي بلغ 10.1 % و هو أقل ب 5.8 % من النمو لسنة 1986– 1990.

– الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للشركات التابعة الأجنبية فقد تزايد من 1982 إلى 2003 حيث بلغ ذروته ب 5573 مليار دولار أي انخفض بقيمة 1562 مليار دولار أي بنسبة 30 %، أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي فبالرغم من زيادة تكاليف الإنتاج إلا أنه عرف ارتفاعا في 2003 بما يقدر ب 28.4% لينخفض في 2004 ب 18.9 % ليبلغ 9.5 % أي تقريبا ما يعادل $\frac{1}{3}$ من 2003.

– مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية ارتفع لتبلغ قيمته العظمى 36008 مليار دولار في 2004 و بمعدل نمو 11.9 % وهو منخفض على أقصى معدل نمو بلغته أصول الشركات في 1996–2000 ب 7.5 % حيث بلغ أقصاه ب 19.4 % .

– أما العمالة فقد تزايدت قيمتها عبر الزمن أما معدل نموها السنوي فبلغ أقصاه في 2003.

وهناك شركات عبر وطنية تكون ملكيتها للدول، والجدول التالي يبين توزيعها حسب الاقتصاد الموطن.

جدول رقم (24): توزيع الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول بحسب المنطقة، الموطن ، الاقتصاد الموطن في 2010.

المنطقة / الاقتصاد	العدد	النصيب
العالم	653	100.00
البلدان المتقدمة	285	43.6
الإتحاد الأوروبي	223	34.2

الدنيمارك	36	5.5
فنلندا	21	3.2
فرنسا	32	4.9
ألمانيا	18	2.8
بولندا	17	2.6
السويد	18	2.8
بلدان أخرى	81	12.4
بلدان أوروبية أخرى	41	6.3
النرويج	27	4.1
سويسرا	11	1.7
بلدان أخرى	3	0.5
الولايات المتحدة	3	0.5
بلدان متقدمة أخرى	18	2.8
الاقتصاديات النامية	345	52.8
إفريقيا	82	12.6
جنوب إفريقيا	54	8.3
بلدان أخرى	28	4.3
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	28	4.3
البرازيل	9	1.4
بلدان أخرى	19	2.9
آسيا	235	36.0
شرق آسيا	70	10.7
جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا	165	25.3
جنوب شرقي أوروبا و رابطة الدول المستقلة	23	3.5
الإتحاد الروسي	14	2.1
بلدان أخرى	9	1.4

المصدر: الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 12.

شكل بياني رقم (17): التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر 2002– 2010، و الإسقاطات المتعلقة بالفترة 2011– 2013 (مليارات دولارات)

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2011، ص 3.

– من وجهة نظر إنمائية يستطيع FDI عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تمكين البلدان من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، و تتمثل المزايا الرئيسية لأشكال الإنتاج غير القائمة على المساهمة في رأس المال في أنها ترتيبات مرنة تعقد مع شركات محلية، و تنطوي على حافز يدفع الشركات عبر الوطنية إلى الاستثمار في بناء مقومات بقاء شركائها عن طريق نشر المعرفة و التكنولوجيا و المهارات.

– و قد ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العمل ارتفاعا متواضعا ب 5 % لتصل إلى 1.24 تريليون دولار في عام 2010، و في حين أن الناتج الصناعي العالمي و التجارة العالمية قد عادا بالفعل إلى مستوياتها القائمة قبل الأزمة، فإن تدفقات fdi في عام 2010 ظلت أدنى بنحو 15 % عن مستواها القائم قبل الأزمة،و أدنى بنسبة 37% تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها في عام 2007.

– أما خلال 2010 فقد تنبأ Unctad بارتفاع تدفقات fdi و انتعاشها من 1.4–16 تريليون دولار أي إلى مستواها القائم قبل الأزمة، و يتوقع أن تزداد هذه التدفقات لتصل إلى 1.7 في 2012 و إلى 1.9 تريليون دولار في 2013 ، أي إلى الذروة التي كانت قد حققت في عام 2007.[1](الشكل أعلاه).

أما تقديرات Unctad لسنة 2012 فتشير إلى أنه و على الرغم من المخاطر و التطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات fdi في العالم ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال عام 2011 من 1.3 تريليون دولار في 2010.

–ففي الدول المتقدمة و بعد 3 سنوات متتالية في الانخفاض نمت تدفقات fdi الواردة إلى أوروبا بنسبة 23% في حين انخفضت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ب 8 % مقارنة بعام 2010.

– أما على مستوى أوربا، فقد شهدت تدفقات fdi الواردة الى اليونان و ألمانيا تراجعا في حين ارتفعت تدفقات fdi الواردة الى إيطاليا و فرنسا.

[1]– تقرير الاستثمار العالمي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 3–4

– أما الدول النامية و مجموعة الاقتصاديات المتحولة فقد استقطبت خلال عام 2011 و للعام الثاني على التوالي حوالي نصف تدفقات fdi، حيث شهدت آسيا (باستثناء الغرب) ارتفاع التدفقات بنسبة 11 % لتصل إلى 344 مليار دولار مقارنة ب 309 مليار دولار في العام السابق.

– أما صفقات الاندماج و الاستحواذ، و اجتياز الشركات عبر الوطنية عبر الحدود فقد زادت هذه القيمة بنسبة 36% في 2010، ولكنها ما زالت تمثل فقط نحو $\frac{1}{3}$ مقدار الذروة السابقة في عام 2007، و تضاعفت عمليات الاندماج و الاستحواذ (Fusion & Acquisition) عبر الحدود في الدول النامية،أما الاستثمارات الجديدة فقد انخفضت في عام 2010.

*** تتسبب الشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة في إثارة أوجه قلق العديد من البلدان المضيفة بخصوص الأمن القومي، و مدى تساوي فرص النشاط أمام الشركات المنافسة و الإدارة السليمة و الشفافية.**

*** و قد قدرت هيئة الأمم المتحدة أنه يوجد اليوم 650 شركة عبر وطنية مملوكة للدول النامية تشكل مصدرا ناشئا هاما من مصادر fdi، فالشركات الأجنبية التابعة للدول النامية تبلغ أكثر من 8500 شركة في العالم و تشكل مصدرا هاما من مصادرfdi .**

*** و تستضيف الدول النامية و الاقتصاديات الانتقالية أكثر من نصف الشركات عبر الوطنية (56 %)، ولعل من أبرز العوامل التي دفعت بالدول النامية إلى الاستثمار في الخارج أن هناك بعض الدول على غرار الصين و الهند، و نظرا لسرعة نمو اقتصادياتها فإنها تحتاج إلى المزيد من الموارد و عوامل الإنتاج الضرورية، و هذا ما دفع الشركات متعددة الجنسيات التابعة لها أن تستثمر في مجال الموارد الطبيعية كالتنقيب عن البترول و الاستغلال المنجمي، أيضا إدراك هذه الشركات أن عليها التوجه أكثر نحو عولمة الاقتصاد، و بالتالي يجب أن تضع مخططاتها و استراتيجياتها وفق نظرة عالمية خصوصا مع تزايد حدة المنافسة العالمية، ووجود فرص جديدة للاستثمار في الخارج، و لهذا عمدت هذه الشركات إلى تعزيز إستراتيجيتها في الخارج.[1]**

و الجدول التالي يوضح توزيع بعض الشركات متعددة الجنسيات الأولى التابعة للدول النامية مرتبة حسب أصولها المتواجدة في الخارج في سنة 2006:

[1]– إكرام مياسي : مرجع سبق ذكره، ص 93.

جدول رقم(25): توزيع بعض الشركات متعددة الجنسيات الأولى التابعة للدول النامية مرتبة حسب أصولها المتواجدة في الخارج في سنة 2006

الترتيب	مؤشر التدويل	الشركة	البلد الأم	الصناعة	الأصول		المبيعات		العمالة		مؤشر التدويل	عدد الفروع	
					الأجنبية	الكلية	الأجنبية	الكلية	الأجنبية	الكلية	%	الأجنبية	الكلية
1	18	Hutchison whampoa limited	هونج كونج الصين	متنوعة	70679	87146	286.9	34428	182149	220000	82.3	115	125
2	88	Petronas-Petroliam national bhd	ماليزيا	استكشاف النفط تكريره، و توزيعه	30668	85201	14937	50984	3965	33439	25.7	4	78
3	53	Samsung Electronics co،ltd	جمهورية كوريا	الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية	27011	87111	71590	91856	29472	85813	47.8	78	87
4	21	LEMEXS.A	مكسيكو	مواد التشديد	24411	29749	14595	18114	39505	54635	78.3	493	519
5	86	Hyundai Motor company	جمهورية كوريا	محركات السيارات	19581	76064	30596	68468	5093	54711	26.6	19	28
6	33	Singtel ltd	سنغافورة	الاتصالات	18678	21288	5977	8575	8606	19000	67.6	103	108
7	92	Citic GROUP	الصين	متنوعة	17623	117355	2482	10113	18305	107340	18.9	12	112
8	65	Formosa plastic Group	الصين– مقاطعة تايوان	الكيماويات	16754	7576020378	13002	504445	67129	89739	40.9	11	12
9	28	Jardine Matheson holding ltd	الصين: هونج كونج	متنوعة	16704	20378	12521	16281	58203	110125	70.6	108	126
10	57	LG corp	جمهورية كوريا	الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية	15016	539.5	43902	70613	36053	70000	47.2	3	12

Source :world investment Report 2008 :Transnational corporations and infrastucre challenge , op cit,p6.

–إن توسع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية و الدول الانتقالية شكل مصدرا هاما بالنسبة للدول ذات الدخل الضعيف حيث أصبحت هذه الشركات من أهم المستثمرين في العديد من هذه الدول كإثيوبيا و مينامار وتنزانيا، و قد شكلت تدفقات fdi الصادرة من شركات الدول النامية و الدول الانتقالية أكثر من40% من إجمالي التدفقات الداخلة لمجموعة البلدان ذات الدخل الضعيف، و على سبيل المثال الشركات متعددة الجنسيات التابعة لإفريقيا الجنوبية تعتبر مصدرا رئيسيا لتدفقات fdi و تشكل تدفقاتها أكثر من 50% من التدفقات الواردة الى يوتسوانيا، المالاوي ، الكونجو.

– إذن كخلاصة لما سبق: الشركات متعددة الجنسيات تؤكد صفة العالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و في هذا الاتجاه فإن الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية و الدول الانتقالية تعتبر فرصة اختراق الاقتصاد العالمي.

و كمثال على ذلك نأخذ الجدول التالي الذي يوضح قيمة صفقات عمليات الاندماج و الاستحواذ التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات المتواجدة بأمريكا اللاتينية و الكاريبي ما بين 2005– 2007 (مليون دولار).

جدول رقم(26): قيمة صفقات عمليات الاندماج و الاستحواذ التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات المتواجدة بأمريكا اللاتينية و الكاريبي ما بين 2005– 2007 (مليون دولار).

المناطق الاقتصادية	مبيعات ش م ج التابعة لأمريكا اللاتينية و الكاريبي			مشتريات ش م ج التابعة لأمريكا اللاتينية و الكاريبي		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
العالم	17905	22561	30696	11458	33820	41923
الدول المتقدمة	14824	17572	25046	8425	30052	35610
أوروبا	10455	8383	14129	3681	3246	3078
الإتحاد الأوروبي	9963	4952	13415	3681	2656	2427
فرنسا	836	83	2388	1195	725	71
إيطاليا	2080	438	1933	1467	605	-
إسبانيا	901	1153	4300	554	559	1124
المملكة المتحدة	5411	1974	1836	043	12	370
دول أوروبية أخرى متطورة	492	3431	714	-	591	651
سويسرا	492	3296	618	-	3	13
شمال أمريكا	3853	8718	10113	4700	26164	16914
الولايات المتحدة الأمريكية	3573	6385	7207	3928	8837	14401
دول متقدمة أخرى	517	471	804	45	642	15617
أستراليا	185	55	24	34	560	14992
الاقتصاديات النامية	2958	4651	5567	2962	3768	6314
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	2830	2312	4499	2830	2312	4499

الأرجنتين	121	160	2	1026	9	270
البرازيل	1094	244	1257	1571	609	597
كولومبيا	–	554	1188	35	64	789
المكسيك	1552	987	905	104	967	422
آسيا و دول جنوب شرق أسيا	128	1917	913	132	1311	1815
آسيا	128	1917	913	131	1311	1815
البحرين	–	798	–	–	–	–
هونج كونج، الصين	11	678	301	18	11	230
سنغافورة	–	–	356	108	1286	1192
جنوب شرق أوروبا و جمهوريات الكومنولث المستقلة	–	15	–	71	–	–

Source: WIR 2008.op cit.p 60.

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و التجارة الدولية

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الدولية على أنها " عملية التبادل التجاري و التي تتم بين الدولة و دول العالم الأخرى، و تشمل عملية التبادل هذه السلع المادية و الخدمات، النقود و اليد العاملة.[1]

– لا توجد دولة في العالم تنغلق على نفسها و تحصر اقتصادها في جزيرة معزولة عن العالم الخارجي، فشركاتها و مصانعها و أنشطتها في السلع و الخدمات و تقنيتها و رأس مالها المتاح و مستوى معيشتها، و غيرها من أمور اقتصادية جميعها مرتبط باقتصاديات الدول الأخرى، و أصبحت أشكال تلك العلاقات لتدفق السلع و الخدمات و رأس المال و العمل و التكنولوجيا بين الدول على النحو الذي أصبح فيه الاقتصاد العالمي متكاملا أكثر ما سبق، ويجب على كل دولة الانضمام إلى هذا الشكل من الترابط بين الدول.

– تتشارك الدول أو الشركات في دول مختلفة مع بعضها البعض في التجارة لأنها تستفيد من ذلك، و هناك دوافع أخرى، و لكن الدافع الأساسي للتجارة الدولية هو أن من مصلحة المشاركين تحقيق ربح من التجارة الدولية شأنها في ذلك شأن كل تجارة، و ينشأ بسببها التخصص في الإنتاج ومن الممكن أن تكون هذه الموارد المخصصة للاستخدام أكثر إنتاجية في كل دولة تجارية، و بذلك يدرك الجميع عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الفردي*[2]

–ان قيام التبادل التجاري الدولي يستند في الأساس إلى فكرة التخصص في الإنتاج، حيث نجد أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادلتها مع غيرها من الدول من أجل الحصول على ما لا تتوفر عليه من مختلف السلع، و بإمعان وتدقيق في تخصص الدول نجد أن هذا التخصص يرجع إلى عدة عوامل مختلفة بعضها جغرافي و يتعلق بالبيئة الطبيعية و بعضها متصل بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة و كذا بالإطار السياسي و الاجتماعي الذي يسودها، و قد أدى هذا التفاوت بين هذه العوامل مجتمعة فيما بين الدول إلى وجود تفاوت موازي في نفقات الإنتاج مما أدى بدوره إلى قيام التخصص و التبادل الدولي.[2]

---

[1]– نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الأردن ، 2008، ص 9.

* لا يمكن لأي مدينة أو دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي لوحدها دون الاستعانة بالدول الأخرى، لأنها ستفشل في تحقيق فوائد التخصص و تقسيم العمل.

[2]– الصادق بوشناقة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أما جمال جويدان الجمل فيعرف التجارة الخارجية على أنها: " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث و المتمثلة انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين الحكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .[1]

وتختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية بما يلي:

– التجارة الداخلية تستخدم النقود المحلية أما التجارة الخارجية فالنقود المستخدمة فيها تختلف عن النقود المحلية فهي عبارة عن عملات صعبة مثل الدولار الأمريكي و الأورو و الين الياباني و الجنيه الإسترليني، وهو الأمر الذي يفرز منه العديد من الصعوبات و المشكلات التي تعترض التجارة الخارجية قياسا بالتجارة الداخلية، خاصة و أن المبادلات التجارية تتم باستخدام النقود في الغالب، و هو الأمر الذي تبرز معه أهمية أسعار الصرف في إطار التجارة الخارجية لإستنادها إلى استخدامه في تعاملاتها.

– التجارة الخارجية تتم في إطار علاقات الاقتصاد مع العالم الخارجي، و من ثم فإنها تعتبر أهم المكونات الأساسية لميزان المدفوعات الذي يتضمن علاقات الاقتصاد مع العالم الخارجي، حيث يسجل فيه ما يتحقق للدولة و ما يستحق عليها في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج بما في ذلك التجارة الخارجية في السلع المنظورة و غير المنظورة استيرادا أو تصديرا و الذي يتضمنه الميزان التجاري، و يعتبر المكون الأساسي لميزان المدفوعات، و تبرز هنا معه أهمية التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات و تأثيرها عليه سلبا أو إيجابا.[2]

– صعوبة حركة السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج و انتقالها عبر الحدود.

– اختلاف الموارد الاقتصادية و خاصة الطبيعية بين الدول يؤثر على جودة و سعر السلع و الخدمات، و بالتالي يؤثر على القدرة التنافسية بين الدول.

– الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية و السياسية و الطبيعية هذه السياسات التي تؤثر بالضرورة على تبادل السلع و الخدمات بين الدول في إطار التجارة الخارجية، و هذا ما لا يوجد بالتجارة الداخلية.[3]

الفرع الثاني:أهمية التجارة الخارجية:

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما و أساسيا في الاقتصاد الدولي و حركته في الوقت الحاضر، و بالذات في ظل العولمة الاقتصادية، فهي بشكل عام تمكن الدول من:

– توفير المستلزمات الضرورية لعملية الإنتاج (استيراد أو تصدير)، و السلع التي تلبي احتياجاتها و التي لا تقوم بإنتاجها محليا.

– تصريف الدول لإنتاجها من السلع و الخدمات و خاصة عن ما يفيض من احتياجاتها المحلية، و ذلك ارتباطا بكون أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لعمل الاقتصاد المحلي في توفير احتياطاته التي لا يلبيها إنتاجه المحلي، و تصريف هذا الإنتاج بما يتيح نموها و تطويرها

– أما بالنسبة للدول النامية فتبرز أهمية التجارة الخارجية بدرجة اكبر فيما يلي:

[1]– جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[3]– السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 17–18.

– الحصول على السلع الصناعية من الدول المتقدمة و التي لا تستطيع إنتاجها محليا لعدم امتلاكها لقاعدة صناعية، و هذا مقابل تصديرها للمواد الخام و المنتجات الزراعية التي لا تملكها الدول المتقدمة.

– الحصول على المنتجات الغذائية من خلال استيرادها من الدول المتقدمة، و هذا لا يتم إلا في إطار التجارة الخارجية.

– استيراد السلع الوسطية نصف المصنعة إضافة إلى السلع الاستهلاكية التي يعجز عن توفيرها الاقتصاد المحلي.

المطلب الثاني: واقع التجارة الدولية

ارتفع حجم التجارة الدولية من السلع و الخدمات و لكن بمعدل نمو أبطأ مقارنة بالأعوام السابقة إذ بلغ 5 % عام2008 مقارنة بما نسبته 7 % عام 2007، و 9% عام 2006 ، و بالمقابل فقد ارتفعت قيمة الصادرات من السلع و الخدمات عالميا من 17.1 تريليون دولار أمريكي عام 2007 إلى 2008 تريليون دولار أمريكي عام 2008.وهذا موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(27): قيمة و نسبة صادرات السلع و الخدمات في2007 و 2008 –الوحدة تريليون دولار.

	2007	2008
نسبة حجم السلع و الخدمات	%7	% 5
صادرات السلع و الخدمات	17.1	20.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2009

و يمكن تمثيله بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (18): صادرات السلع و الخدمات في 2007و 2008 (تريليون دولار)

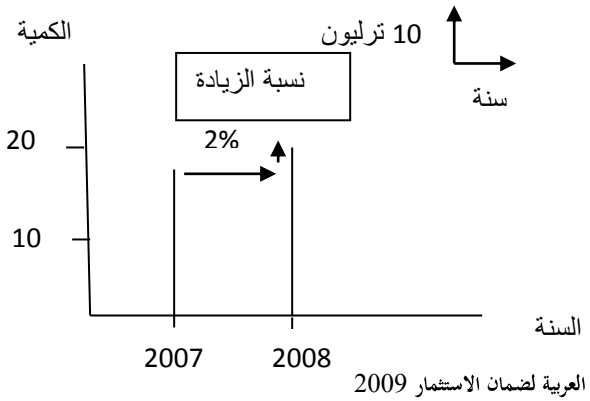

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2009

–و على صعيد أسعار المواد الأولية فقد تصاعد الرقم القياسي من 2005 إلى 2008 ب 37.3% و يأتي هذا التصاعد كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الطاقة بمعل 52.3 % و المواد الغدائية بما فيها المشروبات و مدخلات الصناعة بمعدل 13.3 % من جهة، و قد تركز التراجع الحاد للأسعار لأسعار المعادن في الانخفاض غير المسبوق لأسعار النيكل بمعدل 39 % و الزنك بمعدل 38.5 % و اليورانيوم بمعدل 33.8% و الرصاص بمعدل 12.8% بينما ارتفعت أسعار الحديد و القصدير بنسبة 66 % و 45 % على التوالي، و كذا كل من النحاس و الألمنيوم و لكن بمعدلات أقل.

–أما أسعار النفط الخام فقد شهدت تراجعا لأول مرة بعد ارتفاعات متتالية و غير مسبوقة لفترة السنوات الخمس السابقة، حيث حققت معدل نمو سلبي بلغ 37.4 % عام 2008 مقابل معدلات نمو إيجابية بلغت 13.9 % ،

36.3% ، 12.2 % للسنوات الثلاث (2005–2007)، و هذا وفقا للمتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت و دبي و غرب تكساس.

– أما المتوسط السنوي للسعر الفوري لخامات الأوبك فقد سجل خلال عام 2008 حوالي 97.3 دولار أمريكي للبرميل مقارنة مع 155، 136، 100 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات الثلاث السابقة.[1]

جدول رقم(28): اتجاهات الصادرات في السلع و الخدمات من 2000–2008

	القيمة بملايين الدولارات		معدل النمو الإجمالي %							
	2000	2008	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2000–2008
إجمالي السلع و الخدمات	42.1	176.3	3.9	7.9	15.2	29.7	30.7	23.7	22.8	26.4	19.6
إجمالي السلع	35.9	159.4	4.2	7.7	16.3	31.0	33.6	24.6	22.5	27.3	20.5
الخدمات التسويقية	6.1	16.9	2.5	6.9	8.4	21.7	10.1	16.3	25.9	18.7	13.6
سلع أخرى	20.4	46.0	6.8	4.1	10.4	14.3	13.4	12.2	14.3	10.7	10.7
وقود ومناجم	15.6	113.4	07	12.8	23.8	50.5	51.2	32.6	27.0	35.6	28.2

Source : International trade statistics , 2009 Based on WTO ,p:5.

تمثيل معدل نمو إجمالي السلع و الخدمات و إجمالي السلع و كذلك الخدمات التسويقية.

شكل بياني رقم(19): معدل نمو إجمالي السلع و الخدمات و إجمالي السلع و كذلك الخدمات التسويقية (%)

[1]– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 5.

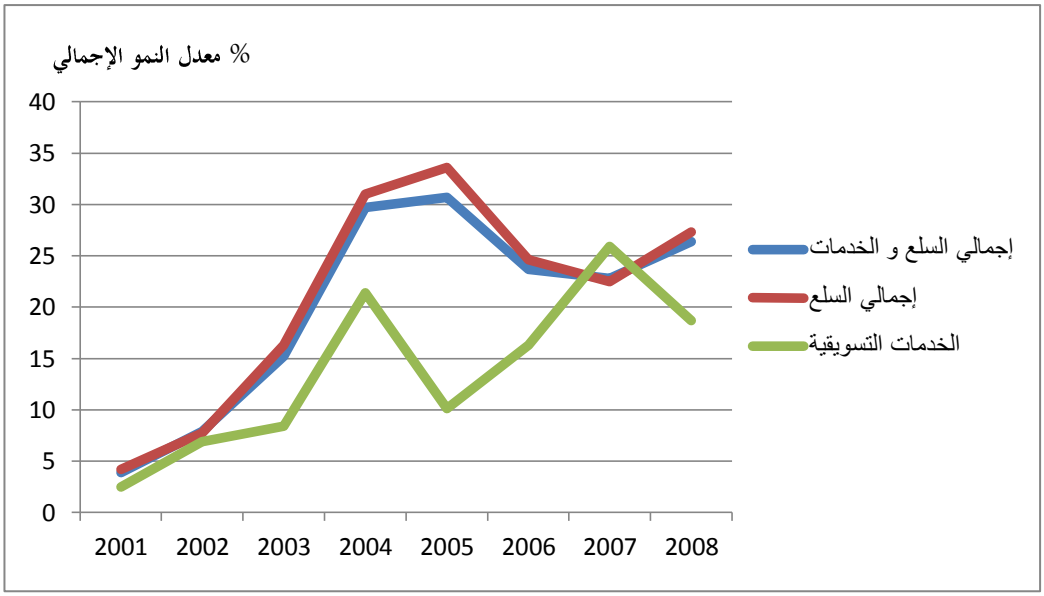

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

جدول رقم (29) : نسبة نمو الصادرات و الواردات في التجارة العالمية في 2008.(%)

	الصادرات			الواردات		
	2000-2008	2007	2008	2000-2008	2007	2008
العالمي	5.0	6.0	1.5	5.0	6.0	1.5
السلع	12	16	15	12	15	15
الخدمات	12	20	12	12	19	12

Source : International trade statistics , 2009 pp7 -8

التعليق: يمثل الجدول معدل نمو الصادرات و الواردات في التجارة العالمية لكل من السلع و الخدمات حيث نلاحظ:

– تساوي الصادرات العالمية مع الواردات العالمية في كل السنوات تقريبا.

– بالنسبة للسلع ارتفعت عن ما هي عليه بنسبة 4 % في 2007 لتبلغ 16% لتنخفض ب 1 % في 2008 بالغة 15 % هذا بالنسبة للصادرات أما الواردات فقد ارتفعت في 2007 ب 5 % ثم ثبتت في 2008 بهذه النسبة (15 %).

– الخدمات: انخفضت صادرات الخدمات ب 8 % عن ما هي عليه في 2007 لتبلغ 12 % في 2008 ،أما بالنسبة للواردات فقد انخفضت كذلك و لكن ب 7 % في 2008 عن ماهي عليه في 2007 بالغة 12 % (تساوي الصادرات).

جدول رقم (30): الصادرات العالمية من السلع و الخدمات التجارية لسنة 2008 (ملايين الدولارات و نسب مئوية).

	القيمة (بليون دولار)	نسبة التغير السنوي			
		2000-2008	2006	2007	2008
السلع	15775	12	16	16	15
الخدمات	3730	12	13	19	11

Source :world trade organization,Report of 2009 ،p 8

جدول رقم (31): نسبة الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات في الفترة الممتدة بين 2005-2011 (%)

الواردات				الصادرات		
2011	2010	2005-2011		2011	2010	2005-2011
19	21	9	السلع العالمية	20	22	10
11	10	9	الخدمات العالمية	11	10	9

Source :world trade organization, International trade statistics 2012،p 22.

و يمكن تمثيل الجدول بالشكلين البيانيين التاليين:

شكل بياني رقم(20):واردات السلع والخدمات العالمية

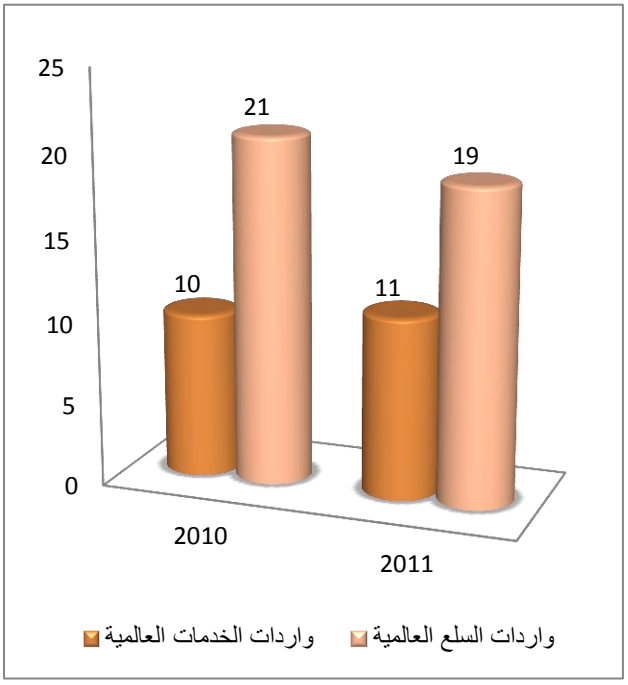

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

شكل بياني رقم(21):صادرات السلع و الخدمات العالمية

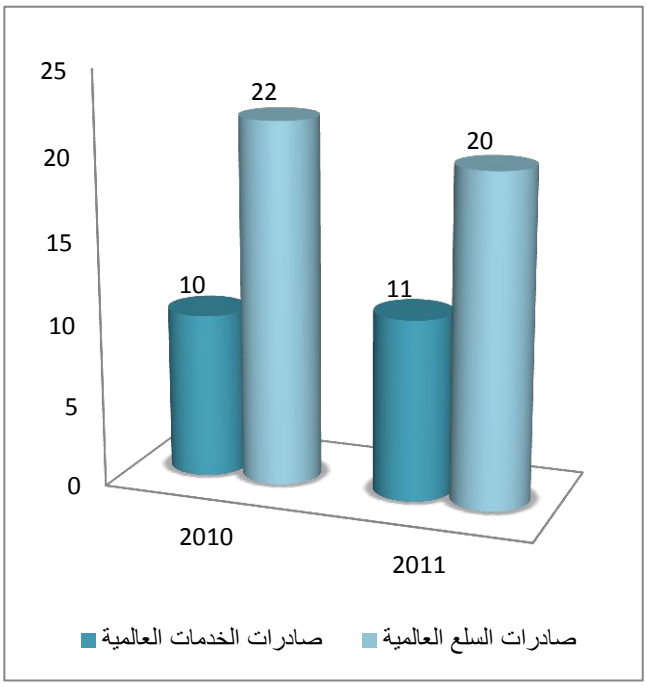

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

أما الجدول التالي فيمثل قيمة التجارة في السلع و الخدمات 2001-2011

جدول رقم(32): قيمة التجارة في السلع و الخدمات 2001-2011

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	.	1609.5	1843.5	2240.1	2506.8	2841.9	3420.3	3846.7	3420.7	3764.9	4168.8
الواردات	14795	1565.7	1787.1	2136.9	237.8	2662.7	3177.2	3636.6	3241.2	3556.7	3953.0

Source :world trade organization،2012، op cit.p 210.

-أما في 2009 فقد انخفض حجم السلع و الخدمات مقارنة بالعامين السابقين، إذا حققت معدل نمو سالب بلغ 12.3 % عام 2009 مقارنة بمعدل نمو موجب بلغ 7.3 % ، 2.8 % عامي 2007 و 2008 على التوالي، و

تراجعت بدرجة ملحوظة قيمة صادرات السلع و الخدمات عالميا من 19.7 تريليون دولار عام 2008 إلى 15.2 تريليون دولار عام 2009.[1]

– أما خلال 2010 فقد انتعشت التجارة الخارجية وزاد حجم السلع و الخدمات مقارنة ب 2008 و 2009، إذا حققت نمو ايجابيا بلغ 2.9 % عام 2008، و بالمقابل ارتفعت أيضا و بدرجة ملحوظة قيمة صادرات السلع و الخدمات عالميا من 15.8 تريليون دولار عام 2009 إلى 18.7 % تريليون دولار عام 2010.[2]

و الجدول التالي يبين قيمة المبيعات العابرة للحدود عبر الاقتصاديات في الفترات 2007– 2009.

[1]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009، ص 7.

[2]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2010، ص 8.

جدول رقم(33): قيمة المبيعات العابرة للحدود عبر الاقتصاديات في الفترات 2007– 2009 (ملايين الدولارات).

	قيمة المبيعات العابرة للحدود عبر الاقتصاديات في الفترات (2007– 2009) ملايين الدولارات											
	2007				2008				2009			
	كل الصناعات	الأولوية	المصنعة	الخدمات	كل الصناعات	الأولوية	المصنعة	الخدمات	كل الصناعات	الأولوية	المصنعة	الخدمات
العالمي	103100	73299	3336310	621491	67214	86101	302582	284531	123155	10004	22698	90453
الاقتصاديات المتقدمة	903430	55803	311264	536360	551847	80514	261139	210149	102313	8294	18697	57051
الاقتصاديات النامية	96998	9268	22859	64871	100862	3186	38273	59403	19837	1541	3371	14925
جنوب شرق أوروبا و الاقتصاديات المتحولة	30671	8225	187	20259	20505	2401	3169	14934	1005	168	360	477

Source : world Investment Report 2009 : transnational corporations, Agricultural production and Developpment. Download from the web site (wwwunctad.org/fdi statistics).

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية

الشركات عابرة القومية هي على الأغلب أكبر الشركات حجما في بلادها الأم، و هي بالتالي تقوم بدور هام في التجارة السلعية للبلاد الأم، و من ثم في التجارة السلعية الدولية، و من ناحية أخرى فإن قيام الشركات بالاستثمار في أسواق البلاد المضيفة سواء المتقدمة أو النامية لا يعني إطلاقا الاستعاضة عن تجارة الاستيراد و التصدير السلعي مع هذه البلاد المضيفة، بل قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى زيادتها بصورة نسبية و مطلقة، فبالرغم من غياب معلومات شاملة و حديثة عن الدور التجاري للشركات عابرة القومية، فإن الآراء و التقديرات المتاحة تتفق على جوهرية هذا الدور إلى عمليات الاستيراد و التصدير التي تقوم بها الشركات ذات أعمال دولية في البلاد الأجنبية مع أطراف أخرى مستقلة عنها سواء نتيجة لقيام الشركات الأم و مراكزها الرئيسة بالتصدير و الاستيراد إلى شركات مستقلة أخرى، أو قيام مشروعاتها التابعة بهذه التجارة مع شركات أخرى أو مشروعات أجنبية في غير البلد الذي تتوطن فيه، و الى التجارة التي تتم بين المراكز الرئيسية و الشركة الأم من ناحية، و مشروعاتها التابعة و المنتسبة في الخارج من ناحية أخرى، و تكتسب هذه التجارة الأخيرة طابعا خطيرا لأنها تتم من خلال قنوات السوق التقليدية فهي تجارة داخل شبكة الشركة Intra firmTrade ، و يزداد الأمر خطورة نتيجة للحجم النسبي الكبير للتجارة الداخلية للشركات عابرة القوميات إلى إجمالي تجارتها الخارجية[1]، و نتيجة للنصيب الكبير لهذه الشركات في التجارة الدولية و تجارة البلاد الأم المضيفة، و قد مثلت صادرات الفروع للشركات الأجنبية في التجارة داخل الشركة Intra firm Trade 16 % من الصادرات العالمية.

– و لكن هذه القيم مختلفة و شاسعة مثلا: الصادرات داخل الشركة بالنسبة للصادرات الكلية الصناعية بلغ 51 % في السويد و 10 % في اليابان.

و تعد كل من كندا و بولونيا و السويد الدول التي يرتفع فيها I.F.T، و كذلك فإن I.F.T يختلف حسب القطاعات: فنجده مرتفعا خاصة في صناعة السيارات والصناعات الدوائية و وسائل النقل.

– أما بيانات I.F.T في الخدمات فقد قدرت ب 22 % بالنسبة للواردات و 26% بالنسبة للصادرات و هذا حسب الميزان التجاري الأمريكي.[2]

جدول رقم (34): أكبر الشركات عبر الوطنية في الصناعات الأساسية (المكونة لصناعات البنية التحتية) والمرتبة (1) في 2006 و سنوات أخرى

الشركات عبر الوطنية	الدولة الأم	الصناعة	ترتيب 2006	عام التصنيف ضمن 100اولى شركة	الترتيب
VODAFONE	المملكة المتحدة	الاتصالات	7	2000	1(b)
EDF	فرنسا	الكهرباء	9	2001	30
TELEFONICA	إسبانيا	الاتصالات	11	1998	52
E.ON	ألمانيا	الكهرباء	12	2000	23
DEUTSCHE	ألمانيا	الاتصالات	13	2002	56

[1] – محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 37–38.

[2] -lanz Rainer and Sébastien Miroudot، « Intra Firm Trade-Patterns، determinants and policy implications »- OCDE Trade policy paper،no 114،OCDE publishing، 2011- p5،download from: http://dx-doi-org/10.1787/5kg 9 p 39 //www-en-

TELEKOM					
FRANCE TELECOM	فرنسا	الاتصالات	15	2002	9
SUEZ	فرنسا	المياه	19	1998	13
RWE	ألمانيا	الكهرباء	22	1998	66

Source : wir 2009،op cit، p 27.

[b]:باستبعاد شركات عبر وطنية متنوعة

ب– عبر قيام Vodafone بالاندماج مع Airtouch communication في عام 1999، أصبحت Vodafone أكبر شركة عبر وطنية مرتبة حسب الأموال الأجنبية

جدول رقم: (35): بعض مؤشرات 10 شركة أجنبية (2005–2006)، القيمة بملايين الدولارات– آلاف العمال و نسب التغيير.

المتغيرات		2005	2006	نسبة التغيير %
الأصول	الأجنبي	4732	5245	10.8
	العام (الكلي)	8683	9239	6.4
	نسبة الأجنبي إلى العام	54	57	2.3
المبيعات	الأجنبي	3742	4078	9.0
	العام	6623	7088	7.0
	نسبة الأجنبي إلى العام	56	58	1.0
العمالة	الأجنبي	8025	8582	6.9
	العام	15107	15388	1.9
	نسبة الأجنبي إلى العام	53	56	2.7

Source : world Investment Report 2008 : transnational corporations and Infrtructure challenge. Op cit ,.p27.

جدول رقم (36):مؤشرات مختارة للتجارة الدولية و الإنتاج الدولي 1990–2010

	القيمة بالأسعار الجارية (مليارات الدولارات)					معدل النمو أو التغيير السنوي في العائد(%)				
	1990	متوسط 2005 - 2007	2008	2009	2010	1991 – 1995	1996 – 2000	2001 – 2005	2009	2010
مبيعات الشركات التابعة الأجنبية	5105	21293	33300	30213	32960	8.2	7.1	14.9	9.3–	9.8.31
القيمة المضافة (الناتج)للشركات التابعة	1019	3570	6216	6129	6636	3.6	7.9	10.9	1.4–	6.3

مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية	46.2	43324	64423	53601	56998	13.1	19.6	15.5	-16.8	18.6
صادرات الشركات التابعة الأجنبية	1498	5003	6599	5262	6239	8.6	3.6	14.7	-20.3	2.3
العمالة المستخدمة في الشركات التابعة الأجنبية(بالآلاف)	21470	55001	64484	66688	68281	2.9	11.8	4.1	3.4	8.6
الثابت المحلي الإجمالي	22206	50338	61147	57920	62909	6.0	1.4	9.9	5.3-	9.5
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	5109	11208	13999	12735	13940	5.1	1.3	10.7	9.0-	1.7
إيرادات رسوم الإتاوات و التراخيص	29	155	191	187	191	14.6	10.0	13.6	1.9-	18.6
صادرات السلع و الخدمات من غير عوامل الإنتاج	4382	15008	19794	15783	18713	8.1	3.7	14.7	-20.3	

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، 2011، مرجع سبق ذكره، ص9.

جدول رقم(37): صادرات و واردات الشركات متعددة الجنسيات العاملة ب و.م.أ من و الى بعض مناطق العالم

	الواردات				الصادرات			
	الكلية	حصة التجارة الداخلية بين ش م ج	من الشركات الام الأمريكية إلى الفروع الأجنبية	من الفروع المتواجدة ب و.م.أ إلى الدول الأم	الكلية	حصة التجارة الداخلية بين ش م ج	من الشركات الام الأمريكية إلى الفروع	من الفروع المتواجدة ب و.م.أ إلى الدول الأم

							الأجنبية	
العالم	153267	0.40	0.27	0.12	233529	0.32	0.22	0.10
كندا	11412	0.44	0.23	0.21	17502	0.27	0.21	07.
أوروبا	74851	0.39	0.25	0.14	98902	0.41	0.26	0.15
أمريكا اللاتينية	31037	0.17	0.15	0.02	46007	0.26	0.22	0.21
إفريقيا	2442	0.26	0.26	0.01	6245	0.29	0.28	0.02
الشرق الأوسط	2612	0.47	0.44	0.03	9231	0.20	0.08	0.12
آسيا و المحيط الهادي	30892	0.62	0.45	0.17	52918	0.27	0.18	0.09
الإتحاد الأوروبي	62688	0.43	0.28	0.15	86578	0.41	0.26	0.15

Source :lanz Rainer and sébastien Miroudot ،op cit ,p48.

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات و تدويل وظائف البحوث و التطوير

المطلب الأول: مفاهيم عامة

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا

تعني التكنولوجيا الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث و التطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات و النشاطات كافة، و الذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد و المجتمع و افرداه، و إن التكنولوجيا يمكن أن تتضمن العديد من العناصر من بينها:

– براءات الاختراع و العلامات التجارية .

– المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل، وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع و العلامات التجارية.

– المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية و بصفة خاصة منها الماكينات و الآلات و المعدات و غيرها.[1]

وكذلك تعرف التكنولوجيا على أنها مصطلح يستخدم للدلالة على مجموع المعارف و الخبرات و المهارات اللازمة لتصنيع منتج معين أو عدة منتجات ،و إنشاء مشروع لهذا الغرض.

و كذلك هي استخدام للمهارات الفنية في الإنتاج بما يؤدي إلى تقدم الفن الصناعي.[2]

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا تبرز في إسهامها في:

1– زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف و إضافة موارد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة أكثر قدرة على الكشف عن ما هو موجود مت هذه الموارد.

2– إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد أي زيادة درجة الانتفاع من هذه الموارد.

---

[1]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 197–198.

[2]– محمد بن أحمد محمد الفزاري،أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج و سياسات إدارة الموارد البشرية– نموذج وزارة التربية و التعليم بسلطنة عمان– مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، تحت اشراف محمد عباس ديوب، جامعة تشرين،كلية الاقتصاد– قسم إدارة الأعمال،سوريا، 2009، ص 37.

3- ابتكار طرق ووسائل إنتاجية تتيح الإحلال بين الموارد بالشكل الذي يقلل من استخدام الموارد النادرة وذلك بزيادة استخدام الموارد المتوفرة و بما يؤدي الى زيادة الإنتاج.

4- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة من خلال التوصل إلى استنباط أساليب إنتاجية تضمن الكفاءة.

5- اكتشاف طرق ووسائل إنتاج جديدة من خلال التطور التكنولوجي، و بالشكل الذي يتيح زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته إضافة إلى تقليل الكلفة بتحقيق الكفاءة.

الفرع الثالث: مفهوم نقل التكنولوجيا

يقصد بنقل التكنولوجيا استعارة الأساليب الفنية و الاجتماعية المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة لتوظيفها بما يخدم النمو و التقدم في البلاد النامية التي دخلت حديثا إلى ميدان الصناعة و التقدم ،و يجب أن لا ينصرف مفهوم نقل التكنولوجيا إلى الجانب المادي فحسب، و إنما يجب أن ينظر إليها على أنها عبارة عن نقل المعرفة و الخطط والإجراءات المتعلقة بها، فالتكنولوجيا قد تنتقل في شكل مادي، و قد تنتقل في شكل معرفة و معلومات و خطط و إجراءات أخرى.[1]

- كما عرف مصطلح نقل التكنولوجيا (التقانة)، بأنه تلك العملية التي بموجبها يتم نقل المعرفة بأبعادها المتشعبة سواء أكانت المعرفة علمية أو تقنية، وصولا إلى الصورة المتكاملة لإثبات العلوم و تقانتها في المجتمع، و النقل يجب أن يوصل المجتمع إلى مستوى علم التقنيات، وليس الهدف هنا هو الحصول على التقنية بمعنى معرفة تشغيل و إدارة الأجهزة و الآلات التي تستورد لغرض المؤسسات الإنتاجية و لغرض إيجاد صناعة تقليدية هدفها فقط الإنتاج و الربح، و منعزلة عن أية حالة مطلوبة للتطور العلمي و التقني.[2]

الفرع الرابع: أنواع النقل التكنولوجي

1-النقل الراسي للتكنولوجيا (vertical Transfer): ويعني ترجمة للبحوث التي تجري في مؤسسات البحث العلمي إلى وسائل متقدمة للإنتاج أو طرق متقدمة و متطورة للخدمات المساعدة.[3]

و يلعب عامل الزمن دورا مهما في النقل الرأسي للتكنولوجيا، و مع تطور الثورة العلمية التكنولوجية قصرت الفترة الزمنية ما بين اكتشاف الحقائق العلمية، و ابتكار وسائل تقنية حديثة.

2-النقل الأفقي للتكنولوجيا (Horizontal Transfer): فيقصد به النقل المادي (آلات و معدات و خبرات) من الدول المتقدمة القادرة على تحقيق النقل الرأسي إلى دول أخرى أقل تقدما أو لم تنجح في تحقيق و إنجاز النقل الرأسي.[4]

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و دورها في نقل نشاطات البحوث و التطوير

الفرع الأول: اتجاهات نفقات البحوث والتطوير العالمية

- تملك المؤسسات الخاصة و المملوكة للدولة حصة الأسد من البحوث و التطوير العالمية، ففي سنة1991 أنفقت تلك المؤسسات 292 مليار دولار على البحوث و التطوير، و ارتفع ذلك المبلغ إلى 376 مليار دولار في 1996 إلى

[1]- صالح بن بكر الطيار، العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس 1999،ص 4.

[2]- محمود حواس، التكنولوجيا و العولمة الثقافية، دمشق بيروت، المنارة، 2003، ص 15.

[3]- إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1990- ص 209 .

[4]- محمود الرشيد قرشيي، ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية، دار الثقافة 1986، ص13.

450 مليار دولار في سنة 2002 . و بعبارة أخرى فإنه في كل سنة من تلك السنوات كانت المؤسسات مسؤولة عن ثلثي الإنفاق على البحوث و التطوير العالمية، أما الثلث الباقي فتمثله الحكومة، مؤسسات التعليم العالي، و الكيانات الخاصة التي ليست لها أغراض الربح (Non profit privet entirs) [1]، و تمثل الشركات متعددة الجنسيات الحصة الرئيسية من نفقات البحوث و التطوير على المستوى، حيث أن 700 أكبر شركة (على الأقل 98 % منها شركات متعددة الجنسيات) من حيث الإنفاق على البحوث و التطوير، أنفقت 310 مليار دولار سنة 2002، وهي بذلك تمثل تقريبا (46 %) من نفقات البحوث و التطوير على المستوى العالمي و أكثر من ثلثي (69 %) من نفقات البحوث و التطوير في قطاع الأعمال[2]، فلقد أجبرت الضغوط التنافسية المتزايدة تلك الشركات على زيادة مجهداتها في مجال البحوث و التطوير من خلال زيادة نفقاتها في هذا المجال، و من خلال الجدول التالي يمكن أن نرى أمثلة عن البعض من الشركات العالمية و نفقات البحوث و التطوير لديها:

جدول رقم (38): نفقات البحوث و التطوير في عدد من الشركات متعددة الجنسيات (مليون دولار)(2003)

الشركة	البلد الأم	قيمة النفقات
Ford motors	و.م.أ	6841
Siemens	ألمانيا	6340
Toyota Motors	اليابان	5688
Volkswagen	ألمانيا	4763
I B M	و.م.أ	4614
Nokia	فنلندا	4577
Microsoft	و.م.أ	4249
Intel	و.م.أ	3977
Sony	اليابان	3771
ERICSSON	السويد	3715
MOTOROLA	و.م.أ	3439

Source ::unctad ،world Investment Report 2005،op cit ، data extracted from table IV،p20

من ناحية أخرى فإن نشاطات البحوث و التطوير التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات هو أن إنفاق البعض من تلك الشركات على البحوث و التطوير أعلى من انفاق الكثير من الدول[3].

[1] -UNCTAD: World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. New York andGeneva:United Nations., P.106. (http://www.unctad.org)

[2]- Ibid., P.119.

[3]– الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي2005، مرجع سبق ذكره،ص30.

فعلى سبيل المثال يمكن مقارنة نفقات البحوث و التطوير من طرف الشركات متعددة الجنسيات الواردة في الجدول رقم – 38 – مع نفقات البحوث و التطوير الواردة في الجدول رقم – 39–

الجدول رقم (39): نفقات البحوث و التطوير في بعض الدول (مليار دولار) 2002

الدولة	نفقات البحوث و التطوير
البرازيل*	4.6
روسيا الفدرالية	4.3
الهند**	3.7
المكسيك	2.7
سنغافورة	1.9
تركيا	1.2

source : unctad ،world Investment Report 2005،op cit ، data extracted from table 3.1،p105.

*سنة 2003، **سنة 2001.

و مازالت الدول المتقدمة هي الرائدة في وظائف البحوث و التطوير في العالم، فأكثر من 80% من اكبر 700 شركة من حيث نفقات البحث و التطوير في العالم هي شركات من دول متقدمة و أساسا من 5 دول فقط، و هي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، و فرنسا، و نجد ان 1 % من تلك الشركات ال 700 تنتمي إلى دول نامية أو جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة.[1] و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (40): الاقتصاديات المضيفة لبعض الشركات من أصل أكبر 700 شركة من حيث نفقات البحث و التطوير في العالم (2003).

الاقتصاد	عدد الشركات	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	296	42.3
اليابان	154	22.0
ألمانيا	53	7.6
المملكة المتحدة	39	5.6
فرنسا	35	5.0
تايوان(مقاطعة صينية)	8	1.1
البرازيل	2	0.3
الصين	2	0.3
هونج كونج	1	0.1
جنوب إفريقيا	1	0.1

source : unctad ،world Investment Report 2005،op cit ، data extracted from table iv.2 p 121.

[1] –U NCTAD: World Investment Report 2005, op. cit., P.119.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي لتلك الشركات 700 نجد أنها ترتكز على عدد قليل نسبيا من الصناعات، ففي 2003 نجد أن أكثر من نصف تلك الشركات كانت في ثلاثة صناعات: عتاد التكنولوجيا المعلومات، صناعة السيارات و الموارد الصيدلانية و التكنولوجيا الحيوية.[1]

الفرع الثاني: تدويل وظائف البحوث و التطوير و الاقتصاديات المضيفة النامية:

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في نشاطات البحوث و التطوير على المستوى العالمي (كما رأينا سابقا) ليس فقط عن طريق نشاطاتها في دولها الأم، و لكن أيضا و بشكل متزايد خارجها (تدويل البحوث و التطوير).

و تدويل البحوث و التطوير ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن الجديد هو الخطى الأسرع التي أصبحت تسير عليها في السنوات الأخيرة و انتشارها إلى الدول النامية ولو إلى عدد قليل منها و بشكل أساسي في آسيا، حيث ارتفع نصيب الفروع الأجنبية في نشاطات البحوث و التطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في العالم النامي من 2 % إلى 18 % بين عامي 1996و 2002.[2]

أما عن طبيعة نشاطات البحوث و التطوير فهي تختلف بحسب المنطقة و الاقتصاد، فعلى سبيل المثال في سنة 2002، كان ثلاثة أرباع نشاطات البحوث و التطوير التي تقوم بها الفروع الأجنبية المملوكة ملكية أغلبية للولايات المتحدة في آسيا النامية ترتبط بالحواسيب و المنتجات الالكترونية، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع إنفاقها على البحوث و التطوير في الهند توجه إلى الخدمات و بشكل ملحوظ الخدمات المرتبطة باستحداث البرمجيات، كما بلغ نصيب الكيماويات و معدات النقل معا أكثر من نصف أنشطة البحث و التطوير التي قامت بها فروع أجنبية تنتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية و البرازيل و المكسيك.[3]

– و تختلف مراكز البحوث و التطوير التي تقيمها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة باختلاف الأهداف، و في هذا الصدد هناك ثلاثة أنواع من مراكز البحوث و التطوير:[4]

1– مراكز تكييف المنتجات:(les ceintes d'adaptation des produits):

و يتم إقامتها في الأسواق الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات، و هذه المراكز تمثل المرحلة الأولى لتدويل نشاطات البحوث و التطوير، و هي تستجيب للتكامل المتزايدة للأسواق و إلى ضرورة تكييف تلك المؤسسات منتجاتها بشكل أفضل وفقا لخصائص المستهلكين في الدول المضيفة.

2– المراكز العائلية للابتكار(les centres globaux d'innovation):

و هي تعكس صيرورة تجزئة قائمة على الكفاءات التكنولوجية للدول، و هذه المراكز تهدف إلى تحسين النشاطات التكنولوجية الموجودة أو خلق أصول تكنولوجية، و في الواقع فإن وجود الكفاءات العالمية و التكنولوجية المتقدمة في مختلف مناطق العالم، مع ضعف قابلية تحويلهم الدولي (transferability international fable) تجبر الشركات المتعددة الجنسيات على التموقع في تلك المناطق، ويمكنها أيضا أن تستفيد من التطورات الأكثر حداثة و ألا تعاني من تأخر تكنولوجي محتمل.

---

[1]- U NCTAD: World Investment Report 2005, op. cit., P.119.

[2]- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي2005، مرجع سبق ذكره،ص26.

[3]- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي2005، مرجع سبق ذكره،ص35.

[4] -Mohamed Harfi, et autres : Internationalisation de la R&D des entreprises et attractivité de la France, Centre d'analyse stratégique, Juin 2007, Résumé sur l'adresse électronique suivant : http://www.strategie.gouv.fr/IMG/pdf/R_D.pdf

3- مراكز الترشيد: (les centres de Rationalisation):

وهي تستجيب إلى منطق قريب من ذلك المتعلق بالنشاطات الإنتاجية، فهي تسمح بالاستفادة من أفراد الباحثين ذو تكاليف أجرية ضعيفة متاحة في الدول الصاعدة، و استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مسهلة التنسيق، بل لتحويل المصاريف التي تم إنتاجها.

و هنا لابد من الإشارة إلى أن نشاطات البحوث و التطوير في الدول النامية لم تعد تهدف فقط إلى تكييف تكنولوجيا وفقا للظروف المحلية، بل أصبحت تنطوي بصورة متزايدة على نشاطات بحوث و تطوير ابتكاريه متضمنة تطوير تكنولوجيات للأسواق الإقليمية و العالمية.[1]

جدول رقم (41): نفقات البحوث و التطوير من طرف الفروع الأجنبية في بعض الاقتصاديات المضيفة النامية (مليون دولار)، و حصتها من مجموع تلك النفقات في قطاع الأعمال (%)

	الفئة/ السنة	1995	1997	1999	2000	2002	2003
الأرجنتين	القيمة	22	43	26	38	24	..
	الحصة	..	12.0	7.1	11.8	23.2	..
الصين	القيمة	..	..	..	..	2098	2748
	الحصة			18.0	21.6	22.0	23.7
المكسيك	القيمة	58	126	238	303	248	..
	الحصة	29.3			45.9	..	..
الصين	القيمة	..	..	..	..	2098	2748
	الحصة	..	..	18.0	21.6	22.0	23.7
الهند	القيمة	..	59	103	..	..	..
	الحصة	1.7	2.4	3.4	..	..	..
تركيا	القيمة	..	45	32	45	..	..
	الحصة	..	14.8	7.3	10.6	..	..

source : unctad،world Investment Report 2005،op cit ، data extracted from annex table A.I.V.1-p.p 292-293.

جدول رقم(42): الفوائد المحتملة لنشاطات البحوث و التطوير و التكاليف المحتملة

الفوائد المحتملة	التكاليف المحتملة
- تحسين هيكل و أداء نظام الابتكار الوطني **- المساهمة في التطوير، التدريب، دعم التعليم الأعلى، آثار هجرة الأدمغة العكسية** **- تداعيات المعرفة** **- المساهمة في التأهيل (upgrading)**	**- تقليص حجم البحوث و التطوير المحلية الموجودة أو فقد الرقابة على التكنولوجيا** **- تعويض غير عادل للملكية الفكرية المطورة محليا** **- الإزاحة (crowding out) في سوق العمل، ضرر محتمل للبحوث الأساسية**

[1]- U NCTAD: World Investment Report 2005, op. cit., P.119.

الصناعي	**– آثار سلبية ممكنة لتجزئة نشاطات البحوث و التطوير** **– سباق إلى القاع(Race to the bottom) سلوك غير أخلاقي**

source : unctad ،world Investment Report 2005،op cit ، extracted from table vi 1.p180.

خلاصة الفصل:

تعد الشركات متعددة الجنسية من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة الاقتصادية ، وهذا بفضل الانتشار الواسع و السريع لها و سيطرتها على ثلث الاستثمار العالمي و ثلثي التجارة الدولية في السلع و الخدمات. و قد أدى الدور الأساسي الذي لعبته هذه الشركات في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

الفصـل الرابـع:

دراسة حالة شركة

EXXONإكسون موبيل

MOBIL

تمهيد:

اضحت الشركات متعددة الجنسية بفضل اتساع حجمها و امكاناتها المالية الضخمة رمز الاقتصاد العالمي وعصبه، فهي تلعب الدور الأكبر في عولمته من خلال قيامها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحريك التجارة الدولية، وتدويل وظائف البحوث و التطوير. ولتأكيد هده النظرية سنحاول دراسة شركة اكسون موبيل كمؤسسة مساهمة في عولمة الاقتصاد.

و سنتطرق ال المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الشركة

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في اكسون موبيل

المبحث الثالث: التجارة الدولية في اكسون موبيل

المبحث الثالث: وظائف البحوث و التطوير في اكسون موبيل

المبحث الأول: نبذة عن الشركة

المطلب الأول: التعريف بالشركة و خصائصها:

الفرع الأول: التعريف بالشركة

– تعتبر الصناعة البترولية من أهم الصناعات المشكلة للعلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية، و ينتشر النفط في مناطق معينة فقط من العالم، و يشكل أهم موارد الطاقة بالنسبة للاقتصاد العالمي و الحضارة الحديثة.

* إكسون موبيل (بالإنجليزية EXXON MOBIL) رمزها في بورصة نيويورك (XOM)، وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات متخصصة في إنتاج الوقود و زيوت التشحيم و البتر وكيمياويات.

تأسست هذه الشركة نتيجة لاندماج شركة إكسون و موبيل ليشكلوا إكسون موبيل أكبر شركة تكرير للنفط في العالم، و تم هذا الاندماج في 30 نوفمبر 1990، والتي كانت تمارس نشاطها في كندا.

– يقع المقر الرئيسي للشركة في " إرفينج– تكساس" « Irving- Texas » بالولايات المتحدة الأمريكية (United state)

– بدأت إكسون موبيل كشركة " ستاند أويل " في عام 1882، و أصبحت شركة إكسون موبيل في عام 1999 كتحالف من اثنين من نسل مباشر لشركة جون روكفلر و ستاندرد أويل John Rockefeller , standard oïl و إكسون EXXON و موبيل Mobil . تمتلك الشركة عدة أقسام و مئات من الشركات التابعة بأسماء تتضمن: إكسون موبيل او إكسون، إسو، موبيل (EXXON MOBIL, EXXON, ESSO, MOBIL)

و حاليا يعد ريكس تيليرسون Rex tellerson رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي. [1]

-تعد شركة إكسون موبيل الشركة المساهمة العامة الرائدة عالميا في مجال النفط و الغاز و تحتفظ الشركة بمخزون كبير من مصادر النفط و الغاز في العالم، كما تعد أضخم شركة تكرير و توزيع للمنتجات النفطية في العالم، و تصنف ضمن قائمة أضخم الشركات البتروكيمياوية في العالم (الشقيقات السبع)، بالإضافة لإنتاج الطاقة لتلبية الطلب العالمي. [2]

الفرع الثاني: خصائص الشركة

والجدول التالي يوضح خصائص شركة إكسون موبيل.

جدول رقم (**43**): خصائص شركة إكسون موبيل

النوع	شركة خاصة محدودة
الرمز في بورصة نيويورك	**XOM**
تاريخ التأسيس	**1870**: ستاندرد أويل
	1911: ستاندرد أويل نيويورك

[1]-look at :
-Exxon Mobil Corporation, Form 10-K 2006, filed with the Securities and Exchange Commission, February 28, 2007.
-The Study of Business,Government, and Society, exxon mobil corporation
[2] -look at :
-"Exxon Mobil – Refining and supply". exxon mobil corporation, sow on 16/04/2013
-"Exxon Mobil – Company profile", exxon mobil corporation, sow on 16/04/2013
-**http://www.exxonmobil.com/MENA-Arabic/PA/about_who_history.aspx**, sow on 16/04/2013

	1911: ستاندرد أويل نيوجرسي
	30 نوفمبر **1999**: إكسون موبيل
المؤسس	جون.د. روكفلر
	ستاندرد أويل
الصناعة	النفط و الغاز
المنتجات	وقود، زيوت التشحيم، بتروكيماويات
العائدات	في **2007**بلغت **40.610** بليون دولار أمريكي
	فـــي **2010**بلغـــت **221.383** بليـــون دولار أمريكي
إيرادات التشغيل	في **2010** بلغت **96.02** مليار دولار
الأرباح	في **2010** بلغت **46.30**
مجموع الأصول	في **2010** بلغت **349** مليار دولار
مجموع حقوق المساهمين	في **2010** بلغت **839.146** مليار دولار
عدد الموظفين	في **2007**: **106.100** مليون عامل
	في **2010**: **600.83** مليون عامل
الموقع الرسمي	**EXXON MOBIL.COM**
المقر الرئيسي للشركة	إرفينج، تكساس، وم أ (**irving, texas , u.s**)
مناطق الخدمة	عالميا
أهم الشخصيات	ريكـس تيليرسـون: رئـيس مجلـس الإدارة و المـدير التنفيذي

Source : lookat :

- form 10 k /A, EXXON MOBIL corporation « united starte securities and exchange commission, February 28,2011, download from the web site: http://www .sec.gov/archives/edgar/ data/ 34088 /000119312511050134/d10 ka. Htm, sow on 14 April 2013.at 11:05
- form 10-k /A: EXXON MOBIL Corporation" united starts security and exchange commission, Washington- p.c. 20549- December 31, 2010.

المطلب الثاني: العمليات التشغيلية

الشكل البياني التالي يوضح هيكل أعمال الشركة.

شكل بياني رقم (22): هيكل أعمال شركة **exxon mobil**

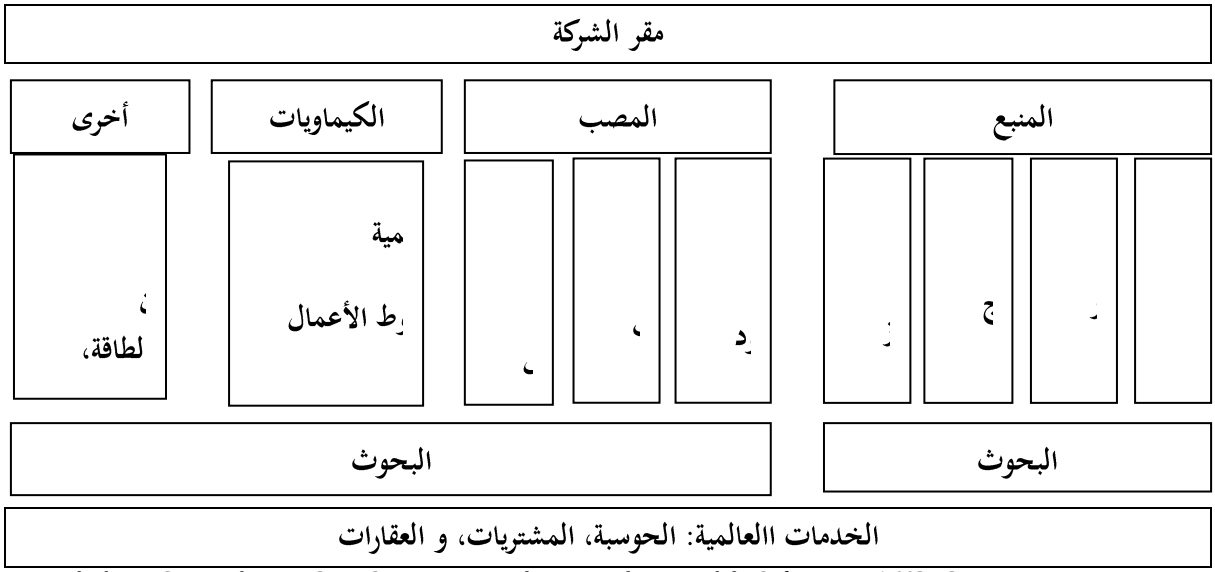

Source : john birger SKJaeveth , EXXON MOBIL : tiger orturtle on special Responsibility? fni report 7/2003,p 3

تعد شركة إكسون موبيل أكبر شركة في العالم من حيث الإيرادات، ووحدات من أكبر الشركات المتداولة علنا بالقيمة السوقية في العالم.[1]

و حسب مجلة فوربس لسنة 2012 احتلت الشركة المرتبة الأولى عالميا سنة 2000.[2]

– وقد بلغت احتياطاتها 72 بليون برميل نفط سنة 2007، وكذا في سنة 2007 قد زادت توسعت معدلات الإنتاجية، ومن المتوقع ان تستمر في الارتفاع لمدى 14 عاما.

– مع 37 مصافي نفط توجد في 21 دولة تعطي القدرة لإنتاج ما قدره 6.3 مليون برميل، و تعد شركة إكسون موبيل أكبر شركة مصفاة في العالم، وهذا هو ما قيل عن ستاندر أويل منذ تأسيسها في عام 1870.[3]

تعد الشركة أكبر منتج للبترول و العاز و البتروكيماويات بما يعادل 3.921 مليون برميل مكافئ (équivalent Barrels of oil) BOE

– في 2008 مثلت 3 % من الإنتاج العالمي و التي تعد أقل مما تمثله كبريات الشركات في و.م.أ و بهذا حصلت على المرتبة 14 في احتياطات النفط و الغاز بأقل من 1 % في المجموع.

و حسب صحيفة " الديلي تلغراف" في 2012 قيل إن إكسون موبيل نمت لتصبح واحدة من أبغض الشركات على هذا الكوكب فهي قادرة على تحديد السياسة الخارجية الأمريكية و مصير الأمم بأسعارها.

[1]-form10k,2005, exxon mobil corporation, « united starte securities and exchange commission, WASHINGTON, D.C. 20549, ANNUAL REPORT PURSUANT TO SECTION 13 OR 15(d) OF THE SECURITIES EXCHANGE ACT OF 1934 For the fiscal year ended December 31, 2005,p 1

[2] Look a:

-The World's Biggest Public Companies, exxon mobil corporation

-annual report 2012,p4

[3] - Exxon Mobil – Refining and supply,exxon mobil corporation

– أما من حيث سجلها البيئي فازدادت نشاطات الشركة في التنقيب في التضاريس و الأراضي التي تؤجرها لها الدكتاتوريات مثل تلك الموجودة في التشاد و غينيا الاستوائية.

– و قد تلقت الشركة انتقادات كثيرة لعملها و عدم محافظتها على البيئة الخاصة في قضية انسكاب النفط في ألاسكا في 1989.[1]

– أسواق منتجات أكسون موبيل منتشرة في جميع أنحاء العالم تحت ماركات: إكسون، موبيل، إيسو، كما أنها تمتلك مئات الفروع الصغيرة مثل إمبراطورية النفط المحدودة حيث ان أسهمها فيها بلغت (69 %) في كندا و بحرية سيفر، و شركة النقل البحري للبترول.

مميزات تقرير الشركة:

أظهر التقرير السنوي لشركة إكسون موبيل لعام 2010 أن رأس المال و نفقات الاستكشاف للسنة كانت 32.2 مليار دولار، و أن الشركة تعتزم استثمار أكثر من 165 مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة.

– وكانت قيمة الشركة في السوق قد ارتفعت بنسبة 12.9 % أي إلى 264 مليار دولار في عام 2010 على خلفية ارتفاع أسعار النفط، و ذلك بعد تراجع كبير في 2009، كما ارتفع صافي الدخل عام 2009 بنسبة 58 % إلى 30.46 مليار دولار، و لكن لا يزال بعيدا بغض الشيء عن مستويات عام 2008، نحو 40.2 مليار دولار.[2]

و الجدول التالي يوضح ترتيب الشركة حسب حجم الأصول و المبيعات و العمالة لسنة 2006.

[1] -look at : https://fr.wikipedia.org/wiki/Exxon_Valdez, sow on 20/04/2013
[2] -xxon mobil annual report 2011, download from : .exxon mobil\2011 annual report.pdf

جدول رقم(44): ترتيب الشركة حسب حجم الأصول الأجنبية لسنة 2006

الترتيب			الدولة الام	الأصول		المبيعات		العمالة		TNI
الأصول الأجنبية	مؤشر العالمية	الشركة متعددة الجنسية	الدولة الأم	الأجنبية	الكلية	الأجنبية	الكلية	الأجنبية	الكلية	مؤشر التدويل(%)
1	67	General electric co	الولايات المتحدة	502612	717242	77480	147300	170000	301000	59.7
2	31	Royal Dutch shell plc	إرلندا الشمالية	296449	345257	282673	470171	75000	90000	76.4
3	21	B P PLE	المملكة المتحدة	263577	293068	308437	386463	68005	83433	83.8
4	51	EXXON MOBIL corporation	و. م. أ	214231	331052	316686	433526	49496	82100	66.0
5	86	TOYOTA MOTOR CORP	اليابان	214117	372566	142888	235200	123655	325905	52.1
6	29	TOTAL SA	فرنسا	211314	228036	197480	256732	61067	96104	77.7
7	63	GDF SUEZ	فرنسا	194422	296650	82731	126040	110554	218873	60.6
8	10	Vodafone	المملكة المتحدة	171941	186176	65448	74089	75476	83862	90.2
9	73	ENEL SPA	إيطاليا	153665	236037	66817	110528	36656	75360	58.1

10	27	Telefonica SA	اسبانيا	147903	180186	63014	87346	231066	286145	78.3
11	70	Chevron corporation	الولايـــات المتحدة	139816	209474	139344	236286	31000	61000	58.8

Source : Ogrean claudia and HERCIUMIH sela ,Multinational Enterprises Dynamics and trends,lucian Blagor univrersity of sibiu, Romania,studies in Business and Economics,p153

.

شكل رقم (23): المساهمة الاقتصادية العالمية لإكسون موبيل في 2011

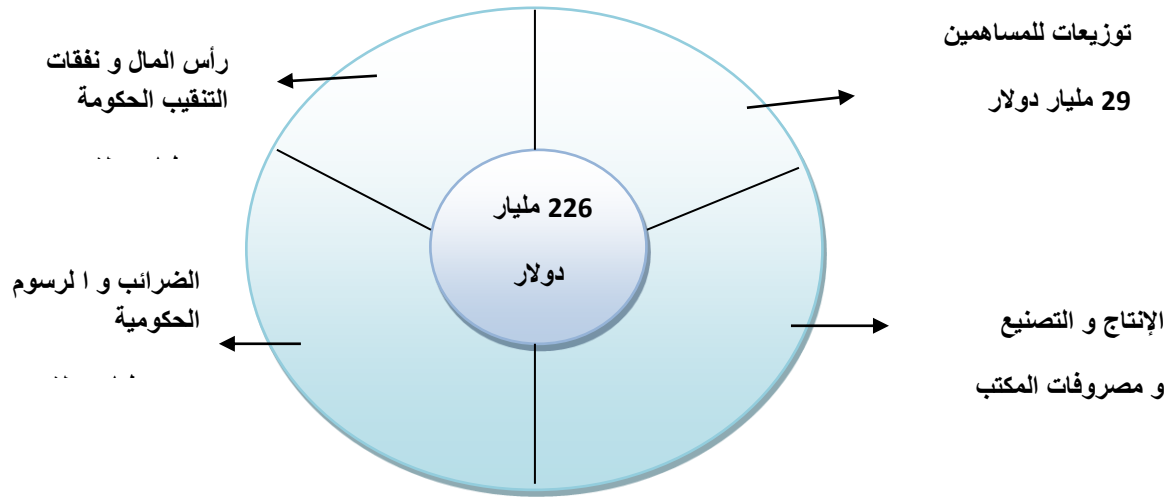

المصدر: تقرير المسؤولية الإجتماعية للشركة 2011

و الجدول التالي يوضح قيمة أصول الشركة ما بين 2004-2005

جدول رقم (45): قيمة أصول الشركة ما بين 2004 و2005 (مليون دولار)

2004	2005
195.256	**208.335**

Source :Form 10-k, United states securities and exchange commission, washington,DC20549- 3/27/2007, p72.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في EXXON MOBIL

المطلب الأول: مشاريع EXXON MOBIL في الدول العربية

نمت و توسعت شركة اكسون موبيل لتشمل انجازاتها كل العالم بما فيه الشرق الأوسط و دول شمال افريقيا، وهنا سنتعرض لبعض المشاريع التي أقامتها الشركة في بعض الدول العربية.

الفرع الأول: إكسون موبيل في مصر:

1-اقامة بعض المشاريع: إكسون موبيل مصر تعتمد على تاريخ ثري بدأ منذ أكثر من 100 سنة مضت عندما تم تسجيل شركة النفط فاكيووم أويل:

1902: تأسست شركة فاكيوم أويل، الشركة السابقة لإكسون موبيل رسمياً في مصر، و بدأت ببيع الوقود والزيوت.

1906افتتحت فاكيوم أويل منشأة للوقود في الاسكندرية، والثانية في بورسعيد عام 1909.

1952: أطلقت شركة جيرسي ستاندرد للنفط، و هي إحدى الشركات السابقة لإكسون موبيل أول مركز للبيع بالتجزئة في مصر تحت الاسم التجاري إسو (Esso).[1]

2- حول إكسون موبيل مصر:

إكسون موبيل مصر هي شركة رائدة في توفير مواد التشحيم والوقود المتميزة ولديها شبكة واسعة من مراكز و المحلات التجارية للبيع بالتجزئة.

تملك شركة إكسون موبيل مصر أكثر من 350 محطة خدمة تحت اسم موبيل وإسو، وأكثر من 20 مركز خدمة موبيل 1، بالإضافة إلي أكثر من 25 محل "أون ذا رن" " ON THE RUN"، وهي محلات تقدم الخدمات السريعة مثل بيع زيوت التشحيم، الوقود...[2]

-تقدم الشركة أيضا مجموعة متنوعة من المنتجات الصناعية، و حلول التشحيم والخدمات، في مصر وأكثر من 25 بلدا في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى بدعم من مصنعين لمزج زيوت التشحيم في الإسكندرية والعاشر من رمضان.[3]

الفرع الثاني: إكسون موبيل في المملكة العربية السعودية

1927:بدأت شركة سوكوني (التي أصبحت سوكوني فاكيوم ثم موبيل) تسويق المنتجات البترولية في المنطقة الغربية.

1948: أصبحت شركة ستاندرد اويل اوف نيو جيرزي (والتي صارت اكسون) وشركة سوكوني فاكيوم تمتلكان جزئياً حصةً في شركة الزيت العربية الأمريكية (ارامكو).

وفي العام ذاته، بدأت ارامكو بإنشاء خط أنابيب البترول عبر الجزيرة العربية "تابلاين" لربط حقول البترول في المملكة بالبحر المتوسط في مدينة صيدا اللبنانية، فاكتشفت ارامكو في عين دار القسم الأول من حقل الغوار الضخم بالمملكة. ثم تلى ذلك العديد من الاكتشافات العظيمة.

---

[1] -look at :
-http://www.exxonmobil.com/MENA-Arabic/PA/about_who_history.aspx
-http://www.exxonmobilegypt.com/Egypt-arabic/PA/about_who_history.aspx

[2] -http://www.exxonmobilegypt.com/Egypt-English/PA/about_who_history.aspx, sow on 23/4/2013

[3] -http://www.exxonmobilegypt.com/Egypt-arabic/PA/product.aspx, sow on 23 :'/2013

1980: تم تأميم ارامكو تماماً فأصبحت سعودي ارامكو. وفي الثمانينات، تم إنشاء شركة الجبيل للبتروكيماويات (كيميا) بمدينة الجبيل الصناعية كمشروع مشترك بين اكسون وسابك، بينما قامت موبيل وسابك بإنشاء شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات (ينبت).

1981: أنشأت بترومين وموبيل شركة بترومين–موبيل المحدودة لمصفاة ينبع (بمرف) التي أصبحت شركة مصفاة ارامكو السعودية موبيل المحدودة (سامرف).[1]

و حسب أخبار25 يونيو2012: سابك و اكسون تواصلان العمل على مشروع انتاج المطاط الصناعي في الجبيل. وللمزيد من المعلومات حول هذا المشروع يرجى زيارة الموقع الالكتروني: www.exxonmobilchemical.com

الفرع الثالث: اكسون موبيل في العراق

1–المشاريع في العراق:

1928: إكسون قامت شركة الشرق الأدنى للتطوير بشراء حصة في الشركة التركية للنفط، وتملك شركتا جيرسي ستاندرد وسوكوني حصة في شركة الشرق الأدنى للتطوير تبلغ 25% لكل منهما.

1929: تحولت الشركة التركية للنفط لتصبح شركة العراق للبترول.

1934:بدأ النفط بالتدفق عبر خط أنابيب النفط المزدوج من كركوك إلى حيفا وطرابلس. والآن شركة الشرق الأدنى للتطوير مملوكة بالكامل من قبل شركة إكسون موبيل.[2]

2–اكسون موبيل العراق:

في يناير 2010، قامت إكسون موبيل العراق المحدودة، إحدى الشركات التابعة لشركة إكسون موبيل، بتوقيع اتفاقية مع شركة نفط الجنوب التابعة لوزارة النفط العراقية لإعادة تأهيل وإعادة تطوير حقل غرب القرنة–1 في جنوب العراق. وقد تم توقيع الاتفاقية في بغداد من قبل ممثلين عن وزارة النفط وأعضاء تحالف الشركات المتعاقدة في حقل القرنة الغربية – 1، والذي يضم إكسون موبيل بصفتها المقاول الرئيسي وبحصة مشاركة مقدارها 60 بالمائة، وشركة التنقيب عن النفط المملوكة للحكومة العراقية بحصة مشاركة مقدارها 25 بالمائة، وشركة رويال داتش شل بحصة مشاركة مقدارها 15 بالمائة.

وستعمل إكسون موبيل العراق المحدودة وبصفتها المقاول الرئيسي، على إعادة تأهيل وإعادة تطوير احتياطيات حقل غرب القرنة. وتقود إكسون موبيل القطاع من خلال إنتاج وتطوير التقنيات والقدرات، وستقوم بتطبيق خبراتها العالمية لضمان نجاح هذا المشروع.[3]

الفرع الرابع: اكسون موبيل في الامارات العربية المتحدة

1–العمليات التشغيلية للشركة:

11 يناير 1939: وقع الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي في ذلك الوقت وشركة تنمية بترول (Trucial Coast)، اتفاقية امتياز مدتها 75 عاماً, لتغطية المناطق البرية لإمارة أبوظبي. وكانت هذه الشركة تابعة لشركة نفط العراق, حيث كانت

[1]-http://www.exxonmobil.com/MENA-English/PA/news_ksapage.aspx, sow on 23 :'/2013
[2] -http://www.exxonmobil.com/MENA-Arabic/PA/about_who_history.aspx, sow on 23/4/2013

[3]http://www.exxonmobiliraq.com/arabic/operations.html, sow on 23/4/2013

لكل من إكسون و موبيل حصص في الشركة.و قد قامت الشركة بتغيير اسمها في وقت لاحق ليصبح شركة بترول أبو ظبي (ADPC).

1946 : بدأ المسح الجيوفيزيائي بعد فترة من التوقف أثناء الحرب العالمية الثانية.

1960: أول اكتشاف للنفط في حقل باب البري.

14 ديسمبر 1963 : تصدير أول ناقلة من النفط الخام من ميناء جبل الظنة النفط على متن "إسو دبلين"[1].

1963 : تم اكتشاف حقل زاكوم البحري من قبل شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (ادما).

1971: اتحاد الإمارات العربية المتحدة و تأسيس شركة أبوظبي الوطنية للبترول (أدنوك).

1فبراير 1979:بعد إظهار شركة أبوظبي الوطنية للبترول اهتمامها بمناطق الإمتياز البرية تم تأسيس شركة جديدة لتطبيق العمليات و هي شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (ادكو) و قد توزعت ملكيتها بين أدنوك 60 بالمائة وشركة أبوظبي للبترول 40 بالمائة .و شاركت إكسون موبيل بحصة بلغت 9.5 بالمائة عبر شركة أبوظبي للبترول.

1977: عقب تطوير حقل زاكوم السفلي من ادما, أرادت ادكو تطوير احتياطات زاكوم العلوي, و قد رفض بعض المساهمين في ادما بالإشتراك, و بذلك تأسست شركة تطوير حقل زاكوم (ZADCO) من قبل ادنوك 88% و جادكو 12%.

2006: لدعم التوسع الكبير المخطط لحقل زاكوم العلوي, دعا المجلس الأعلى للبترول الشركات العالمية لتقديم عروضها للإنضمام لزاكوم العلوي\زادكو. فازت إكسون موبيل أبوظبي أوفشور البترولية المحدودة بعرض لشراء 28 بالمائة في حقل زاكوم العلوي البحري.[2]

2-الشركات القائمة:[3]

*شركة إكسون (الخليج):

تعد شركة إكسون (الخليج) التي تأسست عام 1984، المكتب التمثيلي لمصالح إكسون موبيل في أبوظبي. وهي تشرف على مصالح الشركة الأم في مشاريع الامتيازات النفطية البرية وشركة بترول أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو) في الشركة التشغيلية.

*شركة إكسون موبيل أبوظبي أوفشور البترولية المحدودة:

افتتحت هذه الشركة مكاتب في أبوظبي عام 2001 وهي تشرف على حصص الشركة الأم في امتياز حقل زاكوم العلوي البحري وفي الشركة التي تشغله، شركة تطوير حقل زاكوم (زادكو). وهي توفر خدمات فنية لشركة زادكو.

*مجموعة إكسون موبيل الشرق الأوسط للتسويق:

أسست هذه الشركة في عام 1991 وتتخذ من دبي مقراً لها، وهي تركز على تسويق الزيوت التي تحمل علامة موبيل التجارية في منطقة الشرق الأوسط.

*إكسون موبيل للكيماويات الشرق الأوسط وأفريقيا:

تدير إكسون موبيل للكيماويات الشرق الأوسط وأفريقيا، التي تأسست عام 1985 في دبي، مبيعات البولي أوليفينات والمنتجات المتخصصة الأخرى عبر المنطقة.

[1]-http://www.exxonmobil.ae/UAE-Arabic/PA/about_who_history.aspx, sow on 23/4/2013
[2]-http://www.exxonmobil.ae/UAE-Arabic/PA/about_what_zadco.aspx, sow on 23/4/2013
[3] -http://www.exxonmobil.ae/UAE-Arabic/PA/about_what_affiliates.aspx

الفرع الخامس:اكسون موبيل في ليبيا

1947: قام الجيولوجيون في شركة ستاندرد جيرسي بأول استطلاع في ليبيا.وقد تسارع الاهتمام العالمي بالتنقيب عن النفط في ليبيا، عقب صدور قانون النفط هناك عام 1955، ومنحت الرخص الأولى لشركة جيرسي ستاندرد، والتي أصبحت تعرف أيضا باسمها التجاري إسو ونيلسون بنكر هنت.

1965، بدأت إسو في ليبيا ببناء وحدة مرسى البريغا للغاز الطبيعي المسال، والتي تعد إحدى أولى وحدات الغاز الطبيعي المسال في العالم، وقامت بتشغيلها حتى عام 1981.[1]

الفرع السادس: إكسون موبيل في الكويت

2000: عملت إكسون موبيل وعلى مدى أكثر من 100 عام مع عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إطلاق مصادر جديدة للطاقة، وتطوير تقنيات جديدة، وإضافة قيمة نوعية لمختلف عناصر سلسلة الطاقة..

واليوم، تمتلك إكسون موبيل حصصاً في عدد من مشاريع البتروكيماويات، والتكرير، وتطوير وإنتاج النفط والغاز في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما نقوم بتسويق منتجاتنا مثل الزيوت والمواد البتروكيماوية في جميع أنحاء المنطقة.

المطلب الثاني: مشاريع EXXON MOBIL في دول العالم

لقد تابعت إكسون موبيل إقامة المشاريع في إفريقيا و ليس فقط في الدول العربية، بل امتدت مشاريعها لتشمل كافة دول العالم.

و الجدول التالي يبين تاريخ قيام بعض المشاريع في بعض الدول حسب إحصائيات 2007.[2]

اجتاحت استثمارات اكسون موبيل تقريبا كل دول العالم، فهي تملك فروعا تستثمر في 6 قارات. والجدول التالي يوضح تاريخ قيام بعض المشاريع في بعض الدول حسب احصائيات 2007.

جدول رقم: **(46)** تاريخ قيام بعض المشاريع في بعض الدول حسب احصائيات **2007** (القيمة: مليار دولار) .

البلد	تاريخ حفر الآبار	القيمة (مليون دولار)
Angola		
Marimba	2001	11
Mavocola	2002–2001	12
Orquidea / violeta	2001–1999	6
Australia		
Gorgone / jansz	2003–1980	69
Kipper / east pilchard	2001–1986	10
Whiptail	2004	3
Canada	2000–1999	32
Indonrsior		

[1] -http://www.exxonmobil.com/MENA-Arabic/PA/about_who_history.aspx, op cit, sow on 24/4/2013
[2] -**http://www.exxonmobil.com/MENA-Arabic/PA/about_who_history.aspx**, op cit, sow on 24/4/2013

Cepu	2001–1998	41
Natuna	1983–1981	118
NiGERIA		
ETORO- ISOBO	2002	9
Other(5 projrct)	2002–2001	15
Norway		
Lavans	199–1995	20
SKarv / idun	2002–1998	27
Other (4 projrct)	2002–1992	6
Porpua New Gruinea		
Hids	1998–1993	35
Russia		
Sakhalin 1	1998–1996	26
United kingdom		
Phyllis	2004	9
Puffin	1986–1981	37
Srarling	2003	8
Other (2 projerct)	2003–2002	3
United states		
Point Thomson	1980–1977	28
Other		
Various (9 proecjt)	2004–1979	36
Total38 project		

Source: form 10-k-exxon Mobil, op cit,p84.

جدول رقم(47): ترتيب شركة EXXON MOBIL حسب الايرادات و الأرباح سنة2011– القيمة(مليار دولار أمريكي)

الترتيب	الشركة	الدولة الأم	ترتيب 2011	الإيرادات (مليار دولار امريكي)	الأرباح (مليار دولار امريكي)
1	**Rayal Dutch shell**	هولندا	**2**	**484.489**	**30.918**
2	**Exxon Mobil**	و.م.أ	**3**	**452.926**	**41.060**
3	**Wal- Mout stoers**	و.م.أ	**1**	**446.950**	**15.699**
4	**BP**	بريطانيا	**4**	**386.463**	**25.700**

5	Sinopec Group	الصين	5	375.214	9.453
6	China National petro	الصين	6	352.388	16.317
7	State Grid	الصين	7	259.142	5.678
8	Chevron	و.م.أ	10	245.621	26.895
9	Con co Phillips	و.م.أ	12	237.272	12.436
10	Toyota Motor	اليابان	8	235.364	3.591
11	Total	فرنسا	11	231.580	17.069
12	Vol kswagrn	ألمانيا	13	221.551	21.426
13	Japan post holdings	اليابان	9	211.019	5.939
14	Glencore Intrnational	سويسرا	18	186.152	4.048
15	Gozprom	روسيا	35	157.831	44.460

Source: form 10-k-exxon Mobil, op cit,p142

أفضل 15 شركة متعددة الجنسيات حسب مجلة فورتن في 2012 مرتبة حسب الإيرادات:

وفي سنة 2009 استثمرت EXXON MOBIL 400 مليون دولار في صناعة النفط و الغاز في Papua (بابيا) في غينيا الجديدة، و بهذا الاستثمار الضخم قفز fdi العالمي من 0.9 بليون دولار في 2009 إلى 29 مليون دولار في 2010..[1]

و في 2010 قامت شركة إكسون موبيل بالقيام بمشاريع مشتركة مع شركائها حيث انخفضت 14 بليون دولار في مشاريع الغاز الطبيعي السائل.[2]..

–كما كانت هناك مشاريع أخرى إكسون موبيل مع شركة روزنفت (Rosneft company) المملوكة من طرف الإتحاد السوفيتي و بالتالي ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 4.5 بليون دولار في 2010 إلى 33 بليون دولار في 2011

[1]-Unctad, world investment report 2010, op cit,p69.
[2]-Unctad, world investment report 2011, op cit, p88.

المبحث الثالث: التجارة في شركة إكسون موبيل

تتاجر شركة إكسون موبيل في كل من منتجات النفط و الغاز الطبيعي و الوقود، بالإضافة إلى الكيماويات ومنها الأدوية.

و الشكل التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي للشركة في 2000 إلى 2012.

شكل بياني رقم(24): الناتج المحلي الإجمالي من 2000 إلى 2012 (ترليون دولار)

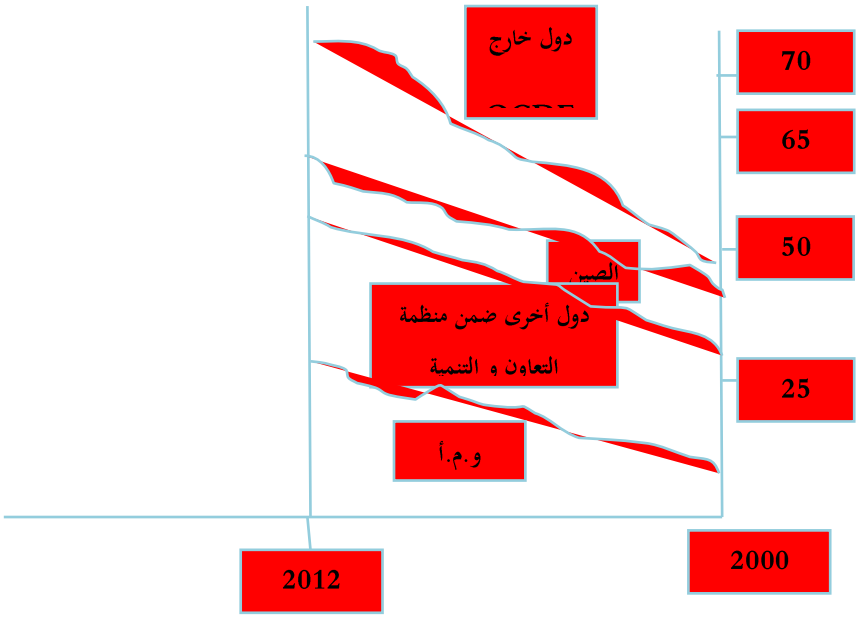

Source : exxon mobil taking on the worl toughest challenge,the outlook for energy: a view of 2040, p20

و تسوق إكسون موبيل منتجاتها عبر ما يدعى ب المنبع (Upstream) و المصب (Downstream) و الكيماويات حيث يعد المنبع و المصب غالبا لتسويق منتجات التكرير كالزيوت و الشحوم و هذا خاصة للمصب والنفط و الغاز الطبيعي (بالنسبة للمنبع).

و المواد الكيماوية بالنسبة للكيماويات و بما فيها الأسمدة الزراعية و الأدوية الصيدلانية.

– عادة ما تمدد أنابيب بين الدولة الأم و الدول الأخرى أو بين فروعها و الدول الزبونة و هذا لأجل نقل الغاز الطبيعي و النفط و هذا ما يسمى ب " المصب ".

و المصب عبارة عن متاجرة لتسويق السلع الخفيفة عادة، و يطلق على هذه التجارة اسم on thre Run .

– عمليات إكسون موبيل تتضمن التنقيب و الكشف عن الغاز الطبيعي و النفط، و تكرير النفط و استخراج الغاز و تمييعه.

و قد مثلت 8 % مبيعات 2009: 81 % من الدخل الجزئي.

– و قد قدر كل من التكرير و التسويق (83% و81 %)، و الكيماويات 9 %

– إيرادات إكسون موبيل تتولد عبر متاجرة إكسون في النفط و الغاز الطبيعي حيث تقوم بإنتاجها و تكرير النفط لاستخلاص أفضل زيوت التشحيم، كما تقوم بإنتاج الكيماويات و المعادن بما فيها الفحم، و تخصيب اليورانيوم لأغراض طبية.

و هناك عمليات أخرى مثل توليد الطاقة الكهربائية.

– إيرادات إكسون موبيل تتولد من 3 قطاعات تشغيلية تدعى بـ " المنبع"، " المصب "و الكيماويات .

– في نهاية 2009 كانت للشركة مصلحة ملكية في 37 مصفاة مع 6.23 مليون برميل يوميا (من قدرات التكرير: و م أ 32 %، أوروبا 28 %، آسيا و المحيط الهادي 27 % كندا 8 %، الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية 5 % و أخرى).

جدول رقم (48): إنتاجية المنبع في سنة 2000.

المنطقة و الدول المعروفة	إنتاجية السوائل الصافية(A)	انتاج الغاز الطبيعي الصناعي(b)
الولايات المتحدة الأمريكية		2.856
ألاسكا	230	
أقل من 48	501	
كندا	304	844
أوروبا		
هولندا		1.519
ألمانيا		987
المملكة المتحدة	355	1.506
النرويج	320	451
أخرى	29	–
آسيا و المحيط الهادي		
استراليا	140	346

إندونيسيا		701
ماليزيا	90	649
أخرى	23	59
إفريقيا		
نيجيريا	253	
غينيا الاستوائية	67	
أخرى	3	
الشرق الأوسط	137	278
مناطق أخرى	99	147
جميع أنحاء العالم	2.553	10.343

Source : FNI Report 7.2003 , op cit , p5

(A) آلاف البراميل في اليوم (من احتياطات إكسون موبيل من النفط و الغاز الطبيعي).

(B) مليون قدم مكعب في اليوم.

المنبع:

قاعدة إكسون موبيل عالمية و أصولها قادرة على تحقيق الربح العالمي، حيث تقوم الشركة بالتنقيب عن النفط و الغاز الطبيعي في 36 دولة، و تكرير البترول على مستوى 26 دولة محلية متواجدة على مستوى: إفريقيا و آسيا و المحيط الهادي، الشرق الأوسط، أوروبا، شمال و جنوب أمريكا (أمريكا الشمالية و الجنوبية) و روسيا.

– تقوم إكسون موبيل بالتنقيب عن النفط و الغاز الطبيعي في 6 قارات.

– وصل الإنتاج الكلي للسوائل الصافية في 2000 إلى 2.553 ألف برميل مكافئ يوميا.(المنبع)

أما إنتاجية المنبع للغاز الطبيعي الصافي في سنة 2000 ما يقارب 10.343 مليون قدم مكعب في اليوم.

و قد احتلت و م أ الصادرة في الإنتاج للنفط ب 501 مليون برميل مكافئ لهذا في ولايات أمريكا ، و 232 مليون برميل مكافئ في ألاسكا.

أما الغاز الطبيعي فبلغت إنتاجيته الصافية 2.856 مليون قدم مكعب في و م أ و هي أعلى كمية تليها هولندا ب 1.519 مليون قدم مكعب ثم المملكة المتحدة بـ 1.506 مليون قدم مكعب.

– كما تعتبر إفريقيا ساحة مفضلة للشركة للإستثمار فبلغت إنتاجية السوائل الصافية فيها 559 مليون برميل مكافئ يوميا و 425 مليون قدم مكعب بالنسبة للغاز الطبيعي و هذا سنة 2000 .

و الجدول التالي يبين انتاجية المصب لسنة 2000

جدول رقم (**49**): إنتاجية المصب لسنة **2000**

المنطقة	طاقة التكرير(A)	مركز البيع بالتجزئة (c)	مبيعات المنتجات النفطية (d)
الولايات المتحدة الأمريكية	1.938	14.038	2.669

كندا	498	2396	577
أوروبا	1.738	9282	2.129
اليابان	758		
جنوب شرق آسيا	1.055		
آسيا و المحيط الهادي		11.108	1.667
أمريكا اللاتينية	318	6095	528
الشرق الأوسط/ إفريقيا		2082	423
جميع انحاء العالم	6.299	45.001	7.993

Source :FNI reoprt, 7/ 2003,op cit, p5.

a- ألاف البراميل في اليوم

b- تحتوي أخرى

c- عدد المحطات (بما فيها المملوكة و المستأجرة)

d- ألاف البراميل في اليوم متضمنة زيوت التشحيم و الوقود و النفط و الديزيل.

المصب:

- تستفيد إكسون موبيل من 45 محطة تكرير موجودة في 25 دولة، و أكثر من 35000 منافذ للبيع بالتجزئة في 100 دولة قريبة.

- تسوق الوقود و مواد التشحيم في أكثر من 150 دولة و خاصة عبر متاجرها on the tun .(على السريع).[1] و هذه المتاجر توفر خدمة للعملاء على الطريق بما يحتاجونه من الوقود و البنزين و الديزيل و زيوت التشحيم و زيوت التدفئة (بيع بالتجزئة).

- تسوق إكسون موبيل منتجاتها في جميع أنحاء العالم تحت العلامات التجارية: إكسون موبيل، إسو EXXON MOBIL, ESSO

التعليق على الجدول:

يبين الجدول بعض مؤشرات بعض المناطق من العالم و هذه المؤشرات تتمثل في طاقات التكرير و مراكز البيع بالتجزئة و مبيعات المنتجات النفطية حيث نلاحظ: في سنة 2000

- تعد هذه المناطق 09 كبرى الشركة للتكرير و البيع بالتجزئة.

- تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في طاقات التكرير بقيمة 1.983 ألف برميل مكافئ يوميا و 14.038 مركز للبيع بالتجزئة و بـ 2.669 ألف برميل مكافئ يوميا بالنسبة لمبيعات المنتجات النفطية، تليها أوروبا في المرتبة الثانية بـ 1.738 ألف برميل مكافئ يوميا هذا فيما يخص طاقة التكرير وهي أقل من طاقة تكرير و.م.أ بـ 0.20 برميل مكافئ يوميا.

أما بالنسبة لمراكز البيع بالتجزئة فأوروبا تحتوي على 9282 مركز للبيع أي بأقل من 4756 مركز للبيع بالتجزئة من و م أ أي بـ 60 % من نصيب و.م.أ

[1] -EXXON MOBIL : Taking on the world toughets energy challenges , corporate citizenship, Report 2005, op cit, p4.

أما مبيعات المنتجات النفطية فبلغت في سنة 2000 في أوروبا 2.129 ألف برميل مكافئ يوميا (متضمنة زيوت التشحيم و الوقود، و النفط و الديزيل، وزيوت التدفئة، و زيوت صناعية أخرى ...) أي بأقل بـ 540 مليون برميل مكافئ عن قيمة و.م.أ لنفس السنة أي تمثل 79.76% من مبيعات و.م.أ

–كما نلاحظ أن هناك حصة لمراكز البيع بالتجزئة في الشرق الأوسط بـ 2082 مركز أي بنسبة 14.83 % من مراكز البيع بالتجزئة التي تخص و.م.أ، و مبيعات بـ 423 ألف برميل مكافئ أي بـ 15.84 % من مبيعات و.م.أ للمنتجات النفطية.

أما طاقات التكرير فالشرق الأوسط لم يحمل بطاقات تذكر في 2000.

حسب تقرير 2005:

- **بلغت إنتاجية التكرير 5.7 مليون برميل يوميا، أما مبيعات المنتجات النفطية فوصلت إلى 8.3 مليون برميل في اليوم.**
- **إنتاجية الغاز المميع الجاهز للبيع وصلت إلى 4.1 مليون برميل نفط مكافئ في اليوم، و بهذا فهي تتجاوز جميع المتنافسين.**
- **بلغت إنتاجية المصفاة 5.7 مليون برميل مكافئ و لا ضير ان هذه الإنتاجية عالية فهي ناتجة عن عمليات بحوث و تطوير و مشاريع جديدة و مثمرة و منتجة خاصة بعد الإندماج الذي حصل سنة 2000.**
- **بلغت قيمة مبيعات المنتجات الكيماوية 26.8 مليون طن، وتعد أفضل المبيعات للعام الثاني على التوالي على الرغم من أنها انخفضت بـ 4 % عن سنة 2004.**
- **تم استثمار 14 مليار دولار أمريكي للبحث عن عروض جديدة لزيادة طاقة التكرير، ففي غرب إفريقيا ارتفعت إنتاجية النفط الخام بأكثر من 1مليون برميل يوميا.**

و الجدول التالي يوضح بيانات الأداء للشركة من 2002 إلى 2005.

جدول رقم(50): بيانات الأداء للشركة من 2002 إلى 2005

البند	2002	2003	2004	2005
المبيعات و عمليات الدخل التشغيلي (بليون دولار)	201	237	291	359
كافة الأصول السنوية	153	174	195	208
معدل دوران رأس المال العامل(%)	13.5	20.9	23.8	31.3
إنتاج النفط (م برميل مكافئ)	4.2	4.2	4.2	4.1
مبيعات المنتجات البترولية (مليون برميل)	8.0	8.0	8.2	8.3
إنتاج الغاز الطبيعي المتوفر للبيع (مليون برميل)	10.1	10.1	9.9	9.3
مبيعات المنتجات الكيميائية (مليون طن متري)	26.6	26.6	27.8	26.8

Source: EXXON MOBIL Taking on the words's Toughest energy :challenges, corporate citizenship Report, 2005,p 7.

جدول رقم (51): بيانات الأداء المالي من 2005 إلى 2008 (القيمة: بليون دولار)

البند	2005	2006	2007	2008
المبيعات و إيرادات التشغيل	359	365.467	390.328	459.579

الدخل الصناعي	36.130	39.500	40.610	45.220
مجموع الأصول	208.335	219.015	242.082	228.052

Source : form 10 k, Exxon Mobil corp- xom , Annual Report 2008,p30.

التعليق:

يبين الجدول بيانات الأداء المالي للشركة من 2005 إلى 2008 حيث نلاحظ:

– زيادة المبيعات و إيرادات التشغيل عبر السنوات من 2005 إلى 2008 حيث بلغت أقصاها في 2008 بقيمة 459.579 بليون دولار و هي تزيد عن سنة 2005 بـ 100.579 أي بنسبة 21.88 % و هذه الزيادة تعتبر إيجابية و هائلة، و تزيد عن سنة 2006و 2007 بـ (494.112 بليون دولار و بـ 69.251) أي بنسبة (20.47 % و 15.06 %)، و هي كذلك نتيجة إيجابية.

– و هذه النتيجة أثرت بشكل إيجابي على الدخل الصافي إذا بلغ إذا بلغ أقصاه في سنة 2008 بقيمة 45.220 بليون دولار أي بزيادة قدرها 9.09 بليون دولار أي ما نسبته 20.10 % عن سنة 2005 و بـ 12.64 % عن سنة 2006 و 10.19 عن سنة 2007.

أما مجموع الأصول فقد تزايد حتى 2007 ليبلغ أقصاه بقيمة 242.082 بليون دولار و انخفض في 2005 إلى 228.052 بليون دولار أي بقيمة 14.03 أي بنسبة 5.79 %، وهذه النسبة تعتبر إيجابية مقارنة مع سنتي 2005 و 2006 حيث بلغت قيمة الأصول فيهما 208.335 بليون دولار و 291.015 بليون دولار على التوالي أي ما يمثل زيادة بـ 8.64 % عن سنة 2005 لسنة 2008 و 3.96 % لسنة 2006، ومع ذلك فصحيح أن وتيرة هذه الزيادة متناقصة من سنة إلى أخرى ففي 2005 زيادة بـ 8.64% و في 2006 زيادة بـ 3.96 % عن سنة 2008 أي زيادة بطيئة و متناقصة نوعا ما بالرغم من انها إيجابية.

و الجدول التالي يوضح: المؤشرات الانتاجية للشركة من 2005الى2009

جدول رقم(52): المؤشرات الانتاجية للشركة من 2005الى2009

	2009	2008	2007	2006	2005
الإنتاجية الصناعية للنفط الخام و الغاز الطبيعي (آلاف البراميل يوميا)					
و. م. أ	384	367	392	414	477
غير و. م. أ	2.003	2.038	2.224	2.267	2.046
إجمالي العالم	2.387	2.387	2.616	2.681	2.523
صافي إنتاج الغاز الطبيعي المتوفر للبيع (مليون قدم^3)					
و. م .أ	1.275	1.275	1.468	1.625	1.739
غير و. م. أ	7.998	7.998	7.916	7.709	7.512
إجمالي العالم	9.273	9.273	9.384	9.334	9.251
الإنتاجية المكافئة للنفط (آلاف البراميل يوميا)	3.932	3.932	4.180	4.237	4.065
إنتاجية التكرير (آلاف البراميل يوميا)					

1.794	1.760	1.746	1.767	1.767	**و. م .أ**
3.929	3.843	3.825	3.583	3.583	**غير و. م. أ**
5.723	5.603	5.571	5.350	5.350	**الإجمالي**
					مبيعات المنتجات الدولية
2.822	2.729	2.717	2.523	2.523	**و. م .أ**
4.697	4.518	4.382	3.905	3.905	**غير و. م. أ**
7.519	7.247	7.099	6.428	6.428	**إجمالي العالم**
2.957	2.866	2.850	2.573	2.573	**البنزين**
2.230	2.191	2.094	2.93	2.93	**زيت التدفئة، الكير وزين، الديزيل**
676	651	641	536	536	**وقود الطائرات**
689	682	715	598	598	**الوقود الثقيل**
967	857	799	708	708	**منتجات خاصة**
7.519	7.247	7.099	6.428	6.428	**إجمالي العالم**
					مبيعات المنتجات الكيميائية الأساسية
10.369	10.703	10.855	9.649	9.649	**و. م .أ**
16.408	16.647	16.625	15.176	15.176	**غير و. م. أ**
26.77	27.350	27.480	24.825	24.825	**إجمالي العالم**

Source : EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges, MU-IFM-09/27/2010,p.3

جدول رقم(53): بعض مؤشرات الشركة خلال سنتي 2007و 2008

2007	2008	**العملية**
	367	**صافي إنتاج السوائل** (A)
392	2.038	**الولايات المتحدة**
2.2024	2.405	**غير الولايات المتحدة**
2.616		**الإجمالي**
	1.246	**إنتاجية الغاز الطبيعي الجاهز للبيع**(13)
1.468	7.849	**الولايات المتحدة**
7.916	9.095	**غير الولايات المتحدة**
9.384	3.921	**الإجمالي**
4.180		**مكافئ إنتاج النفط** (c)
	1.702	**إنتاجية التكرير** (d)
1.746	3.714	**الولايات المتحدة الأمريكية**
3.825	5.416	**غير الولايات المتحدة الأمريكية**

الإجمالي		5.571
مبيعات المنتجات البترولية (ه)	2.540	
الولايات المتحدة الأمريكية	4221	2.717
غير الولايات المتحدة الأمريكية	6.761	4.382
الإجمالي		7.099
مبيعات المنتجات الكيميائية الرئيسية (p)	9.526	
الولايات المتحدة	15.456	10.855
غير الولايات المتحدة	24.982	16.625
الإجمالي		27.480

Source : form 10 k, Exxon Mobil corp- xom, February 27,2009 op cit,p36

المبحث الرابع: وظائف البحوث و التطوير في شركة إكسون موبيل

المطلب الأول: احصائيات حول نفقات البحوث و التطوير

– تقوم إكسون موبيل منذ قيامها و إنشائها بالإنفاق على وظائف البحوث و التطوير إذ تمثل الاكتشافات الجديدة 80 % من دخل الشركة، و قد بدأت الشركة بالإنفاق على وظائف البحوث و التطوير سنة**1993**حيث بلغت قيمة النفقات أكثر من **800** مليون دولار, وتعد هذه القيمة ضخمة مقارنة بالسنوات اللاحقة.

و الجدول التالي يمثل نفقات الشركة على وظائف البحوث و التطوير من 2001– 2006

جدول رقم (**54**): قيمة الإنفاق على وظائف البحوث و التطوير لشركة إكسون موبيل من **2001– 2006** (القيمة مليون دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	603	631	618	649	712	733

Look at :

1- source :form 10-k, EXXON MOBIL Corporation, United states securities and exchange commissions, Washington, D.C 20459 february 28,2006,p 36

2-source :form 10-k, EXXON MOBIL Corporation, United states securities and exchange commissions, Washington, D.C 20459, January 3, 2007. Download from: http://www.sec.gor /archives/edgar/data/34088/000119312507092435/01105.htm.p34

و يمكن تمثيل الجدول بالمنحى البياني التالي:

شكل بياني رقم(**25**): قيمة نفقات البحوث و التطوير لشركة **EXXON MOBIL**ما بين**2001–2006** –الوحدة مليون دولار)

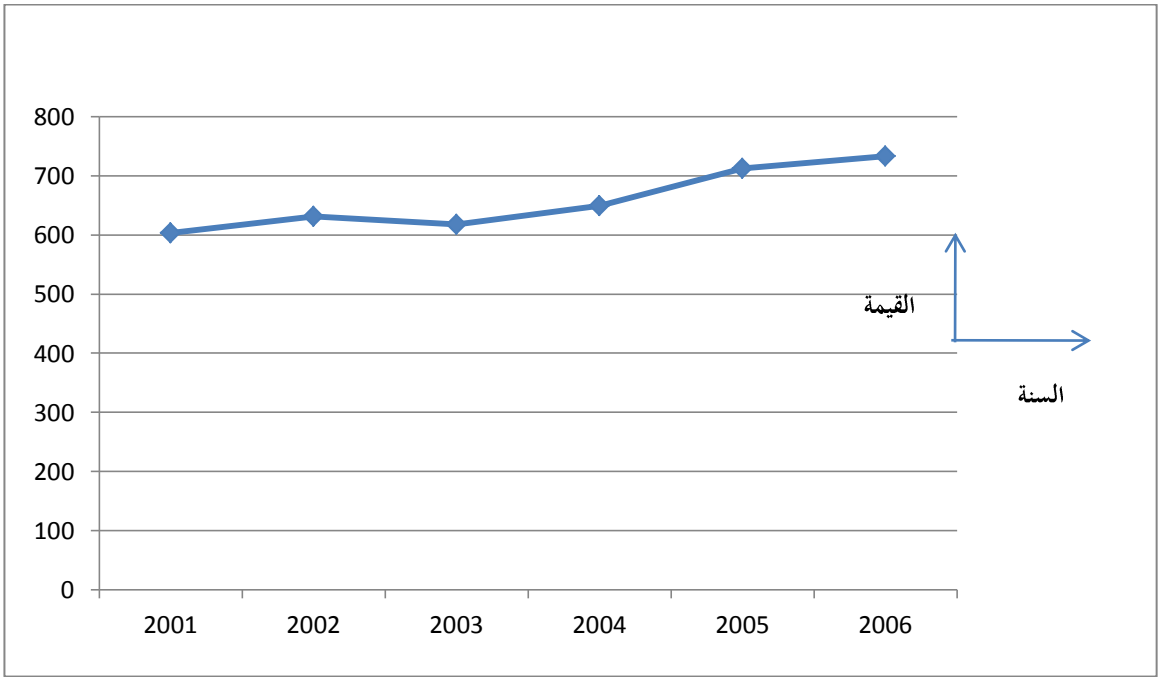

المصدر : من اعداد الطالب بالاستناد الى معطيات الجدول أعلاه(رقم53).

التعليق:

الشكل عبارة عن منحنى بياني يمثل قيمة نفقات البحوث و التطوير من طرف الشركة

– الوحدة مليون دولار حيث نلاحظ ان نفقات البحوث و التطوير تتزايد من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2001 : 603 مليون دولار و تزايدت سنة 2002 بـ 29 مليون دولار لتبلغ 631 مليون دولار أي بنسبة 5 % ثم تراجعت في 2003 ب 13 مليون دولار أي ما يقارب 618 مليون دولار أي بنسبة 2.06 % لترتفع في 2004 إلى 649 مليون

دولار أي بنسبة 5 % عن سنة 2003 و بـ 7 % عن سنة 2001، ثم بلغت أقصاها في 2006 بقيمة 733 مليون دولار.

و تتضمن نفقات البحوث الإنفاق على الاستكشاف أو ما يسمى بـ " النفقات المالية الاستكشافية" وهذه الاستكشافات تتمثل في الآبار و الموارد الجديدة و غير ذلك.

و الجدول التالي يبين نفقات الاستكشاف للشركة من 2003 إلى 2007

جدول رقم(55): النفقات المالية للاستكشاف من **2003** إلى **2007** (الوحدة مليون دولار).

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	11.988	14.885	17.699	19.855	20.853

Source : EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges,2008 summary Annual Report, p16.

و يمكن تمثيل الجدول بالرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (**26**): النفقات الرأسمالية للاستكشاف من **2003** إلى **2007**.

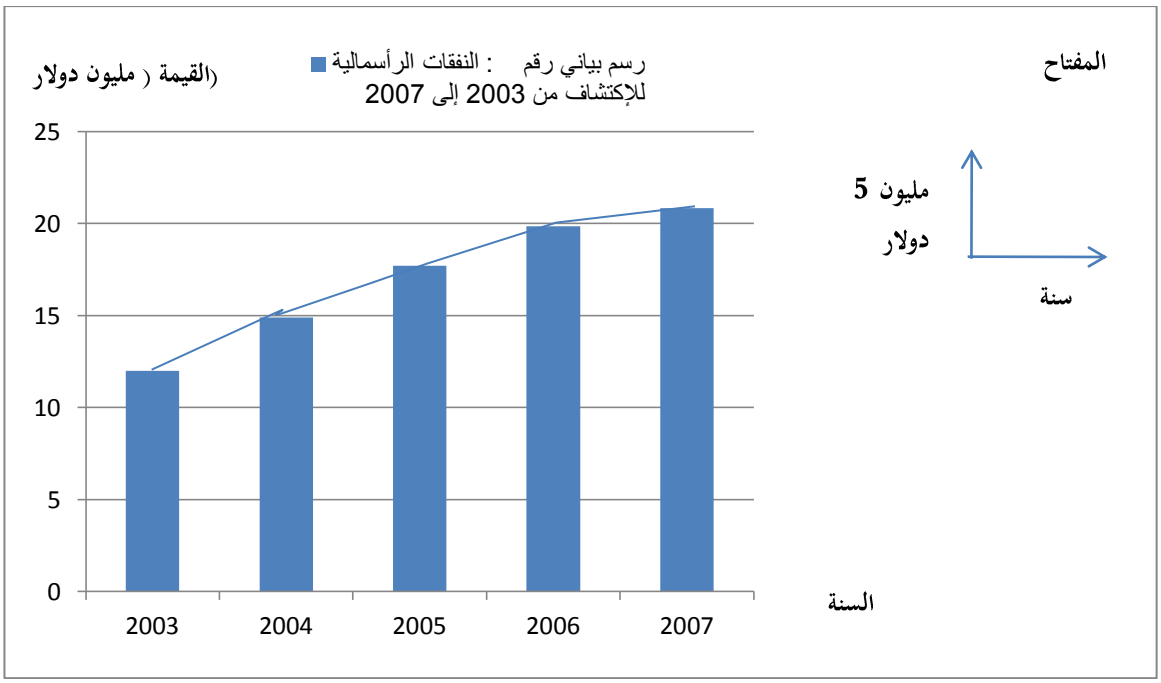

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (54).

التعليق:

الرسم البياني عبارة عن أعمدة بيانية تمثل النفقات الرأسمالية للاستكشاف من 2003 إلى 2007 (مليون دولار) حيث نلاحظ:

– في 2003 بلغت هذه النفقات 11.988 مليون دولار

– تتزايد النفقات في كل سنة بنسب ضئيلة، و مع ذلك فهي إيجابية حيث تزايدت في 2004 بـ 20 % عن سنة 2003 بـ 15 % عن سنة 2004 و بـ 11 % و في 2006 وبـ 5 % في 2007 عن سنة 2006.

نلاحظ أن هذه الزيادات متناقصة و لكن بمعدلات إيجابية.

و قد بلغت أعلى قيمة للنفقات سنة 2007 بـ 20.853 مليون دولار.

و الشكل البياني التالي يمثل نسب الزيادة عن كل سنة .

شكل بياني رقم (27): نسبة تزايد نفقات الاستكشاف عن كل سنة

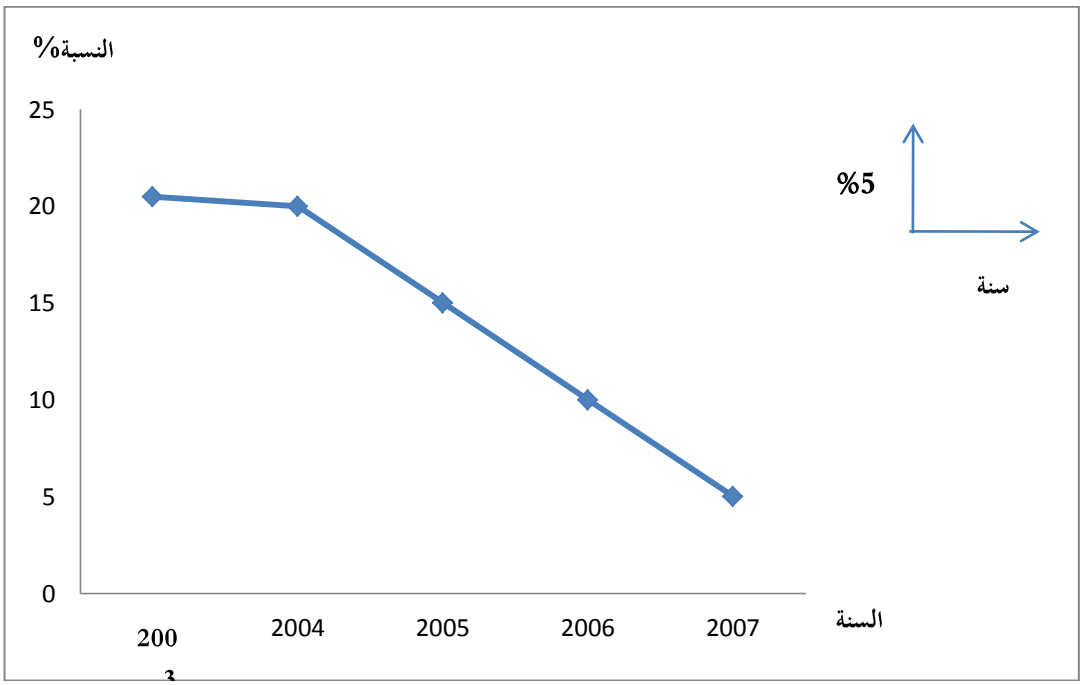

شكل بياني رقم(28): نسب الزيادة في النفقات من 2003 إلى 2007 (مليون دولار)

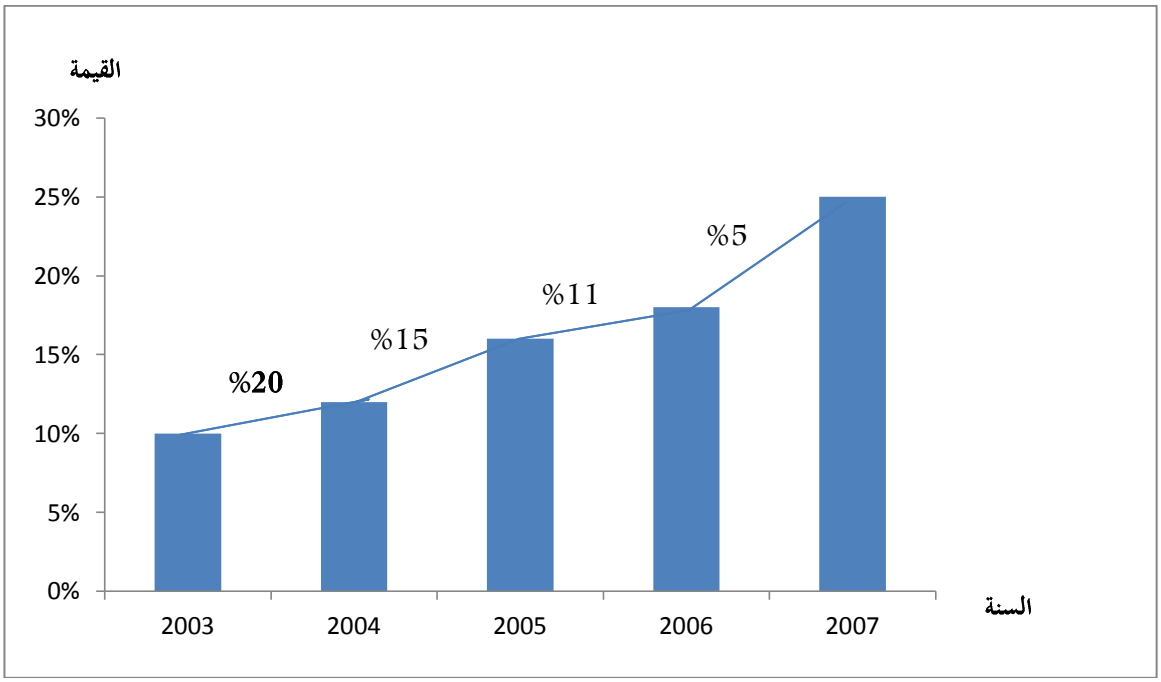

المصدر: من اعدد الطالب.

و للمنبع و المصب حصتها من النفقات المالية للاستكشاف، و الجدول التالي يبين حصة المنبع من النفقات الرأسمالية للاستكشاف:

جدول رقم (56): حصة المنبع من النفقات الرأسمالية الخاصة بالاستكشاف التابعة للمصب (مليون دولار)

السنة	2006	2007	2008

الحصة	1.181	1.469	1.451

أما الجدول التالي فهو يبين النفقات الرأسمالية للاستكشاف و الخاصة بالمصب

جدول رقم (57): النفقات الرأسمالية الخاصة بالاستكشاف التابعي للمصب (مليون دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة ن.ر. للإستكشاف	11.715	14.470	16.231	15.724	19.734

الجدول التالي: فهو يبين النفقات الرأسمالية للاستكشاف الخاصة بالكيماويات

جدول رقم (58): النفقات الرأسمالية الاستكشافية الخاصة بالكيماويات من 2006 إلى 2008 (مليون دولار)

السنة	2006	2007	2008
قيمة ن.ر. الاستكشافية	1.181	1.469	1.451

الجدول رقم (59): نفقات البحوث و التطوير من 2006 إلى 2012 (مليون دولار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة النفقات	733	814	847	1.050	1.012	1.044	1.042

Source: look at:

1- Source : EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges,2010 summary Annual Report, p12.

2- Source : EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges,2010 summary Annual Reporop cit,, p12.

3-Source : EXXON MOBIL, Financial Statementt 2012,p57.

– في عام 2011 وقعت إكسون موبيل و روسنيفت اتفاقا حول التعاون الإستراتيجي للمشاركة معا في أنشطة الاستكشاف و التنمية في روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و أجزاء أخرى من العالم.

– في 2012 وقعت إكسون موبيل و روسنيفت اتفاق التنمية التجريبية لتقييم تطوير احتياطات النفط الضيق في غرب سيبيريا، كما وقعت الشركة اتفاقا لإنهاء مركز أبحاث القطب الشمالي المشترك.[1]

- الرياض: 25 يونيو 2012: أعلنت الشركة للصناعات الأساسية سابك، و الشركات التابعة لشركة إكسون موبيل للكيماويات أنها ستقوم بتأسيس مرفق عالمي المستوى لمنتجات المطاط الصناعي المتخصصة في المجتمع الصناعي المشترك الخاص بشركة الجيل البتروكيماويات (كيميا)، وسيتم دمج المرفق الجديد في مجتمع الجيل الجديد، ومن المتوقع الانتهاء منه في 2015.

– بلغ هذا الاستثمار 3.4 مليار دولار أمريكي سيتم تمويلها من طرف المساهمين، ومن خلال جهات تمويل أخرى، و يصل إجمالي الطاقة الإنتاجية للمرفق لغاية 40 ألف طن.[2]

جدول رقم (60): النفقات الرأسمالية للاستكشاف من 2006 إلى 2012 (الوحدة مليار دولار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة	**19.855**	**20.853**	**26.143**	**27.092**	**32.226**	**36.766**	**39.8**

Source : look at

1- Source : EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges,2010 summary Annual Report, op cit p12.

[1] top 10 Gos & oil companies , opcit , p-36.

[2] – سابك و إكسون موبيل تواصلان العمل على مشروع إنتاج المطاط الصناعي في الجبل، التقرير السنوي لقطر،2012.

2-US Hous of Representative: EXXON MOBIL Responses To pre Hearing questions, fune,15,2010,p2.
3-EXXON MOBIL Corporation, new Release,Frbruay 1.2013.p13.

جدول رقم (61): حصة الاستكشافات الإضافية للمنبع من النفقات الرأسمالية من (2008 إلى 2010) الوحدة: مليون دولار، مليون برميل مكافئ –الدولار

البند	2008	2009	2010
حصة الاستكشافات للمنبع من النفقات الرأسمالية	**2.871**	**3.718**	**4.121**
الاستكشافات المضافة	**2.230**	**2.860**	**4.725**
تكلفة الاستكشافات الإضافية للموارد للبرميل الواحد	**1.29**	**1.30**	**0.87**

Source :EXXON MOBIL Corporation، new Release،Februay 1.2013.p 13.

جدول رقم (62): قيمة نفقات الاستكشاف للمنبع و المصب و الكيماويات لسنتي: 2011-2012

المكان	البلد	2012	2011
المنبع	و م أ	11.080	10.741
	خارج وم أ	25.004	22.350
	الكلي	36.084	33.091
المصب	و م أ	634	518
	خارج وم أ	1.628	1.062
	الكلي	2.262	2.120
الكيماويات	و م أ	408	290
	خارج وم أ	1.010	1.160
	الكلي	1418	1450

Source :EXXON MOBIL Corporation، new Release،Februay 1.2013. op cit ،p 13.

في 2002 تعاقدت جامعة ستانفورد الأمريكية مع أكبر 10شركات أولى منتجة للنفط في العالم.

–أما الاتفاق الذي وقعته شركة اكسون موبيل مع جامعة ستانفورد الأمريكيةSTANFORD UNIVERSITY, **كان حول تطوير بحوث من طرف الجامعة لصالح الشركة, وموضوع هذه البحوث هو: المناخ العالمي و مشاريع الطاقة** (GCEP) [1].GLOBAL CLIMAT &ENERGY PROJECT

عقد هذا الاتفاق في 16ديسمبر 2002 و ضم 4شركات وهي: , s ELECTRIC ;SCHLUMBERGER , TOYOTA, **و كانت مدة الاتفاق 6سنوات أي حتى 2008 و قدرت قيمته ب 225مليون دولار أمريكي ساهمت فيها** EXXON MOBIL**ب 100 مليون دولار أمريكي و** GENERAL ELECTRIC**ب 50ملين دولار ,** SCHUMBERGER, **ب 25 مليون دولار .تدفع القيم عبر 3 سنوات.**[2]

توقف الاتفاق في 2008 ولم يتم تجديده الا في 9أوت 2010.[3]

و الجدول التالي يبين حصةكل شركة من الدعم المالي:

[1] - center for american progress , big oil goes to college : an american analysis of 10 research collaboration contractsbetween heading energy comanies and major us universities , october 2010 , p10 . download from : www.AMERICAN PROGRESS .org

[2] -look at : - op cit, p156
-GCEP agreement effective , september 1/2010, download from :http:// geep.stanford edu/about agreement.html

[3] -GCEP agreement effective , opcit .p58 .

جدول رقم(63): قيمة الدعم المالي من طرف الشركات لمشروع جامعة ستانفورد 2010-2013

السنة المالية	EXXON MOBIL (K$)	GENERAL ELECTRIC (K$)	SCHLUMBERGER (K$)	TOYOTA (K$)	TOTAL (K$)
خلال 2010	54.612	22.469	11.413	22.469	101.964
2011 – 2010	8.713	4.357	2.180	2.743	17.992
2012 – 2011	6.724	3.362	1.681	1.315	13.082
2013 – 2012	65.907	2945	1.477	0	10.338
المجموع	66.956	33.142	16.571	26.527	143.376

Source :GCEP agreement EFFECTIVE , september1 /2010 , p58

و الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة الرعاة في مشروع 1 سبتمبر 2010

جدول رقم (64): نسبة مساهمة الرعاة في مشروع 1 سبتمبر 2010

الراعي	نسبة المساهمة%
EXXON MOBIL	57.14
GENERAL ELECTRIC	28.57
STC	14.29

Source : GCEP agreement EFFECTIVE, september 1 , 2010

المطلب الثاني: أنشطة اكسون موبيل لادارة الابتكار

أقامت اكسون موبيل قاعدة لادارة ابتكاراتها اسسها:

-التأكد من نتائج الجودة العالية بدون تضييق بوابة الابتكار .

-المشاركة المبكرة لمستخدمي التكنولوجيا .

-النظام يحدد ما اذا كنت تريد المتابعة أو التوجيه أو التوقف .

والشكل التالي يبين أنشطة اكسون موبيل لادارة الابتكار.

شكل بياني رقم (29): أنشطة اكسون موبيل لادارة الابتكار

Source :exxon mobil corporation, panel on energy technologies :from discovery to deployment, october11,2011 , p3

أما الشكل التالي فهو نظام ادارة تكنولوجيا لاكسون موبيل:

شكل رقم(30): نظام ادارة تكنولوجيا

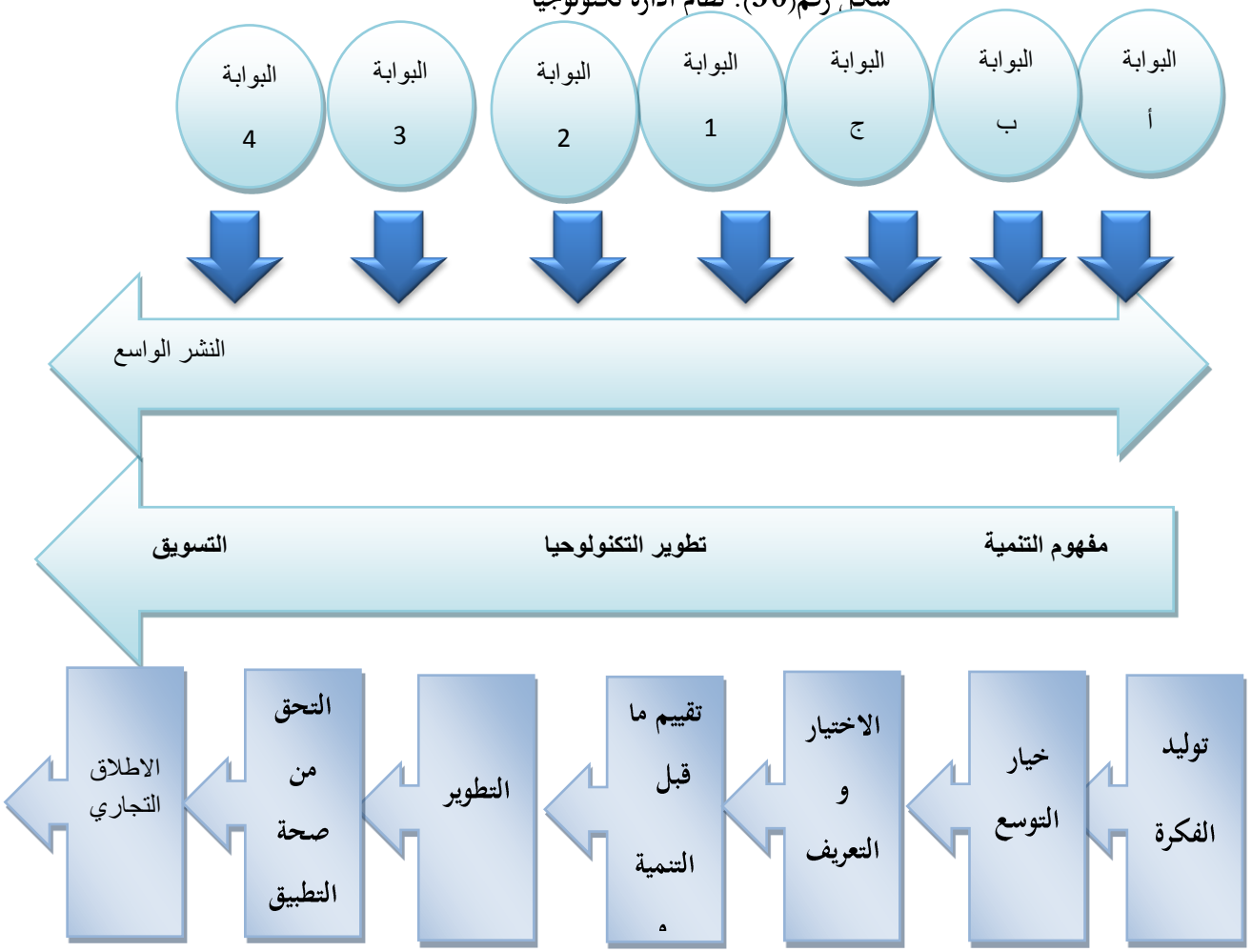

Source :exxon mobil corporation, panel on energy technologies , op cit, p4.

خلاصة الفصل:

تعتبر شركة اكسون موبيل من أكبر الشركات متعددة الجنسية، و الدليل على ذلك أنها تحتل المراتب 10الاولى عالميا ،و هي تساهم بنسبة كبيرة جدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم بفضل هياكلها الضحمة ، وكذا في التجارة في السلع و الخدمات من خلال التجارة الداخلية بين فروعها المنتشرة في كافة دول العالم تقريبا، كما أنها تسعى دوما الى الريادة و التطور وهذا من خلال تشجيعها على البحوث و التطوير و الانفاق عليها اذ تعتبر الشركة أن كل بحث جديد يخلق موردا جديدا وهذا ما يعزز قوة الشركة على المنافسة.

الخاتمــة

1. الخاتمة:

يتميز المشهد الاقتصادي العالمي اليوم بتحرير متزايد في التجارة العالمية في السلع والخدمات، وبالتدفقات الحرة لرؤوس الأموال وبالتطورات التقنية في إطار العولمة الإقتصادية. وتلعب الشركات المتعددة الجنسية دورا بالغ الأهمية في هذا المجال بالنظر إلى ما تقوم به تلك الشركات في مجال الإستثمارات خارج دولها الأم وما ينجر عنه من إنتقال لرؤوس الأموال، وفي مجال التجارة العالمية في السلع والخدمات، كما أنها تلعب دورا هاما في التطورات التقنية من خلال نشاطات البحث والتطوير سواء في دولها الأم أم الدول المضيفة.

2. مناقشة الفرضيات:

- صحيح تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في العولمة الاقتصادية اذ تعتبر بمثابة الناقل و المحرك لها،اذ أنها أخذت تغير المسرح الاقتصادي بطرائق جوهرية يحركها الاندفاع الواسع النطاق صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات واستراتيجيات التوزيع والتغير التقني الذي يزيل الحواجز التي تعترض إمكانيات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وبذلك كانت خطوات الاندماج الاقتصادي الدولي واسعة وضاغطة في الوقت نفسه.
- بالتأكيد تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم نظرا لما تملكه من امكانيات ضخمة ساعدتها على الانطلاق الى مواقع أو مناطق جديدة خارج وطنها الأم، مما مكنها من خلق شبكات عبر العالم.
- تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في حركة السلع و الخدمات عبر العالم، اذ تسيطر على ثلثي التجارة الدولية، اذ تعمل هذه الشركات على تحرير التجارة الدولية في السلع و الخدمات وتحريكها عبر العالم من خلال التجارة الداخلية بين الشركة و فروعها و هذا بفضل المزايا الاحتكارية العديدة التي جعلتها تسيطر سيطرة تامة على الأسواق خارج حدودها القومية, حيث تتمتع هذه الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ..
- تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورا محوريا في تدويل نشاطات البحوث و التطوير من خلال انشاء مراكز متخصصة في الدول االمضيفة مما مكنها من سيادة أنماط عالمية في الإنتاج ، فالشركات الدولية متعددة الجنسية لها القدرة على القيام بأبحاث التسويق للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي والتوزيعي وتحقيق النمو والتوسع.
- نعم لقد ساهمت شركة اكسون موبيل في عولمة الاقتصاد من خلال قيامها باستثمارات ضخمة في القارات الستة و انتاجها و تسويقها لكميات ضخمة من المواد البتروكيماوية اذ تعد أكبر شركة للنفط و التكرير، كما انها اهتمت بتطوير وظائف البحوث من خلال تعاقدها مع الجامعات و انشائها لعدة مخابر و هذا ما جعل منتجاتها متميزة.

3. النتائج:

- تعد الشركات متعددة الجنسيات من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة الاقتصادية.

- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى الأشكال العديدة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة. وعادة ما تكون هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تشجع هذه الشركات على الانطلاق إلى مواقع أو مناطق خارج أوطانها الأصلية.
- العولمة الاقتصادية قد تؤدي إلى القضاء على الاقتصاديات الوطنية في سبيل إقامة الأسواق العالمية فهي تهدف الى وضع العالم في سوق واحد يحكمه نظام اقتصادي واحد بتوجيه من القوى الرأسمالية الكبرى و تهدف الى الاستغلال الاقتصادي من جانب الشركات العملاقة لكل طاقات و موارد الدول الضعيفة و سلب خيرات العرب و اهمها البترول و الغاز بمعنى مزيد من المتخلفين للمتقدمين و مزيد من التبعية.
- أدت الشركات متعددة الجنسيات و من خلال مساهمتها في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى ظهور ما يسمى ب " عولمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة". و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- أدت الشركات متعددة الجنسيات و من خلال مساهمتها في تحركات التجارة الدولية الى ظهور ما يسمى ب" عولمة التجارة الخارجية". و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تساهم الشركات متعددة الجنسيات و بنسبة كبيرة في التطورات التقنية و بصفة خاصة في تنمية وظائف البحوث و التطوير من خلال تدويلها بإنشاء مراكز لها في الدول المضيفة. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تعد شركة **Exxon mobil** مثالا حيا عن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد. و هذا يثبت صحة الفرضية الرابعة.

4. التوصيات:

ان تحسين الدول لمناخها الاستثماري يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها، و أخص بالذكر الشركات متعددة الجنسيات لما لها من أهمية كبية في التنمية الاقتصادية.

- ان فتح الحدود أمام الشركات متعددة الجنسيات يسمح بانتقال رؤوس الأموال الى الدول النامية و هذا ما يزيد من استثماراته الداخلية في تنمية اقتصاداتها.
- عضوية المنظمة العالمية للتجارة تمكن البلدان النامية من الحصول على العون الفني و التدريبي، و الإمداد بالخبرات اللازمة لتكييف أوضاعها المحلية مع متطلبات تنفيذ بنود اتفاقية لأوروجواي، كما أن وجود جهاز لفض المنازعات التجارية يمثل فرصة مواتية للدول النامية لحل منازعاتها التجارية مع البلدان الأخرى بطريقة منصفة.
- تدويل وظائف البحوث و التطوير من طرف الشركات متعددة الجنسيات يساعد الدول النامية تحسين تقنياتها ليس المادية فقط(الانتاجية: الآلات ، المعدات ...) بل الفكرية أيضا (المهارات الادارية و الكفاءات) التي تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تنميتها و تطويرها.
- بالنظر الى التناقضات الواضحة في دعوة الدول المتقدمة بضرورة فتح الدول النامية لأسواقها في حين تقوم هي بحماية اسواقها من السلع الاتية من الدول النامية، فإن هذه الاخيرة تكون امام خيارين رئيسيين التكتل فيما بينها و/او دعم الطلب المحلي وهذا لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مدفوعة بالطلب المحلي على النقيض من النمو الاقتصادي المدفوع بالصادرات.

- **بالنسبة للجزائر انكشاف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة، و تعريتها من كل حماية تؤدي إلى تحسين الأداء و الاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار و التسيير و التسويق و نقل التكنولوجيا، هذا من جهة، ويساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر من جهة أخرى.**
- **تدويل وظائف البحوث و التطوير من طرف الشركات متعددة الجنسيات يساعد الدول النامية تحسين تقنياتها ليس المادية فقط(الانتاجية: الآلات ، المعدات ...) بل الفكرية أيضا (المهارات الادارية و الكفاءات) التي تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تنميتها و تطويرها.**
- **بالنظر الى التناقضات الواضحة في دعوة الدول المتقدمة بضرورة فتح الدول النامية لأسواقها في حين تقوم هي بحماية اسواقها من السلع الاتية من الدول النامية، فإن هذه الاخيرة تكون امام خيارين رئيسيين التكتل فيما بينها و/او دعم الطلب المحلي وهذا لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مدفوعة بالطلب المحلي على النقيض من النمو الاقتصادي المدفوع بالصادرات.**
- **بالنسبة للجزائر انكشاف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة، و تعريتها من كل حماية تؤدي إلى تحسين الأداء و الاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار و التسيير و التسويق و نقل التكنولوجيا، هذا من جهة، ويساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر من جهة أخرى.**

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا :القران الكريم

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب

1. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة– الإسكندرية – مصر، 2009.
2. إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1990.
3. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر و الطباعة، الجزائر، 2002.
4. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
5. بسام حجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر–،ط3–2008.
7. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن 2010.
8. جوزيف ا.ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم،ANEP، دار الفرابي، لبنان،2003.
9. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
10. حسين عبد المطلب،الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك التكوين الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005.
11. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية, النظرية و تطبيقاتها، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن 2009.
12. زينب حسين عوض الله، " الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر القاهرة، مصر، 1999.
13. سنغ كجالجيت، عولمة المال، دار الفرابي، ANEP، لبنان، 2001.
14. السيد أحمد عبد الخالق ، التجارة الالكترونية و العولمة، المنظمة العربية للتنمية و العولمة، القاهرة، مصر، 2008.
15. صالح بن بكر الطيار، العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس 1999.
16. ضياء مجيد الموسري، العولمة واقتصاد السوق البديلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
17. عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
18. عبد السلام أبو سقحف، " العولمة و خاصيات الأعمال"، دار الإشعاع الفني ، الأسكندرية ، مصر، 2002.
19. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001.
20. عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001.
21. عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات والأعمال و الاستثمار" ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1993.

22. عبد السلام ابو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1998.
23. عبد السلام أبوقحف، " التسويق الدولي"، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر ، 2002.
24. عبد العزيز النجار الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
25. عبد القادر تومي، العولمة: فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
26. عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت.... والتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2010.
27. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998.
28. عبد المطلب عبد الحميد, النظام الاقتصادي الجديد و افاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر , مجموعة النيل العربية, القاهرة, مصر,2002.
29. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية 24 شارع زكريا غنيم– الإبراهيمية، مصر.
30. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.
31. عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وأثارها رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
32. عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008.
33. علي عباس، ادارة الأعمال الدولية– المدخل العام – دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن.
34. علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي–نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان ، الأردن،2007.
35. فرانسوا جيرونبلام، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز، جامعة قاريونس، بنغازي، سوريا،
36. فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، عالم الكتب الحديث، أربد،الأردن،2010.
37. قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، جمعية التراث، غرداية ،الجزائر، 2003.
38. محمد ابراهيم عبد الرحيم ، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
39. محمد السيد سعيد, الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة الكونية, سلسلة عالم المعرفة, الكويت, 1986.
40. محمد سعيد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، مركز البحوث و الدراسات، جانفي 2011.
41. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، 2001.
42. محمود الرشيد قرشيي، ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية، دار الثقافة 1986.
43. محمود حواس، التكنولوجيا و العولمة الثقافية، دمشق بيروت، المنارة، 2003.
44. محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق،، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصر,1999.

45. مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

46. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط2، 2008.

47. مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية ،دار المريخ للنشر: الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.

48. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

49. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الأردن ، 2008.

50. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر2007.

51. هاني حامد الضمور ، التسويق الدولي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط4، 2007.

52. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرجير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

53. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

54. هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات، دبي، 1999.

II. المجلات و الدوريات

1. أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء الطحان، فراس عبد الجليل، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس والثمانون– 2010.
2. بلعيد بعلوج ، الاثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر2002.
3. بلعيد بعلوج، المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات ف ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث،2002.
4. جريدة (الزمان), العدد 2223, التاريخ 26 / 9 /2005.
5. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك التكوين الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005.
6. حسين مهران، الاستثمار الأجنبي في مصر و إمكانية تطوره في ظل التحولات المحلية و الإقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 1، جانفي 2000.
7. زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، الجزائر،2004.
8. زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد8،فيفري 2005.

9. السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد228،1998،ص7.
10. عباس الفياض, قضايا معاصرة في الشركات متعددة الجنسيات, سلسلة مؤلفات غير منشورة, لندن, 2008.
11. عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد– الفرص و التحديات– مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
12. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف . نظرة شمولية، مجلة شمال إفريقيا، العدد 3.
13. عبد الهادي الرفاعي ووليد عامر، سنان علي ديب، العولمة و بعض الآثار الإيجابية و الاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية (المجلد 27)، العدد 1، 2005.
14. عطيوي سميرة، العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 25، جوان 2006.
15. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي: تعارف و قضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 3، 2004.
16. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا– الإسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة و التعامل الإقليمي، نيويورك،2005، ص 4.
17. محسن حسن علوان, أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف, مجلة الفتح، العدد36، تشرين الأول، 2008.
18. محمد الأطرش،" العرب والعولمة: ما العمل؟" مجلة فكر ونقد، عدد7 ، مارس 1998،المغرب، ص97.
19. المركز المصري لحقوق المرأة، العولمة، كراسات ثقافية، سلسلة تصدر عن برنامج مدرسة الكادر النسائية، العدد الخامس.
20. نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية في واشنطن عدد 27، /11994، ص 31.
21. نوري منير، تحليل المنافسة العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4.
22. نوري منير، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد01.
23. ياسين طيب محمد حداد، العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004.
24. يحي اليحياوي، "العولمة أية العولمة، إفريقيا الشرق".

III. التقارير:

1. الاتفاقية العالمية للاستثمار لضمان الحريات الأربع، AMI.
2. تقرير الاستثمار العالمي 1999.
3. تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية و تدويل البحث و التطوير ، يمكن الاطلاع عليه على الموقع:www.unctad.org
4. تقرير الإستثمار العالمي 2011.
5. تقرير التنافسية العربية، 2003.

6. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك التكوين الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005.
7. سابك و إكسون موبيل تواصلان العمل على مشروع إنتاج المطاط الصناعي في الجبل، التقرير السنوي لقطر،2012.
8. مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES، الدورة العاشرة، 2001.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2010.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2005، محملة على الموقع التالي : www.dhaman.org
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2006.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2008.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2009.

IV. الرسائل الجامعية

1. – الصادق بوشنافة، الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الأدوية، حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية–فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006، 2007.
2. أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير. قسم الدراسات الضريبية، –كلية الحقوق ،جامعة الإسكندرية ، تحت إشراف حمد سليمان.
3. بن صالح رشيدة، التنظيم الدولي للشركات متعددة الجنسيات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تحت إشراف: بسعي توفيق، كلية الحقوق والعلوم الإدارية– الجزائر– 2001–2002.
4. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية– دراسة مقارنة: تونس– الجزائر– المغرب– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، تحت إشراف: عماري عمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.
5. حداد محمد, العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر, رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص نقود و مالية, تحت اشراف : طيب ياسين, جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بالخروبة قسم علوم التسيير, الجزائر, 2003–2004.
6. ديانا أيمن حاج محمد، أثر العولمة الثقافية على الضفة الغربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، تحت إشراف عبد الستار قاسم–جامعة النجاح الوطنية في نابلس–، فلسطين،2002.

7. رفيق نزراي، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الزائر، المغرب) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– فرع: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر– 2008/2007.

8. ريغي هشام، العولمة و البطالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، تحت اشراف الأستاذ الدكتور: عبد الأمير السعد، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2008–2009.

9. سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي– دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة النيل شهادة الماجستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، تحت إشراف كمال بوعظم، جامعة فرحات عباس،سطيف،2010.

10.–شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة المرتقبة على الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، تحت إشراف خالدي الهادي، جامعة الجزائر، 2006، 2007.

11.طارق محمد خليل الأعرج، العولمة المالية، دكتوراه إدارة المصارف، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2012.

12.عمار زودة, محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع الادارة المالية قسم علوم التسيير, تحت اشراف عبد الوهاب شمام, جامعة منتوري قسنطينة, 2008–2007.

13.فاطمة الزهراء جلال عبد الرزاق، "العولمة وأثرها على ثقافة الشباب"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب قسم علوم الاجتماع ،الجزائر، 2007.

14.كلثوم كبابي, التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي– دراسة حالة الجزائر, المغرب و تونس, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي, تحت اشراف عبد الوهاب شمام, جامعة الحاج لخضر باتنة, الجزائر,.

15.كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة و النظام العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2004.

16.محمد بن أحمد محمد الفزاري،أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج و سياسات إدارة الموارد البشرية– نموذج وزارة التربية و التعليم بسلطنة عمان– مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، تحت اشراف محمد عباس ديوب، جامعة تشرين،كلية الاقتصاد– قسم إدارة الأعمال،سوريا، 2009.

17.محمد حشماوي ،الاتجاهات الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، تحت اشراف عبد المجيد قدي ، 2006.

18.موسى سعداوي، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي ،تحت إشراف: عبد الله بدعيدة ، جامعة الجزائر، 2006، 2007.

19. ناجي بن حسن، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت إشراف عبد العزيز شرابي , جامعة متنوري قسنطينة, الجزائر.

20. ولد محمد عيسى محمد محمود، الشركات متعددة الجنسيات و اقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع، التحليل الاقتصادي تحت إشراف رجراح، محمد، جامعة الجزائر، 2004-2005.

V. الملتقيات و الندوات العلمية:

1. جاب الله عبد الفضيل و عبد الله بن سليمان الباحوث، دول العالم الإسلامي و العولمة الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، محرم 1424.

2. حسن عبد المطلب الأسرج، سياسات تقنية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بحث مقدم إلى وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، مصر.

3. دافيد دريسكول، ما هو صندوق النقد الدولي؟!،ترجمة محمد حسن يوسف، بحث نشر من طرف الجامعة الأمريكية في القاهرة، العدد143، 19-8-1996.

4. -عبد السلام مخلوفي و سفيان عبد العزيز، منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث، جامعة بشار، الجزائر.

VI. المواقع الالكترونية:

1. عبد القادر زيان، التطور التاريخي و التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات، مقال الكتروني محمل على شبكة الانترنيت على الرابط الالكتروني: http://algerianexpert.maktoobblog.com/785/, لوحظ في 2012/12/25 على الساعة 10.30.

2. أحمد السيد كردي، التحديات التنافسية للشركات متعددة الجنسيات، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الرابط الإلكتروني التالي:dossier\multinational c\DOC FICHIERµ\التحديات التنافسية للشركات متعددة الجنسيات.doc.

3. لجمعية العلمية, نادي الدراسات الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, بحث محمل على شبكة الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي:WWW.CLUBNA DA JEERAN.COM, ملحقة الخروبة,

4. مقـــال الكترونـــي منشـــور علـــى شـــبكة الأنترنيـــت علـــى الـــرابط التـــالي: http://.www.alg//.com/vb/showthreard.php

5. wwww.kotobarabia.com .

6. إتفاقيـــة تأســـيس صـــندوق النقـــد الـــدولي محملـــة علـــى الـــرابط الإلكترونـــي التالي PDF. http://IMF.ORG/external/pubs/ft/aa/ara/index

7. http://www. dz world. Org/vb/ archive/index. Php/t-13572 htnl

8. الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ملحقة الخروبة، دراسة اقتصادية محملة على الرابط الإلكتروني:www.sarambite.com.

9. www.miga.org

10. بو عزوز عمار دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية– حالة الجزائر، مقال الكتروني، حمل على الرابط:http://looklouars logs.com/auchive/2007/10/363 ، لوحظ في13مارس2013 على الساعة12:05..

11. مقال إلكتروني محمل على الرابط الإلكتروني التالي: http://ar.wikipedia.org/kwiki/ بنك أوف امريكا..

المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب:

1. C. H. FAVROD, « Encyclopédie du Monde Actuel – les Sociétés Multinationales », (E.M.A, Paris, 1975),
2. Charles Oman et autres ،les nouvelles formes d'investissementt dans les pays en vie de développement ,paris 1989
3. [1]-Henri Guaino, mythes et réalité de la mondialisation in dossier documentaire de CNES la mondialisation, juin 1990
4. Jean louis Mucchelli, Relation economiques international, paris editions Machette,1994
5. Josette Peyrard ,Gestion financière internationale.5eéd,Vuibert.Parise, 1992
6. -Neil Hood &Stephen Young : the economics of Multinational entreprise , London , 1979
7. Ogrean claudia and HERCIUMIH aela,Multinational Enterprises Dynamics and trends, lucian Blagor univrersity of sibiu,Romania,studies in Business and Economics
8. Pierre Paul proulx, « la mondialisation de l'économie et le role de l'état in c'ordination » in François crépean , mondialisation des changes et fonction de l'établissement emmielle brugtant, sia , 1997
9. ROBERT BOYER , LES MOTS ET Réalités, in :MONDIALISATION AU-DELA DES MYTHES, Ed casbah, alger,1997
10. Salah Mouhoubi, L'Algérie et le tiers- monde Face à la crisse – Edition Attarik .Alger 1990
11. Victor organitsev, trade analysis Branch, DICT, « Economic liberalization as a driving force of globalization Experiences of countries in north and central Asia, unctad , Moscow , 29 september , 2005

II. المجلات

1. Raymond Vernon . international investment and international Trade in the Product cycle , journal of economy , new york,1968

III. التقارير

1. Exxon Mobil – Refining and supply,exxon mobil corporation
2. The World's Biggest Public Companies, exxon mobil corporation

3. EXXON MOBIL, Financial Statementt 2012
4. :EXXON MOBIL Corporation ،new Release،Februay 1.2013
5. center for american progress , big oil goes to college : an american analysis of 10 research collaboration contractsbetween heading energy comanies and major us universities , october 2010 , p10 . download from : www.AMERICAN PROGRESS .org
6. External Relations departement washimgton.DC. 20431.torcks porss ،p1 ,download from : http/www.inf.org/external/np/exv/facts/glance.htm.
7. EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges, MU-IFM-09/27/2010,
8. EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges,2008 summary Annual Report
9. EXXON MOBIL : taking on the world's toughest energy challenges,2010 summary Annual Report
10. Exxon mobil annual report 2011, download from : .exxon mobil\2011 annual report.pdf
11. Exxon Mobil Corporation, Form 10-K 2006, filed with the Securities and Exchange Commission, February 28, 2007.
12. exxon mobil corporation, panel on energy technologies :from discovery to deployment, october11,2011
13. EXXON MOBIL Taking on the words's Toughest energy :challenges, corporate citizenship Report, 2005
14. form 10 k /A, EXXON MOBIL corporation « united starte securities and exchange commission, February 28,2011, download from the web site: http://www .sec.gov/archives/edgar/ data/ 34088 /000119312511050134/d10 ka. Htm, sow on 14 April 2013.at 11:05
15. form 10-k /A: EXXON MOBIL Corporation" united starts security and exchange commission, Washington- p.c. 20549- December 31, 2010.
16. form 10-k, EXXON MOBIL Corporation, United states securities and exchange commissions, Washington, D.C 20459 february 28,2006
17. form 10-k, EXXON MOBIL Corporation, United states securities and exchange commissions, Washington, D.C 20459, January 3, 2007. Download from:http://www.sec.gor/archives/edgar/data/34088/000119312507092435/011 05.htm.
18. Form 10-k, United states securities and exchange commission, washington,DC20549- 3/27/2007,
19. form10k,2005, exxon mobil corporation, « united starte securities and exchange commission, WASHINGTON, D.C. 20549, ANNUAL REPORT PURSUANT TO SECTION 13 OR 15(d) OF THE SECURITIES EXCHANGE ACT OF 1934 For the fiscal year ended December 31, 2005,p 1
20. form10k,2005, exxon mobil corporation, « united starte securities and exchange commission, WASHINGTON, D.C. 20549, ANNUAL REPORT PURSUANT TO SECTION 13 OR 15(d) OF THE SECURITIES EXCHANGE ACT OF 1934 For the fiscal year ended December 31, 2005
21. GCEP agreement effective , september 1/2010, download from :http:// geep.stanford edu/about agreement.html
22. Global Financial Stability Report. I.M.F.Marh.2009.
23. International trade statistics , 2009
24. john birger SKJaeveth , EXXON MOBIL : tiger orturtle on special Responsibility? fni report 7/2003

25. john birger SKJaeveth , EXXON MOBIL : tiger orturtle on special Responsibility? fni report 7/2003
26. lanz Rainer and Sébastien Miroudot ،« Intra Firm Trade-Patterrns ، determinants and policy implications »- OCDE Trade policy paper،no 114،OCDE publishing ،2011- p5،download from: http://dx-doi-org/10.1787/5kg 9 p 39 //www-en-
27. Mohamed Harfi, et autres : Internationalisation de la R&D des entreprises et attractivité de la France, Centre d'analyse stratégique, Juin 2007, Résumé sur l'adresse électronique suivant : http://www.strategie.gouv.fr/IMG/pdf/R_D.pdf
28. Ogrean claudia and HERCIUMIH aela,Multinational Enterprises Dynamics and trends,lu cian Blagor univrersity of sibiu,Romania,studies in Business and Economics
29. Report
30. -The Study of Business,Government, and Society, exxon mobil corporation
31. Unctad , Building Confidence Electronic Commerce and Development 2003
32. UNCTAD ,world ivestment report2011 ,NON- EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT ,United nations , new york, GENEVA
33. UNCTAD 2004 ،Development and Globalization
34. Unctad, world investment report, the shift towards services, united Nation, New York,2008
35. Unctad, world investment report,2008
36. UNCTAD: World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. New York andGeneva:United Nations., P.106. (http://www.unctad.org)
37. United Nations ،World Investment Report ،1999
38. US House of Representative: EXXON MOBIL Responses To pre Hearing questions, fune,15,2010
39. world investment report 2005, FDI, policies for development national and international perspective ,New York ,and Geneva U.N , 2005
40. world Investment Report 2008 : transnational corporations and Infrtructure challenge. United state nations publication Sales noM e.08.IID.23.NEW york.Geneva 2008
41. world Investment Report 2009 : transnational corporations, Agricultural production and Developpment. Download from the web site (wwwunctad.org/fdi statistics).
42. world trade organization, International trade statistics 2012
43. world trade organization,Report of 2009

IV. الرسائل الجامعية

1. Ibrahim ngouhouo ،les investiments directs étrangers en Afrique central : Activité et effets économique ،thése de doctorat non publiée faculté de science économiques ،et de gestion ،Université du sud- toulon-var ،France.

ملخص:

أصبحت العولمة الإقتصادية المتميزة بالتحرير الغير المقيد في التجارة العالمية في السلع والخدمات والتدفقات الحرة لرؤوس الأموال والتطور الهائل في تكنولوجيات المعلومات والإتصالات واقعا يميز الإقتصاد العالمي اليوم. فالعولمة الإقتصادية أصبحت تفرض واقعا مغايرا على مختلف دول العالم من تحرير لنظمها التجارية والمالية، تقليص دور الدولة في الإقتصاد،...الخ. وبالرغم من أن المنظمات الإقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) تلعب دورا هاما في العولمة الإقتصادية كونها تمثل الإطار المؤسسي لها، إلا أن الشركات المتعدية الجنسية تعتبر الفاعل لهذه العولمة بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفقات السلع والخدمات عبر الحدود، كما تلعب دورا هاما في التطورات التقنية من خلال نشاطات البحوث والتطوير التي تقوم بها سواء في دولها الأم أم الدول المضيفة.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات، العولمة الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة العالمية، وظائف البحوث و التطوير.

Abstract :

Economic globalization which is characterized by non-restricted liberalization in world trade in goods and services and free flows of capital and massive development in information and communications technologies become a reality recognized the world economy today.

Economic globalization has become a different reality imposed on various countries around the world free trade and financial systems, reduce the role of the State in the economy, ...Etc. Although the international economic organizations (IMF, World Bank and World Trade Organization) play an important role in economic globalization as its institutional framework, but the transnational corporations is the sexual offender for this globalization Given the role played by the movement of foreign direct investment, flows of goods and services across borders, also it's play an important role in technical developments through research and development activities carried out both in its native or host States.

Key words: transnational corporations, economic globalization, foreign direct investment, international trade, activity of research and development.